

بمناسبة الذكرى العشرين لوفاة
الزعيم محمد حسن الوزاني

الديموقراطية في المغرب العربي

- تطلعات
- إنجازات
- أفاق

ندوة دولية فاس 9-12 شتنبر 1998

مؤسسة محمد حسن الوزاني

برنامج الندوة

الأربعاء 9 شتنبر 1998

15.00 استقبال المشاركين والمدعوين بقاعة المحاضرات في البطحاء

16.00 الافتتاح الرسمي للندوة من قبل السيد الوزير الأول

تدخلات شخصيات سامية وشهادات عن حياة محمد حسن الوزاني
وأعماله وعن الحركة الوطنية المغربية.

19.00 استقبال رسمي تقيمه المجموعة الحضرية لمدينة فاس.



الخميس 10 شتنبر 1998

الجلسة الأولى برئاسة العميد السيد محمد القبلي

الموضوع :

إشكالية الديمقراطية في بلاد المغرب

09.00 الأستاذ نجيب با محمد : تقرير افتتاحي

09.20 العميد عياض بن عاشور : "إشكالية الديمقراطية وحقوق الإنسان في
المغرب العربي" .

09.40 الأستاذ محمد الدباغ : "الديموقراطية ودور القضاء الإداري في ترسيخ
دولة الحق والقانون" .

- 10.00 الأستاذ حسن الوزاني : "الديموقراطية المحلية بالمغرب : إنجازات وآفاق".
- 10.20 الأستاذ محمد حجي : "قراءة في دساتير دول المغرب العربي".
- 10.40 السيد عبد العزيز برضوان الإدريسي : "الجبهة الإسلامية في الجزائر عبر الانتخابات".
- 11.00 استراحة.
- 11.20 مناقشة.



الجلسة الثانية برئاسة السيد عبد القادر القادري

الموضوع :

الديموقراطية والمؤسسات السياسية

- 15.00 الأستاذ أمين زاهري (أ. فلوري) : عالمية الديمقراطية وتعددتها في العالم المعاصر.
- 15.20 الأستاذ محمد الطوزي : الليبرالية السياسية في نظر الإسلام.
- 15.40 الأستاذ محمد حربي : الديمقراطية في الحركة الوطنية الجزائرية.
- 16.00 الأستاذ محمد كرو : دولة بورقيبة بين العلمانية والديمقراطية.
- 16.20 الأستاذ عبد المجيد بنجلون : الديمقراطية عند محمد حسن الوزاني.
- 16.40 استراحة.
- 17.00 الأستاذ نجيب با محمد : "مسلسل تكريس الفكرة الديمقراطية وتحولاتها بالمغرب".

17.20 الأستاذ محمد المدني : نظام الأحزاب السياسية بالمغرب

17.40 عبد الرحمان المساوي : التجربة الجزائرية للديموقراطية تأويل انطروبولوجي .

18.00 مناقشة .



الجمعة 11 شتنبر 1998

الجلسة الثالثة برئاسة العميد عبد الوهاب التازي

الموضوع :

الديموقراطية عند محمد حسن الوزاني

09.00 الأستاذ علي حسني : الفكر السياسي لمحمد حسن الوزاني : الإيديولوجية
الانقلابية .

09.20 الأستاذة نجمة بن يوسف : الأمة وممارسة السلطة في الفكر السياسي لمحمد
حسن الوزاني .

09.40 الأستاذ محمد الدفالي : الانتخابات في خطاب محمد حسن الوزاني .

10.00 السيد محمد الرضاواني : المسألة الدستورية

عند محمد حسن الوزاني .

10.20 استراحة .

10.40 مناقشة .



12.00 جلسة ختامية : الأستاذة حرية الوزاني : كلمة أسرة الفقيه المحتفى به .

الأستاذ يوسف الفاسي : تقرير ختامي .



السبت 12 شتنبر 1998

تدشين المركز الثقافي محمد حسن الوزاني بإتزر

فهرس الموضوعات

- برنامج الندوة العلمية الدولية للذكرى العشرين لوفاة الزعيم محمد حسن الوزاني 5
- تقديم 11

في الجلسة الافتتاحية

- كلمة السيد الوزير الأول الأستاذ عبد الرحمن يوسفى 13
- كلمة الأمين العام لحزب الاستقلال الأستاذ عباس الفاسي 13
- (لم نحصل على نصها الكامل)
- كلمة الأستاذ عبد الهادي بوطالب 17
- كلمة الأستاذ أحمد بنسودة 23
- كلمة الأستاذ قاسم الزهيري 27

في الجلسات التالية

(بالعربية)

- الديموقراطية المحلية بالمغرب
- د. حسن الوزاني الشاهدي 33
- قراءة في دساتير دول المغرب العربي
- د. محمد حجي 45
- الانتخاب في خطاب محمد حسن الوزاني
- د. محمد معروف الدفالي 55

- الفكر السياسي لمحمد حسن الوزاني - الإيديولوجية الانقلاية
- 69 د. علي حسني
- الأمة وممارسة السلطة في فكر محمد حسن الوزاني
- 87 ذة. نجية بنيوسف
- الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر عبر الانتخابات
- 97 ذ. عبد العزيز برضوان الإدريسي
- التقرير الختامي للندوة العلمية
- 105 د. يوسف الفاسي الفهري
- ألطف الأماني في تأييد محمد بن الحسن الوزاني
- 113 الشاعر محمد أحمد اللواح
- 115 ترجمة الزعيم المرحوم محمد حسن الوزاني

تقديم

دأبت مؤسسة محمد حسن الوزاني على إقامة ذكرى الزعيم الوطني الكبير محمد حسن الوزاني بانتظام منذ مرور السنة الأولى على وفاته في حفل ديني مشهود بمقر ضريحه في الزاوية الوزانية بحومة الشرشور بفاس، يحضره جمهور واسع من آل الراحل الشرفاء وأصدقائه ومحبيه وأنصاره، حيث تلقى كلمات وقصائد في تأييده والترحم عليه بعد تلاوة أحزاب من القرآن العظيم وإنشاد أمداح النبي الكريم. وكانت هذه الكلمات والقصائد تُنشر تباعاً في كتب صدرت عن المؤسسة بعناية رئيسها المأسوف على شبابه المرحوم الأستاذ عز العرب محمد حسن الوزاني، ثم بعناية خلفه الأستاذة حريّة محمد حسن الوزاني.

وقد رأت المؤسسة بمناسبة مرور عشرين سنة على وفاة الزعيم محمد حسن الوزاني أن تقيم مهرجاناً تأييداً دولياً بفاس أيام 17-18-19 جمادى الأولى عام 1419/9-10-11 شتنبر 1998 تحت شعار : **الديموقراطية في المغرب العربي تطلعات، إنجازات، آفاق**. وتفضل صاحب الجلالة الحسن الثاني نصره الله فجعل هذه الذكرى تحت رعايته السامية. وأبى سيادة الوزير الأول الوطني الكبير الأستاذ عبد الرحمن يوسفى إلا أن يحضر إلى فاس ويدشن هذا اللقاء العليّ بخطاب معكم تحدث فيه فيه بتأثر وتأثير عن "المجاهد محمد حسن الوزاني الذي كان إحدى المدارس التي تعلمت الأجيال على درجها دروس الوطنية والتحرير والديموقراطية الحق، وكان رحمه الله - بما كان يتحلى به من روح النضال منذ نعومة أظفاره - المنار الساطع والدليل القاطع على أن الإنسان المغربي لا يرضى بغير حياة الكرامة والحرية والديموقراطية بديلاً".

كما حضر إلى فاس منتدباً من قبل اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال الأمين العام الأستاذ عباس الفاسي الذي عبر في خطاب جياش بالروح الوطنية الصادقة عما

يكنه رفاق الزعيم الراحل رواد الحركة الوطنية في حزب الاستقلال لرفيقهم القديم في الكفاح محمد حسن الوزاني. واهتزت القاعة الكبرى بالتصفيق الحاد المتواصل وقام الحضور هاتفين بصفاء روح النضال الوطني عند ما قال الأستاذ عباس الفاسي عن محمد حسن الوزاني : إنه كان حاضراً قويّ الحضور في جميع مراحل معركة التحرير، إلا أنه تغيب عند اقتسام الغنيمة.

لا يحتوي هذا الكتاب الذي نسعد بتقديمه للقراء الكرام على جميع ما ألقى في الملتقى العلمي الدولي بفاس لأن بعض المتدخلين لم يوافقوا بنصوص عروضهم وقصائدهم رغم تكرار اتصالنا بهم. ويمكن أن نميز فيما يتوفر عليه الكتاب بين عروض تدخل في نطاق شهادات لشخصيات وطنية رافقت الزعيم الراحل وتحدثت عن جوانب من أخلاقياته وتضحياته، وبحوث لأساتذة جامعيين تناولوا عدداً من المحاور المتعلقة بقضايا الديمقراطية كسبداً عام في برنامج الحركة الوطنية بالمغرب الكبير، وعند الزعيم محمد حسن الوزاني بصفة خاصة، وكذلك التجارب التي عرفتها الديمقراطية عند التطبيق في مختلف أقطار شمال إفريقيا والآفاق المنتظرة لها.

ونقرأ من بين العروض عرضين مقتطفين من الكتاين الفائزين بالجائزة الثانية والثالثة في المباراة العلمية التي نظمتها مؤسسة محمد حسن الوزاني بمناسبة إحياء الذكرى العشرين لوفاة الزعيم الراحل، العرض الأول للدكتور علي حسني الأستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بمراكش بعنوان : الفكر السياسي لمحمد حسن الوزاني : الايديولوجية الانقلابية، وهو مقتبس من كتابه : محمد حسن الوزاني وإشكالية البناء الديمقراطي بالمغرب 1947-1978. والعرض الثاني للأستاذ عبد العزيز برضوان الإدريسي من طلاب الدراسات العليا بكلية الحقوق بالدار البيضاء بعنوان : الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر عبر الانتخابات، وهو مقتبس من كتابه : إشكالية الديمقراطية في الجزائر. وقد نشرت مؤسسة محمد حسن الوزاني الكتاين ووزعا على المشاركين في اللقاء العلمي للذكرى العشرين.

رحم الله الفقيد العزيز الزعيم الخالد محمد حسن الوزاني وجزاه الجزاء الأوفى بما بذل من جهد وتضحيات لتعميش هذه البلاد السعيدة حرة كريمة تنفياً لظلال العزة والمجد متمتعاً بنظام ديمقراطي متبلور في الملكية الدستورية.

نعيش لمجد الوطن ونموت ليحيى الوطن

مؤسسة محمد حسن الوزاني

خطاب الوزير الأول الأستاذ عبد الرحمن يوسف في الذكرى العشرين لوفاة الزعيم محمد حسن الوزاني

في مثل هذا اليوم من سنة 1978 التحق بالرفيق الأعلى أحد أعلام الحركة الوطنية ومؤسسيها وقطب من أقطاب الكفاح الوطني الأستاذ الجليل المرحوم محمد حسن الوزاني الذي نحتفل اليوم بإحياء ذكره، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة أيده الله ونصره .

وإذا كان لإحياء الذكريات من مغزى فهي بالأساس وسيلة لتغذية الأجيال الصاعدة بأمجاد تاريخهم وأصالة ماضيهم حتى يستلم الخلف من السلف مشعل النضال ورسالة الاستمرار من أجل ترسيخ القيم والمبادئ التي كانت منار حياتهم ونشر الأفكار والمثل التي كان تلقينها ومنالها منتهى آمال تضحياتهم وكفاحاتهم .

لقد كان المجاهد محمد حسن الوزاني إحدى المدارس التي تعلمت الأجيال على درجها دروس الوطنية والتحرير والديمقراطية الحق، وكان رحمه الله - بما كان يتحلى به من روح النضال منذ نعومة أظفاره - المنار الساطع والدليل القاطع على أن الإنسان المغربي لا يرضى بغير حياة الكرامة والحرية والديمقراطية بديلا .

لقد كان من الريع الأول للشباب المغربي الذين قاوموا الاستعمار منذ الأعوام الأولى للحماية ولقنوه دروسا لا ينساها التاريخ، في العسود والإيباء والتضحية.

لقد كان رحمه الله، وهو لازال في ريعان شبابه، كاتباً موهوباً ومنظماً عبقرياً وسياسياً حكيماً ومصلحاً ومخططاً مثالياً. أدرك بفكره الثاقب أن الكفاح ومناهضة الاستعمار وخوض معركة التحرير كل ذلك لن يقوم إلا في نطاق عمل مشترك مع باقي مكونات المجتمع المغربي وكذا مع حركات التحرير والوحدة في الشرق العربي. وهكذا كان من مؤسسي جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بباريس التي أصبح أمينها العام، كما شارك في جمعية "نجم شمال إفريقيا" مع المجاهد الزعيم مصالي الحاج وفي "جمعية الوحدة العربية" مع الأمير شكيب أرسلان، هذه الجمعية التي كانت القضية الفلسطينية ونهضة الشعوب العربية والإسلامية والتضامن الإفريقي الأسوي أهم محاورها.

لقد آمن رحمه الله بدور الإعلام في تبليغ دعوة الشعب المغربي والتعريف بقضيته وفضح أساليب الاستعمار واستبداده، أمام المحافل الدولية ولدى الحكومات الغربية والعربية والإسلامية. وهكذا نجده جندياً مغواراً ومعارباً صليباً ضد الظهير البربري الذي استهدف الاستعمار من ورائه تقسيم الأمة المغربية وتفتيت وحدتها والقضاء على كيانه العربي المسلم، فنشر من بين مقالاته ودراساته كتاب "عاصفة على المغرب أو أخطاء سياسية بربرية" فضح فيه نوايا الإقامة العامة الفرنسية وأندر الأوساط السياسية في الشرق والغرب وفي العالم الإسلامي على الخصوص بمغبة هذا المخطط الاستعماري الخطير وانعكاساته الوخيسة على كيان المغرب الديني والاجتماعي والسياسي. ناهيك بما أصدره أو شارك في تأسيسه من صحف ومجلات حيث كان مؤسساً وكاتباً ومحللاً سياسياً، يعجهر بالحق ويدافع عن مطامح الشعب بلسانه وقلمه وفكره.

ويشهد التاريخ المعاصر للزعيم محمد حسن الوزاني على الخصوص مواقف ونظرياته السياسية المتسيزة حول الديمقراطية التي رآها الجسر القوي والأساسي للمرور إلى تحقيق أي استقلال اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي .

أيها السيدات أيها السادة ، أيها الشباب

إن استقلال المغرب الذي ننعم به اليوم لم يكن هدية من الاستعمار الأجنبي إلى الشعب المغربي على صحن من ذهب ، بل هو نتاج كفاح مرير أدى ثمنه الآلاف من شباب المغرب وشيوخه ، رجاله ونسائه ، في معتقلات المستعمر وزناناته ، ممن ذاقوا أشد أنواع التعذيب والتنكيل والأشغال الشاقة في الصحاري والجبال كما أدى ثمنه آلاف الشهداء الذين بذلوا أرواحهم ووهبوا شبابهم وضحوا بملذات حياتهم من أجل أن تنعم أجيالنا بالحرية والكرامة .

إن ذكرى رحيل الزعيم محمد حسن الوزاني توحى في نفوسنا واجب استحضر معركة الاستقلال كما توحى في نفوسنا استحضر معركة بناء الاستقلال والديمقراطية على أسس من الحرية والكرامة وترسيخ وتحصين حقوق الإنسان .

إن معركة التغيير التي نخوضها اليوم لا تختلف عن سابقتها معركة الاستقلال لما لهما من أوجه التشابه في أكثر من جانب . فجلالة المغفور له محمد الخامس وبجانبه حافظ سره وقائد كفاحه ولي العهد وقتئذ جلالة الملك الحسن الثاني وحولهما رجالات الحركة الوطنية و جماهير الشعب المغربي ، لم يضح بعرشه وهناء أسرته وجاء ملكه إلا من أجل التغيير ، التغيير من واقع مغرب الفساد والرشوة والعبودية والخنوع إلى مغرب الحرية والكرامة والاستقلال . ولم تكن ثورة الملك والشعب إلا معركة التغيير الحاسمة من أجل إخراج المغرب وشعب المغرب وحكم المغرب من حالة الاستسلام لسلطة الحماية ، ووضعه على سكة المشروعية .

إننا نستمد من أمجاد معركتنا من أجل الاستقلال والتحرير نفس الإيمان والإرادة والصور في معركتنا اليوم من أجل التغيير، تغيير حالة الفساد والرشوة والمحسوبية والانحراف والمظالم وتحتير العدل إلى واقع آخر، واقع سلوك المواطنة والاستقامة الإدارية وتمجيد العدل وترسيخ دولة الحق والقانون.

فلتكن ذكرى فراق الزعيم محمد حسن الوزاني لنا، مناسبة لاستنهاض عزائم شبابنا ورجالنا ونسائنا وأحزابنا وأطرنا وموظفينا وقضاتنا ومواطنينا عامة، من أجل أن يشارك كل فرد شخصيا في بناء وصنع التغيير.

إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

صدق الله العظيم

كلمة الأستاذ عبد الهادي بوطالب في المناظرة الدولية حول الديمقراطية في المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الإخوة الكرام

الحديث عن الزعيم السياسي المناضل الكبير المرحوم محمد بن الحسن الوزاني لا يُقتَضَبُ في كلمات، ولا تستوعبه بضعة صفحات، لأنه حديث عن فترة متنوعة الحقب من تاريخ بلادنا الحديث، انطلقت منذ منتصف العشرينات وامتدت إلى عهد تحقيق الاستقلال ودخول المغرب عهد توطيد السيادة وبناء المغرب الجديد، مغرب الحرية والاستقلال وتحرير الإنسان في ظل نظام ملكية دستورية ديمقراطية.

وكم غَنِيَتْ بالأحداث هذه الفترة أو على الأصح هذه الفترات التي تُولفُ عصرًا كاملاً. وكم عرفت من أبطال أحرار وشهداء أبرار! وكم مرة وُضِعَتْ فيها إرادة الملك والشعب على محكِّ الاختبار فخرجت صلبة كأنما قُدَّتْ من صخر، فترة لم تضع فيها تضحيات مغربنا البطل هباءً ولا ذهباً سُدًى، وإنما كان النصر حليفها والهزيمة لخصومها.

الحديث عن محمد بن الحسن الوزاني حديثٌ عن حقبة بارزة في معركة الإعداد للنضال المبرير بين سنوات 1925 و1937، حقبة الرواد الأوائل الذين

قررُوا منفردين ثم مجتسعين أن يقولوا لا للحماية ونظامها غير مُتهَيِّبٍ المخاطر، رواد كانوا لا يتجاوزون بدءاً عشرة أفراد كان المرحوم الوزاني والمرحوم علّال الفاسي في طليعتهم .

كانوا مدركين جسامه عبء رسالة التحرير التي نَدَرُوا أَنْفُسَهُمْ لها، ومقدرين ما تتطلبه من إيثار وتغاف وتضحيات، لكنهم استرخصوا الثمن مهما غلا، وراهنوا على تحقيق الهدف مهما بعد، وأخذوا يضعرون اللبنة في الصرح غير شاكّين في أن إرادة الشعب هي من إرادة الله .

إذا الشعب يوماً أراد الحياة
فلا بد أن يستجيب القدر
ولا بد ليلاً أن ينجلي
ولا بد للقيد أن ينكسر

كما قال المرحوم أبو القاسم الشابي .

الحديث عن محمد بن الحسن الوزاني حديث عن حقبة التعبئة الشعبية السرية فالعلنية التي بدأها الرواد الوطنيون في العشرينات، وعن حركة الاحتجاجات والمظاهرات الوطنية التي قادوها والتي بزغت ببزوغ الثلاثينات، وعن اضطهاد الحماية للوطنيين والقذف بهم في السجون لتفريز الظهير البربري، وعن تعذيبهم بالجلد بالسياط كما فعل المرحوم الوزاني وبعض رفاقه .

والحديث عن المناضل محمد حسن الوزاني حديث عن ضراوة النضال في الثلاثينات، وظهور كتلة العمل الوطني وانقسامها إلى الحزب الوطني بقيادة الزعيم علّال الفاسي والحركة القومية بقيادة الزعيم محمد الوزاني، حزبين توّحد بينهما الهدف وإن اختلفت بينهما الاجتهادات في التنظير .

إنها حقبة تحقيق الحركة الوطنية بحزبيها رهان تأسيس الصحافة الحرة التي كانت جريدة "عمل الشعب" بالفرنسية أول ما صدر منها، وكان الوزاني رئيس تحريرها وكاتب افتتاحياتها، وما تلاها من صلور جرائد "الأطلس" و"الدفاع" و"العمل الشعبي" .

والحديث عن هذا الوطني الغيور حديث عن السبعون والمنافي
والتعذيب في زنانات الاستعمار، وإغلاق مكاتب الأحزاب وحلّها،
وإيقاف صدور صحفها، وإعلان حالة الحصار بالمغرب، وتطبيق الأحكام
العرفية فوق مجموع ترابه، وتقسيسه إلى منطقتين وإقامة الحواجز لمنع المرور
بينهما والتسرب عبرهما.

والحديث عن ابن الحسن الوزاني سنة 1937 حديث عن دخول المرحوم
في الجهاد الأكبر ونفيه إلى صحراء المغرب نفيا دام عشر سنوات، ملقى به في
ثكنتين عسكريتين في حرّ أسّا وأقّا في تخوم الصحراء، في ظروف قاسية
تحدث عنها المرحوم نفسه بتواضع كبير، ومنقولا بعد ذلك إلى إيتزر دائما تحت
الحراسة الإجبارية.

والحديث عن المنفى حديث كذلك عن غربة منفى الزعيم علال الفاسي
في الكابون عشر سنوات متواليات، تحت قهر استعمار لا يرحم، وفي وقت
لم يكن صوت يرتفع فيه بإحقاق حقوق الإنسان. الحديث عن هذا الجيل
الرائد القائد من الوطنيين الأحرار حديث عن حقبة نزل فيها شعبنا إلى ساحة
النضال معبّاً وراء قادته الأبطال، مسترخصا النفس والنفس من أجل مطلب
الاستقلال الذي راهن عليه فلم يخطئه حتى غدا في متناوكه.

والحديث عن حقبة ما بعد المنفى منذ سنة 1947 حديث عن تلاحم إرادة
شعب وملك تعاهدا على تغيير الوضع الاستعماري الذي جثم على صدريهما
فصدقا الوعد، ووفيا بالعهد، وكان لهما أجر الصادقين الصابرين ثوابا من الله
وحرية واستقلالاً وسيادة وانتصارا للكرامة على البغي والعلفان.

وما دامت هذه المناظرة الدولية قد وضعت محور نقاشها تحت عنوان :
" الديمقراطية في المغرب العربي طموحات وإنجازات وآفاق "، فلا يسعنا
ونحن نتناول فيها الكلبة إلا أن نشير إلى كفاح المرحوم الوزاني من أجل
الديمقراطية.

لا يُنكر له أحد أنه - والحركة الوطنية ما تزال في مُنْطَلَقاتها - هو الذي كان يُنظر لإقامة ملكية ديمقراطية دستورية بالبلاد، وأنه كان يؤلف في تنظيره هذا بين مطلب التحرير والاستقلال وبين مطلب الديمقراطية والدستور .

انفرد عن الوطنيين فصداً جريدة " الدفاع " الناطقة باسم الحركة القومية على الصفحة الأولى سنة 1937 بصورة النواب في برلمان مغربي، ووضع على إطار الصورة الآية القرآنية : " وأمرهم شورى بينهم " .

ولما كان يمزج بين التطلع إلى تحرير الأمة من الغاصب الأجنبي وتحرير أفرادها من الاستبداد الداخلي فقد كان يضيف إلى كل ذلك مقولة عمر بن الخطاب : " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ؟ " .

وأما بعد رجوعه من المنفى فقد بادر إلى تغيير اسم الحركة القومية إلى حزب منظم كان اسمه بالفرنسية " حزب الاستقلال الديمقراطي " ، وبالعربية اسم " حزب الشورى والاستقلال " . وكان يطمح من وراء ذلك إلى أن يكون الاستقلال قائما على الحريات والديمقراطية، لا استقلالاً في ظل الاستعباد والاستبداد واحتكار الحكم من لدن أوليغارشيّة في غيبة الشعب وبدون رضاه .

وفي بداية الستينات أسس حزبا جديدا باسم " الحزب الديمقراطي الدستوري " ، إذ كان مهتماً أقصى ما يكون الاهتمام بحركة التطور الدستوري في العالم وخاصة في مصر، ولا سيما كفاح حزب الأحرار الدستوريين المصري .

وأخيرا نعتقد أنه كان يتوفر على خصلة نادرة كانت تميزه طول حياته هي صوفيته المثالية، وعزوفه عن الطمع في المنافع المادية، مما جعله في نفسه وعند العارفين به قائدا عظيما لا يتزلف ولا يتسلق ولا تعنؤ له جهة في الدفاع عما يعتقد أنه الحق وما عداه الباطل .

أيها السادة والسيدات

لقد ترك الرواد الوطنيون للأجيال المتعاقبة تراثا تاريخيا حافلا لم يتعهده عهد الاستقلال بكل أسف بإحيائه وتخليده . وهو يحتضن مجسوعة من الدروس والتوجيهات التي نظل محتاجين - كما ستظل الأجيال المتعاقبة بعدنا - إلى استيعابها وفهمها والاستفادة منها والتزود والاستعانة بها لمواجهة ما يعترض كل أمة من عوائق ومُتَبِّطات .

فلنأخذ دائما من حياة وكفاح قادتنا الراحلين دفقات وشحنات نَحْقِن بها نضال شعبنا الذي لا يتوقف في مسيرته ولا يضعف له نفس . ولنترحم عليهم جميعا سائلين الله أن يُثيبهم على ما قدموا لأمتهم من خدمات ، وما بذلوه من تضحيات ليظل الوطن بعد موتهم حيا خالدا .

كلمة الأستاذ أحمد بنسودة في المناظرة الدولية حول الديمقراطية في المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم
وانصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

أصحاب المعالي

حضرات السيدات والسادة

إن الحديث عن الزعيم الأستاذ المرحوم محمد بن الحسن الوزاني، بالنسبة لي، هو حديث عن جزء كبير من ذاتي، ومن كياني الوطني، والفكر السياسي الذي تشربته من سيرته . . ودعوته . . ورسالته . . وجهاده .

والحديث عن الزعيم الأستاذ المرحوم محمد بن الحسن الوزاني بالنسبة للمؤرخين، هو حديث عن الديمقراطية، عن البدايات الأولى لتكوّنها، نطفة، فعَلَقَةٌ، فمُضْغَةٌ، في رحم الوطنية المغربية، والفكر السياسي الوطني، . . وحديث عن زواجها الشرعي بالحرية والاستقلال للوطن، والكرامة للمواطن، أو ما يصطلح عليه اليوم بحقوق الإنسان .

وهكذا فإن هذه الندوة التي اختير لها موضوع الديمقراطية في المغرب العربي في الذكرى العشرين لرحيل الزعيم الأستاذ محمد بن الحسن الوزاني،

هي أفضل تكريم لذكراه، وهي تنويه بما كان يمثل من رمز عظيم في تاريخ نضال المغرب ونضال شعوب المغرب العربي من أجل الحرية والاستقلال والديمقراطية، كذلك فإنني أرجو أن تكون هذه الندوة صحوه، ولو جاءت متأخرة قليلا لإعطاء الراحل حقه وإنصافه من طرف المؤرخين والمفكرين كمعلمة شامخة في مسيرة النضال الديمقراطي.

واسمحوا لي بعد هذا أن أتذكر أمامكم وأسترجع واقعتين وصورتين من الماضي البعيد في سياق استكشاف الجذور الأولى للفكر الديمقراطي عند محمد بن الحسن الوزاني.

إن قصة الخلاف الذي نشب في الحركة الوطنية في أواسط الثلاثينات وأدى إلى انفصامها أو انشطارها إلى جناحين أو فصلين، إن تلك القصة معروفة بوقائعها وأشخاصها، ولكن الشيء الأكيد أن ذلك الخلاف كان بسبب الديمقراطية في التسيير والتقرير، فالأستاذ محمد بن الحسن الوزاني الذي كان قطباً من أقطاب الحركة الوطنية، لم يكن موافقاً على الطريقة التي تم بها تأسيس وتكوين كتلة العمل الوطني، ورفض الموافقة على الطريقة التي اعتسدها إخوانه في الحركة الوطنية حتى ولو كانوا يعتبرون أنفسهم أغلبية، فقد اختار هؤلاء من رأوهم أهلاً لعضوية الكتلة والانتساب إليها، ورفضوا استدعاء شخصيات أخرى كانت تحظى في حقل العمل الوطني بنفس القيمة والوزن، وأصر الوزاني :

- أولاً على استدعاء الجميع بدون استثناء

- وثانياً على إجراء عملية تصويت.

ولتكن النتيجة بعد ذلك ما تكون، المهم عنده هو المبدأ، مبدأ المساواة والقرار الحر.

وكان موقفه ذاك منطلقاً لاستقطاب سياسي حول قطبين وجناحين في الحركة الوطنية، وكان ذلك في نظري تعبيراً عن حقيقة أن المجتمع الوطني في

ذلك الوقت كان يمثل قوتين داخل بوتقة الحركة الوطنية، وكان ذلك أيضا فيه كل الخير لتلك الحركة على مستوى تفعيل وتحريك قوتها الذاتية، وعلى مستوى مواجهة الاستعمار.

كنت في ذلك الوقت طالبا في القرويين، وكنت من المساهمين النشيطين في الإضراب العظيم الذي شنه الطلبة تحت واجهة الدفاع عن حقوقهم، وفي الواقع كان الإضراب تحريراً منظماً وإنجازاً سياسياً رائعا للحركة الوطنية في بداية انطلاقها.

ووصلتنا أصداء الخلاف، وموقف الوزاني الذي أثار حسيتنا.

وهكذا كونا وفداً من قيادة الإضراب وتوجهنا لنتلقى بالرجل الذي قال: لا، لإخوانه بسبب ما اعتبره بحق تصرفا لا ينبغي السكوت عنه والمغرب يدخل في معركة طويلة وشاقة مع الاستعمار.

طرقنا باب بيته بدرب بوحاج، ودخلنا، فوجدناه جالسا ولا يسأ ما يليسه العلماء من أبناء القرويين، كانت الغرفة مفروشة بوسائد رفيعة الثوب والطرز مما يدل على يسر صاحب الدار وغناه. قام وسلم علينا ببشاشة وتواضع، وقال لنا مرحباً: مرحباً بطلبة القرويين حماة العربية والدين. تعلعت إليه وسألته: هل أنت حقاً تدافع عن العربية والدين، وقال مندهشاً: لماذا؟ قلت: لأننا سمعنا غير ذلك. فابتسم وسألنا: ما الفرق بين الحق والباطل، وأردف، أنه المساحة بين العين والأذن، فالأذن تسع ما هو حق وما هو باطل لا تفرق بينهما، أما العين فلا ترى إلّا الحقيقة الماثلة أمامها. وستسمعون وترون مني ما تكونون به فكرة صحيحة عني.

وعرضنا عليه قضية الإضراب الذي خضناه وكيف أنه أصبح يشكل سبباً للفرقة في صفوفنا بين من يدعو إلى حله وبين ما يطالب بالمضي فيه، ووراء هذا وذاك رجال يحركون الأحداث بعيداً عنا.

وسألنا ما هي مطالبكم، فعرضناها عليه، ومنها على سبيل المثال بناء المدارس. وكان رأيه أن بعض المطالب يستحيل الاستجابة لها تحت طائلة

الإضراب لأن تحقيقها يتطلب وقتاً طويلاً، واقترح علينا الحل . أن نطالب
بوعد صريح ومكتوب بتحقيق مطالبنا، وقال : إنكم ان حصلتم على مثل هذا
الوعد ستكسبون شيئاً أفضل من تحقيق المطالب وهو الاعتراف بوجودكم .

كنا نعت لرجل آخر . .

وكنا نتعرف على فكر آخر . .

وكنا نحس بأننا أمام رجل يناقشنا . . ولا يأمرنا . .

وقال أحد الظرفاء من وفدنا : هذا هو الفرق بين طلبة القرويين
ومدارس العلوم السياسية .

وخرجنا من بيته . . لنكون معه . . ولنبقى معه . .

ولنتعلم الدروس الأولى في مدرسة الديمقراطية .

شهادة وفاء في حق الزعيم المرحوم محمد حسن الوزاني بمناسبة الذكرى العشرين لوفاته

قاسم الزهيري(*)

تفضلت السيدة الفاضلة حرية كريمة المغفور له محمد حسن الوزاني وزوجها الأستاذ أمين زاهري فطلبنا أن أشارك في هذه الندوة لما يعلمان من إعزازي للفقيد وتقديري لنضاله، وقد عبرت عنهما في غير مناسبة، وكذلك لما لي من ذكريات غالية مع المحتفى بذكره اليوم، وللمودة الخالصة التي أحملها لكريمته وزوجها منذ تم التعارف بيننا حين كنت في مهمة بجنيف . فأستسمحكم، سيداتي سادتي، أن أدلي بشهادة وفاء في حق الراحل الفذ محمد حسن الوزاني تغمده الله بواسع رحمته .

فتحت عيني وأنا في الثانية عشرة على بداية الحركة الوطنية ودفعني حب الاستطلاع إلى البحث عما كان يجري حولي بسلا مسقط رأسي أولاً وعلى مستوى المغرب بأسره ثانياً من نضال ضد السياسة البربرية . أصبح وقتي إذ ذاك موزعاً بين متابعة الدرس والتحصيل وتتبع ما كان يجري من كفاح ورغبة في المشاركة فيه، وربما كان هذا الجانب يغلب على ذاك، وتناهدت إلى سعي

(*) وزير سابق للتعليم الثانوي، وسفير المغرب في موريطانيا والجزائر وغيرها .

في تلك الظروف أخبار الرواد الأولين : عبد اللطيف العبيحي، علال الفاسي، محمد حسن الوزاني، عمر عبد الجليل، أحمد بلافريج، محمد اليزيدي، المكي الناصري رحمهم الله . كانوا جميعاً شباباً لا تتعدى سن أكبرهم الخامسة والعشرين، مثل سن العاهل الراحل المغفور له محمد الخامس . على أكتاف هؤلاء الرواد وإخوتهم في النضال ممن كانوا في عنقوان الشباب قامت الحركة الوطنية . كانوا جميعاً على درجة عالية من الوعي والمعرفة والاستقامة .

رأيتهم أول مرة وأنا صبي في صيف 1933 في ذكرى مرور سنة على صدور مجلة "مغرب MAGHRIB" بباريس وكان أغلبهم في الحفل الذي أقامه الوجه المرحوم سيدي أحمد بن الحارثي حجي بمدينة سلا بهذه المناسبة . كان قطب الدائرة في ذلك الحفل المرحوم محمد حسن الوزاني . ولما كان له من إسهامات كبرى في تحرير المجلة ، ألقى خطاباً مستفيضاً لم أع كل معانيه ، لكنني لاحظت حسن تقبله من الحاضرين وأغلبهم من وجهاء المجتمع : فقهاء وعلماء وأدباء وطلبة وعاملون ، وفي هذا الحفل أعلن عن قرب صدور جريدة "عمل الشعب L'action du peuple" باسم محمد حسن الوزاني ، فكانت أول صحيفة وطنية باللغة الفرنسية صدرت في الداخل بعد أقل من شهر في 4 أغسطس 1933 لمناهضة الحماية .

تفرست خلال الحفل في وجه المرحوم محمد حسن الوزاني وتبادر إلى ذهني ما سبق أن قالت عنه الصحافة الاستعمارية بالمغرب ومجلة Afrique française . الصادرة بباريس لسان حال الاستعمار قالت عنهم إنهم سوقيون دُعاء (Les voyous) وإنهم مثقفون هجناء des métis intellectuels ، وهنأت باشا فاس ابن البغدادي على جلد باطن أقدامهم بالفلقة والسوط . مما حمل المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان فيما بعد أن يكتب في مصنفه الجامع Le Maroc face aux impérialismes ساخراً مما قالته تلك الصحافة :

"عرفت الوزاني وارتسم في ذهني أن هذا الرجل الذي حصل على دبلوم مدرسة العلوم السياسية كان شبيهاً بالسوقيين والدعراء الفرنسيين الذين تخرجوا من هذه المدرسة !".

أقبلت - ولو أنني لم أكن أفهم جيداً - على مطالعة كل ما كان يكتبه محمد حسن الوزاني في عمل الشعب من افتتاحيات سياسية، وكان لها ولما كان يخرره محمد اليزيدي وعمر عبد الجليل ومحمد حصار وغيرهم وقع موجه في دوائر إدارة الحماية والأوليغارشية الفرنسية، تلك الفئة الاستعمارية التي كانت تسيطر على مقدرات المغرب وتسخرها لمصالحها، فضاعت ذرعاً بالصحيفة وصادرتها ثم نفت صاحبها بعد قليل.

في غمرة المشاركة في النضال بعد ذلك تابعت ما كان ينشره المرحوم من دعوة للديمقراطية والتصديق على دستور يضبط حقوق المحكومين وواجبات الحاكمين، وذلك بعدما قضى أزيد من تسع سنوات في المنفى بمكان قفر. كان كل ما يكتبه في هذه الصحف وفي غيرها يتسم بالإيمان والمنطق والإقناع، لست أدري لماذا كانت تتمثل لي صورة أحد أقطاب الوطنية المصرية كلما قرأت أدبيات الفقيد السياسية ورجعت إلى أدبيات هذا الأخير، وهو الزعيم المصري محمد فريد الذي عمّر النصف الأخير من القرن التاسع عشر والرابع الأول من القرن العشرين وخلف الزعيم المشهور مصطفى كامل في رئاسة الحزب الوطني المصري. ولعل الجامع بين محمد حسن الوزاني ومحمد فريد وما كان يغرنني بالتشبيه بينهما أن الاثنين كانا شبيهين خلقاً وخلُقاً ونضالاً: سَجْنَا وسافرا إلى أوروبا، خاصة فرنسا، وانتقلا بين دولها داعيين لقضية بلديهما على أعسدة الصحافة هذا في "مغرب Maghrib" والآخر في "اللواء"، وفي المؤتمرات والمحافل السياسية والدولية، وأنفقاً ثروتهما في سبيل القضية الوطنية.

في الربع الأخير من سنة 1937 كما هو معلوم وقع انشقاق في كتلة العمل الوطني، وأسس محمد حسن الوزاني حزباً جديداً أطلق عليه اسم

الحزب القومي أو حزب الشورى للتأكيد على المطالبة بالديمقراطية . كان للانشقاق وقع أليم في نفوس العاملين مخافة أن تستغله إدارة الحماية، لكن المتحيزين من الجانبين رغم ما كان بينهم من جدال وخصومات ودعايات لكسب الأنصار والمؤيدين كانوا على درجة عالية من الوعي ، فلم يتركوا ثغرة لينفذ منها الخصوم . كانوا بفضل قيادة محمد حسن الوزاني يتسمون بالانضباط .

أذكر أن سلا على سبيل المثال كانت من الحواضر التي حصل فيها المرحوم محمد حسن الوزاني على أنصار كثيرين يمتازون بالنشاط والحماس منهم الأستاذ الحاج أحمد معنيو . عبد السلام بنسعيد ، عبد الله عواد ، محمد المطالي ، عثمان الأحرش ، لكن المودة التي كانت تربطنا بهم حين كنا موحدين ظلت على حالها لم تؤثر فيها المفارقات الحزبية . لما قام الجنرال نوجيس بعد ذلك بقمع الحركة الوطنية تضامن الفئتان على ما بينهما من خلافات ، ونفي زعماء الحزبين معاً واعتقل كثير من العاملين من الجهتين ، وجدت نفسي خلال أول اعتقال وأنا ابن ست عشرة سنة مع الحاج أحمد معنيو والمرحوم محمد اشماعو فاحتضناني ، كما وحدنا أنفسنا في ظروف أخرى معتقلين مع الإخوة المرحومين ابن زاكور ، وعبد القادر الأعليج وعبد الهادي الشرايبي وغيرهم .

لما تقدمتُ في مدارج العمل الوطني كنت أسمع الرواد الأوائل الذين كانوا شركاء محمد حسن الوزاني في تأسيس الحركة الوطنية يشنون عليه عاطر الثناء وهو في غياهب المنافي كلما سنحت الفرصة . مراراً سعت المرحوم الحاج عمر عبد الجليل يؤكد أن محمد حسن الوزاني ظل كائناً لأسرار كتلة العمل الوطني بعدما انشق عنها وبارأ بالقسم الذي أدوه جسيماً . فلا يخفى أنهم كانوا يتوفرون على أسرار خطيرة للغاية أقسموا على إخفائها عند انصوائهم تحت ما كانوا يسمونه بالزاوية وهي الاسم الذي أطلقوه على الخلية القيادية السرية التي كانت تضم قادة يعدون على رؤوس الأصابع وكانت

تخطط أولاً بأول للمراحل التي ينبغي قطعها وتعبئ القوى الحية وتحشد الوسائل لذلك . ثم تأتي بعد الزاوية جماعة أوسع كانت تسمى الطائفة وكانت مكلفة بتنفيذ ما يوكل إليها . ظل أمر المنظمتين مكتسباً حتى زال الاستعمار .

وفي الختام يحلو لي أن أعرض عليكم ذكرى مرافقتي للمفتيد العزيز رحمه الله ضمن وفد من وزارة الخارجية إلى المؤتمر التأسيسي لدول عدم الانحياز ومجلس الدفاع العربي المشترك بالقاهرة في الفترة القصيرة التي تولى فيها مهمة الدبلوماسية المغربية ، لقد أبدى براعة فائقة في عرض وجهات نظر بلاده والدفاع عن مواقفها في القضايا الشائكة المطروحة فنال إعجاب المؤتمرين . وكان إلى هذا وذاك نعم الرئيس الحازم والرفيق البار .

رحم الله الرائد الأمثل محمد حسن الوزاني وأجزل له الثواب بما قدم من أعمال لبلاده وبما ضحى في سبيلها وأسهم في بناء استقلالها .

فاس 17 جمادى الأولى 1419

الموافق 1998/9/9

الديمقراطية المحلية بالمغرب

د. الحسن الوزاني الشاهدي^(*)

إن الديمقراطية في المغرب بصفة عامة أصبحت اليوم شيئا طبيعيا وواقعا ملموسا. فتعد من المبادئ والمكتسبات التي تفخر بها بلادنا وهذا لا على الصعيد الوطني فحسب بالنسبة للوحدات الدستورية ولكن حتى على الصعيد المحلي.

فعلى المستوى الوطني ركز المغرب جهوده طيلة السنوات الأخيرة وخصوصا منذ 1990 على ترسيخ وتدعيم دولة الحق والقانون التي تعد الركيزة الأولى في إرساء الديمقراطية وذلك بإنشاء محاكم إدارية في جل جهات المملكة ولقد أعلن صاحب الجلالة نصره الله على إنشاء هذه المحاكم في خطابه السامي التاريخي يوم 8 ماي 1990 بعد أن قرر في نفس الخطاب إنشاء مجلس استشاري لحقوق الإنسان. وبهذا يكون المغرب قد دعم الركيزة الثانية للنظام الديمقراطي وذلك بتوسيع مجال الحريات العامة وحماية حقوق الإنسان ولقد توجت هذه الإصلاحات بالمصادقة على دستور جديد للمملكة في 1992 الذي وقع تعديله من جديد في 1996. والجديد في الإصلاح الدستوري الأخير هو توسيع اختصاصات البرلمان مع إنشاء غرفتين : مجلس النواب ومجلس المستشارين، الشيء الذي يدعم الركيزة الثالثة للنظام الديمقراطي أي مشاركة المواطنين في تسيير شؤون الدولة.

(*) أستاذ بجامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - الدار البيضاء.

كما أقر الدستور الأخير في دباخته تشبث المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالمياً⁽¹⁾.

ولم تقتصر الإصلاحات الدستورية الأخيرة على حماية حقوق الإنسان وتوسيع اختصاصات البرلمان وتعزيز سلطات الوزير الأول وإنشاء مجلس دستوري بل شملت كذلك تدعيم الديمقراطية المحلية واللامركزية وذلك بجعل الجهة جماعة محلية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي كباقي الجماعات الأخرى أي العمالات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية.

والكلام على الديمقراطية المحلية يسوقنا إلى إبداء ملاحظة عامة تتمثل في كون هذا النظام يحتوي على جذور تاريخية في بلادنا⁽²⁾ فهكذا عرف المغرب ما قبل الحماية ما يسمى بنظام الجماعات - خصوصاً في المناطق القروية - التي كانت تستع بالاستقلال الإداري بالنسبة للحكومة وتحتوي على هياكل إدارية وقضائية تمكنها من تسيير شؤونها المحلية⁽³⁾.

ومنذ 1912 إلى 1956 أي طيلة عهد الحماية وقع تهميش الهياكل الجماعية ولم يبق للجماعة أية سلطة فعلية الشيء الذي أدى ببعض أقطاب الحركة الوطنية آنذاك كالزعيم الراحل محمد حسن الوزاني رحمة الله عليه أن ينتقد بشدة هذه السياسة الاستعمارية معتبراً بأن نظام الجماعات يمثل مبدءاً ديمقراطياً : "إن قيام الديمقراطية في أي بلد يحتاج إلى تطور وتترتب عليه مسؤوليات والمغرب بلاد متقدمة، وقد تهيأ في نظرنا لتحمل كثير من

(1) أنظر في هذا العدد :

H. OUZZANI Chahdi : Droits de l'homme et Administrations Publiques - le cas du Maroc, OUV. collectif, I.I.S.A, Bruxelles, 1997, p. 164.

(2) راجع :

S. Ben Bachir, l'organisation administrative du Maroc, Thèse, Lyon, 1968, pp : 6 et s. ; V. aussi, A. Sedjari, le Système d'administration territoriale au Maroc in "l'Administration territoriale au Maghreb", Rabat, Ed. Guessous, 1989, pp : 41 et s.

(3) أنظر السعيد بن بشير، المصدر السالف الذكر، ص 77، op. cit.,

المسؤوليات الديمقراطية وما ساعد على ذلك أن المغربي ديمقراطي بطبعه .
ونظام الجماعات في البداية يمثل المبدأ الديمقراطي ، وإن كان ذلك النظام في
طوره الحالي يحتاج إلى إصلاح جوهري يتلاءم والأنظمة الدستورية
العصرية . . . (4) .

ولما أحرز المغرب على استقلاله انكبت جهود المغاربة تحت القيادة
السامية للمغفور له جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه على وضع
الركائز الأساسية للديمقراطية في البلاد وذلك بإصدار ظهائر وقوانين في مجال
الحريات العامة والتقائية والوظيفة العمومية . كما شملت أيضا هذه التوجهات
الديمقراطية ميدان الانتخابات وكذلك تنظيم الجماعات المحلية أي اللامركزية
أو الديمقراطية المحلية .

فالكلام إذن على الديمقراطية المحلية منذ أوائل الاستقلال إلى يومنا هذا
ليس سهلا لأن المنجزات التي حققها المغرب طيلة هذه الفترة والأشواط التي
قطعها تطلب منا وقتا كثيرا لشرحها وتفسير فلسفتها ولذا فإننا سنكتفي في هذا
العرض بتقديم المبادئ العامة والمراحل الأساسية التي قطعها النظام الديمقراطي
المحلي طيلة هذه المدة . وفي هذا الصدد يمكننا أن نعتبر من خلال الممارسة اليومية
للديمقراطية المحلية أن هذا النظام مر من مرحلة الأهداف والاختيارات التي
وضعت في أوائل الاستقلال (I) إلى مرحلة الواقع الفعلي والعمل الملموس (II) .

I. الديمقراطية المحلية من بين الأهداف التي وضعت في أوائل الاستقلال
ومن بين الاختيارات التي أرادها المغرب والتي عمل المسؤولون على
توطيدها وتحقيقها .

يتجلى هذا الاتجاه من الخطاب السياسي ومن بعض النصوص
التشريعية التي قال عنها جلالة المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه في

(4) انظر ندوة صحافية لمحمد حسن الوزاني 10 يبرابر 1951 نشرت بجريدة الرأي العام عدد 186 (16 يبرابر 1951) وانظر كذلك "تصريحات سخفية" (1) مؤسسة محمد حسن الوزاني ، بيروت ، 1988 ص 25 .

خطابه السامي يوم 27 يونيو 1960 بمناسبة صدور الظهير الشريف المتعلق بنظام الجماعات "يواصل وطننا العزيز سيره الجاد نحو تجسيد أنظمتنا وإقامة حياته على أمتن القواعد وأسلسها، فبعد نجاح عملية الانتخاب التي أقبل عليها شعبنا إقبالا دلا على رشد ووعيه وتقديره للواجب، ها نحن وضعنا طابعا الشريف على ظهير النظام البلدي والقروي الذي عملنا عملا متواصلا لتهيئته وإصداره، ذلك النظام الذي سيصبح قاعدة للحياة البلدية في مملكتنا ويتدرج به شعبنا على تطبيق الديمقراطية ويشارك بواسطة ممثليه اشتراكا فعليا في تسيير الشؤون المحلية. . . " (5).

ولقد ذهب في هذا الاتجاه الزعيم الراحل محمد حسن الوزاني رحمة الله عليه في تصريح أدلى به لمجلة (الديمقراطية) حول الانتخابات التي أعلن عنها جلالة المغفور له محمد الخامس في فاتح مايو 1957 ولقد قال محمد حسن الوزاني في هذا الشأن : (. . . إن حزبنا ليريد نفس ما يريده جلالة الملك الذي يأبى إلا أن تكون هذه الانتخابات مرحلة هامة في طريق ديمقراطية مؤسستنا القومية والمحلية ومن أجل هذا فإن التصريحات الواردة في الخطاب البرنامجي الذي فاه به جلالتنا في فاتح يونيو 1957 قد ازدادت في نظرنا اليوم قيمة وصلاحيته ذلك أن الانتخابات كما وردت مبينة ومحددة في خطاب جلالة الملك لم يكن القصد منها - سواء في نظره الشريف أو في نظرنا - إلا إنشائها ديمقراطية أساسية حقيقية. . . " (6).

وهكذا صدر الظهير الشريف المتعلق بانتخابات المجالس الجماعية في شهر شتنبر 1959. كما صدر كذلك في 23 يونيو 1960 الظهير الشريف المتعلق

(5) أنظر عبد الرحمان جسيامة اللامركزية مع اللامركز والديمقراطية المحلية في الخطاب الملكي - من إرسال التجربة إلى إعلان الإصلاح الجهوي 1955-1995، الرباط، مطبعة أمبريال، 1996، ص 5.

(6) ترجمة هذا التصريح نشرت بجريدة الرأي العام عدد 551 (23 يونيو 1957) للمزيد من التفاصيل أنظر محمد حسن الوزاني، تصريحات صحفية (2) مؤسسة محمد حسن الوزاني، بيروت 1988 ص 125.

بالنظام الجماعي وفي 12 شتبر 1963 صدر ظهير شريف بشأن تنظيم العمالات والأقاليم لازال ساري المفعول مع ما أدخل عليه من التغييرات .

وقد ركزت هذه النصوص على تنظيم الجماعات المحلية بصيغة قانونية فيما يخص مجال الانتخابات بالنسبة للمجالس الجماعية وفيما يخص التسيير الإداري اليومي بالنسبة للجماعات كلها ومن هنا عرفت بلادنا أول تجربة لنظام اللامركزية الذي يعد بمثابة الديمقراطية المطبقة على الإدارة كما عرفه بعض الفقهاء⁽⁷⁾ وتعتبر الجماعات المحلية كأداة لتدعيم هذا النظام الديمقراطي اللامركزي .

ومن فضائل ومزايا هذا النظام هو الاعتراف بوجود قضايا محلية يسند أمر إدارتها إلى هيئات محلية منتخبة تتمتع بالشخصية المعنوية وبلاستقلال المالي في إطار خضوعها لوصاية إدارية تمارس عليها من طرف السلطات المركزية وما دنا في صدد النصوص فلا بد أن نشير إلى أن دستور 1962 قد خصص هو كذلك للجماعات المحلية بابا خاصا نجده كذلك في دستور 1970 ودستور 1972 وفي الدستور الحالي . وقد اعترف الدستور بوجود قضايا محلية يسند تدبير شؤونها إلى جماعات منتخبة فيقول الدستور بالحرف : " تتخبط الجماعات المحلية مجالس تتكلف بتدبير شؤونها تدبيرا ديمقراطيا طبق شروط يحددها القانون " . وهذا تعبير صادق على الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في تدعيم الديمقراطية المحلية في بلادنا .

وبالرجوع إلى النصوص التشريعية المنظمة للجماعات المحلية نجد أن المشرع قد حدد اختصاصات المجالس الجماعية والقضايا المدخلة لها ونجد نفس الشيء بالنسبة للأقاليم والعمالات والجهات .

(7) أنظر على سبيل المثال :

A. DE Laubadaire et autres, traité de Droit Administratif, Paris, L.G.D.J, 12ème éd, 1992, pp : 106 et s.

نعم في النظام الجماعي لسنة 1960 كان الجهاز التنفيذي ثنائيا : رئيس الجماعة المنتخب وممثل السلطة أي الباشا أو القائد . وهذا يجد ما يبرره لأنه في السنوات الأولى من الاستقلال كانت اللامركزية والديمقراطية المحلية بمثابة أهداف تسعى الدولة لتحقيقها وكانت أول تجربة تساعد المواطنين على التدريب على شؤون أمورهم . وهذا ما يدل كذلك على كون سلطة الوصاية على المجالس الجماعية كانت مشددة شيئا ما بالنسبة للحالة الراهنة .

وهكذا أخذت طريقها المسيرة الديمقراطية في بلادنا . وفي شهر يوليوز 1975 أعلن صاحب الجلالة على تنظيم انتخابات محلية كما أعلن حفظه الله على توسيع اختصاصات الجماعات التي ستنشق عن هذه الانتخابات . ثم أتى خطاب 8 يوليوز 1976 الذي أوضح فيه من جديد صاحب الجلالة فلسفة النظام الجماعي الجديد وفعلا لقد ذهب المغرب بعيدا في السلسل الديمقراطية المعني إذا ما قارنا النظام الجماعي الحالي مع ما يوجد في بعض الدول التي تسير في طريق النمو - ولو كان الميثاق الجماعي لسنة 1976 يحتاج إلى مراجعة بعض نصوصه وتعديلها .

وهكذا انتقلت الديمقراطية المحلية من الأهداف إلى التكريس أو كما عبرنا عنه سابقا الواقع الملموس .

II. الديمقراطية المحلية : واقع فعلي

تظهر فعالية الديمقراطية المحلية من الممارسة اليومية التي تعيشها بلادنا على صعيد مجالس العمالات والأقاليم وخصوصا المجالس الجماعية التي وضع الميثاق الجماعي الصادر في 30 شتنبر 1976 أسسها للتنظيم الجماعي الحالي يتحلى بمميزات كثيرة (بالنسبة للتنظيم القديم) نذكر من بينها :

1. توسيع اختصاصات المجلس الجماعي الذي يقع انتخابه بالاقتراع العلني المباشر والذي يفصل ، كما جاء ذلك في المادة 30 من هذا التنظيم

"مداولاته في قضايا الجماعة ويتخذ لهذه الغاية التدابير اللازمة ليضمن للجماعة المحلية كامل غورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي".

وتظهر مزايا التنظيم الجديد كذلك فيما يخص :

2. تقوية سلطات الرئيس : الشيء الجديد هنا هو إلغاء طريقة التنفيذ الثنائي التي أقرها الميثاق الجماعي لسنة 1960. فلقد أصبح الرئيس بموجب المبدأ الانتخابي هو السلطة التنفيذية الوحيدة للمجلس المحلي ومن أجل ذلك يسوغ له اتخاذ جميع التدابير الإدارية التي يتطلبها تحقيق مداولات المجلس وتأسيسها.

ومن جهة أخرى لقد خول المشرع لرئيس المجلس صلاحيات ووظائف كان القائد أو الباشا يمارسها سواء بصفتها عونان للجماعة أو ممثلان للدولة وهكذا أصبح رئيس المجلس ضابطا للحالة المدنية وأميناً على السلطة العامة للشرطة الإدارية داخل تراب الجماعة باستثناء المواضيع التي نص الفصل 44 من ظهير 30 شتنبر 1976 على وجوب احتفاظ ممثل السلطة المحلية باختصاصها كما أصبح كذلك رئيس المجلس رئيساً تسلياً لكافة الموظفين الجساعيين : رئيساً للمصالح الجماعية وهذا عنصر يعد بمثابة ترقية لرئيس المجلس وارتفاع شأنه.

نعم ولكي يتمكن رئيس المجلس من ممارسة هذه الاختصاصات كلها كان لابد من أن يكون متوفراً على السلطة المعنوية الضرورية ولذا نص الميثاق الجساعي الحالي على كون "بمجرد الانتخاب النهائي للرئيس تمنح له الثقة بواسطة ظهير - «ظهير الثقة أو الترقية»".

3. الميزة الثالثة للتنظيم الجساعي الجديد تتجلى في التخفيف شيئاً ما من وطأة الوصاية الإدارية التي تعني التعايش بين الدولة والمواطنين كما جاء ذلك في الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة نصره الله في الجلسة الافتتاحية للمناظرة الوطنية حول الجماعات المحلية بمراكش سنة 1977.

إن تنظيم هذه المناظرة والمناظرات التي أعقبتها للدليل قاطع على اهتمام المسؤولين في تدعيم الديمقراطية المحلية وخلق حوار بناء من خلال التدخلات والعمل بعد ذلك بالتوصيات المنبثقة عن هذه المناظرات .

هذا ولقد أصبحت اليوم المجالس الجماعية تلعب دورا فعالا في توطيد دعائم المسلسل الديمقراطي الذي اختارته بلادنا منذ الاستقلال والذي يوليه صاحب الجلالة نصره الله كامل العناية كما جاء ذلك في خطاب العرش لسنة 1986 حيث قال جلالتة :

" ليس بعازب عنك ما نعقده من آمال بممارسة الديمقراطية في بلادنا أننا مقتنعون أشد الاقتناع بفضائل الديمقراطية الحققة ولذلك فإننا نطسح إلى أن تتنهج الديمقراطية في وطننا أقوم السبل وأن تصل إلى ما نبتغيه لها من غاية ومن أجل هذا أيضا فإننا نتابع باهتمام كبير نشاط مجالسنا المنتخبة ونراقب عن كتب ما تسهم به من حظ في تعزيز وتوطيد الاختيار الديمقراطي الذي أردناه لبلادنا " (8) .

هذا ولقد تعزز هذا الاختيار الديمقراطي مؤخرا بجعل الجهة جماعة محلية كباقي الجماعات الأخرى تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يتولى تدبير شؤونها بحرية مجلس ينتخب بطريقة ديمقراطية لمدة ست سنوات . وهكذا بعد خضوع الجهة للتجربة في إطار الظهير الشريف المؤرخ في 16 يونيو 1971 والمتعلق بإحداث المناطق الاقتصادية تم الارتقاء بالجهة إلى مستوى الجماعة للمحلية بمقتضى دستور 1992 .

وانطلاقا من الخطاب الملكي السامي ليوم 20 غشت 1996 وبعد مصادقة الشعب المغربي على مراجعة الدستور في استفتاء 13 شتنبر 1996، أصبح للجهات إطار قانوني جديد يضع أسسه القانون رقم 47/96 المتعلق بتنظيم الجهات والذي صدر بتنفيذه ظهير شريف مؤرخ في 12 أبريل 1997 (9) .

(8) أنظر " العلم " 4 مارس 1986 ص 3 .

(9) الجريدة الرسمية عدد 34470 أبريل 1997 ص 556 وما يليها .

ومما جاء في " بيان أسباب نزول هذا القانون أن مغرب اليوم بعد أن تراكمت لديه التجارب والنتائج الأولى للديمقراطية واللامركزية ؛ قد بلغ مستوى من النضج يؤهله لولوج مرحلة جديدة لترسيخ الديمقراطية المحلية التي ستوظفها الجهوية لخدمة الازدهار الاقتصادي والاجتماعي وهكذا، فإن الجهة تبدو إطارا ملائما وحلقة رئيسية قادرة على إتمام واستكمال الصرح المؤسسي للسلسلة باعتبار أن الجهة ستبدع هيئة جديدة ستكون ممثلي السكان من التداول في إطارها، بكيفية ديمقراطية، من خلال منتخبيهم في الجماعات المحلية والهيئات الاجتماعية المهنية، في شأن مطامح ومشاريع جهاتهم وبالتالي إعطاء الانطلاقة لديناميكية متميزة للمنافسة والتنمية الجهوية المتدمجة. ومن شأن هذا الفضاء الجديد للتداول والتشاور والتكوين لخدمة المصلحة العامة أن يمكن بشكل أقوى من ترسيخ الديمقراطية على المستوى المحلي بفضل اضطلاع المواطنين بصورة أوسع بطرق تسيير شؤونهم بأنفسهم. كما أن من شأن هذا المكسب الديمقراطي على المستوى الجهوي أن ينعكس إيجابيا على المستوى الوطني اعتبارا لكون هذا الإطار الجهوي سيشكل من الآن فصاعدا قاعدة للتمثيل الوطني في مجلس المستشارين " (10) فعلا فالرجوع إلى النص المنظم للجهة نجد أن المجلس الجهوي يتكون من ممثلين منتخبين للجماعات المحلية والغرف المهنية والمأجورين كما يضم كذلك أعضاء البرلمان المنتخبين في إطار الجهة وكذا رؤساء مجالس العائلات والأقاليم الواقعة داخل الجهة الذين يحضرون اجتماعات المجلس بصفة استشارية.

أما بالنسبة لاختصاصات المجلس الجهوي فلقد أكد القانون المنظم للجهة على أن المجلس يبت بمداولاته في قضايا الجهة مع مراعاة الاختصاصات المسندة إلى الجماعات المحلية الأخرى أي الجماعات الحضرية

(10) نفس المرجع السابق ص 556.

والقروية والعمالات والأقاليم التي تحتوي هي كذلك على مجالس منتخبة بطريقة غير مباشرة كما هو الشأن بالنسبة للجهات⁽¹¹⁾.

كما ينص كذلك قانون الجهات على أن المجلس الجهوي " ينتخب من بين أعضائه رئيسا وعدة نواب للرئيس " إلا أن عامل العمالة أو الأقاليم مركز الجهة هو الذي يتولى تنفيذ قرارات المجلس الجهوي كما هو الشأن بالنسبة لمجالس العمالات والأقاليم ولكن فيما يخص الجهة لقد وضع المشرع شروطا ومسطرة تحتم على العامل أخذ رأي رئيس مجلس الجهة قبل الشروع في التنفيذ⁽¹²⁾. وهذا يدخل في نطاق احترام استقلال الجهة والسعي على العمل من أجل مصلحتها فالعامل إذن كما يتجلى ذلك من فلسفة النص المنظم

(11) تنص المادة 6 من قانون الجهات على أن المجلس الجهوي " يمارس اختصاصات خاصة به واختصاصات تنقلها إليه الدولة " ويمكن للمجلس علاوة على ذلك " تقديم اقتراحات وإبداء آراء حول الأعمال ذات المصلحة العامة التي تهم الجهة والداخلية في اختصاص الدولة أو أي شخص معنوي آخر من أشخاص القانون العام " أنظر قصد المزيد من التفاصيل :

H. OUAZZANI Chahdi, Droit Administratif, Rabat, Imp. Najah El Jadida, 1997, pp : 127 et s.

(12) تنص المادة 54 من القانون المنظم للجهات على ما يلي : " يتخذ عامل العمالة أو الإقليم مركز الجهة القرارات الصادرة عن المجلس الجهوي . يتخذ العامل التدابير اللازمة لهذه الغاية بعد أخذ رأي رئيس المجلس الجهوي . لا تكون هذه التدابير قابلة للتنفيذ إلا إذا كانت القرارات المتخذة في شأنها موقعة بالمطف من طرف رئيس المجلس الجهوي داخل أجل خمسة أيام ابتداء من تاريخ توصله بها . وإذا لم يتم التوقيع عليها بالعطف داخل أجل المذكور، جاز للعامل أن يقرر الاستثناء عن ذلك وإصدار الأمر بتنفيذ التدابير المذكورة " وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة 60 التي تشير إلى أنه " إذا تبين للمجلس الجهوي المحال إليه الأمر من لدن رئيسه أو من لدن ثلث أعضائه أن تدابير التنفيذ غير مطابقة لقراراته جاز للرئيس أن يوجه طلب إضاح إلى عامل العمالة أو الإقليم مركز الجهة ، وإذا انصرم أجل ثمانية أيام ولم يتلق المجلس الجهوي الجواب أو اعتبر أن هذا الجواب غير كاف جاز له إقرار ملتئم بالأغلبية المطلقة لأعضائه بوجه في هذا الشأن إلى وزير الداخلية . يرفع الملتئس المذكور على الفور إلى وزير الداخلية بواسطة عامل العمالة أو الإقليم مركز الجهة ولوزير الداخلية أجل شهر يستدئ من تاريخ تسلم الملتئس المذكور للإجابة عليه . وإذا لم يرد أي جواب ، أمكن للمجلس الجهوي إحالة الأمر إلى المحكمة الإدارية داخل أجل ثلاثين يوما يتدئ من تاريخ انصرام الشهر المسدد لوزير الداخلية للإجابة على الملتئس ويجب أن تبث المحكمة الإدارية داخل أجل لا يتعدى ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ إحالة الأمر إليها " .

للجهة ومن بيان أسباب نزول هذا القانون يكون " في نفس الوقت عوناً للدولة في خدمة الجهة " .

والجديد في قانون الجهات والذي يختلف في أن واحد عن الجماعات المحلية الأخرى هو كون الوصاية وخصوصاً الوصاية على أعمال المجلس الجهوي وقراراته، تمارس تحت مراقبة القضاء أي المحكمة الإدارية كما أن جميع قرارات سلطة الوصاية يجب أن تكون معللة .

وأخيراً فيما يخص مالية الجهة التي تخضع كباقي الجماعات المحلية الأخرى إلى أحكام الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون والصادر في 30 شتنبر 1976 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية لقد تعززت بواسطة القانون رقم 30.89 المحدد بموجبه نظام الضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيئاتها ولقد أدخلت على هذا القانون بعض التعديلات لكي يطبق على الجهات (13) .

هذه بعض الخطوط العريضة لنظام الديمقراطية المحلية واللامركزية . بقي أن نشير إلى أن نجاح اللامركزية لا يكمل إلا بوجود سياسة محكمة فيما يخص التماركز أو عدم التركيز الإداري (14) وذلك بمنح الاختصاصات اللازمة للمصالح الخارجية للوزارات وتزويدها بالوسائل البشرية والمادية والمالية الكافية وتمكينها من أخذ القرار على الصعيد المحلي . ولهذا الغرض أعدت وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري مرسوماً في 20 غشت 1993 يتعلق باللاتماركز . إلا أن هذا المرسوم لم يطبق بعد . ولقد أكد صاحب الجلالة أيده الله في عدة مناسبات على العلاقة التي تربط اللامركزية باللاتماركز وفي

(13) أنظر للمزيد من التفاصيل الظهير الشريف الصادر في 21 نوفمبر 1989 بتنفيذ القانون رقم 30.89 في " المدونة القانونية للجماعات المحلية بالمغرب ، المهدي بنمير ، المطبعة والوراقة الوطنية (Imprimerie papeterie Nationale) مراكش ، 1997 ص 84 .

(14) أنظر :

H. OUAZZANI Chahdi, Déconcentration et Décentralisation. Pour quelle équation ? in "Décentralisation et pratiques locales de développement", Casablanca Imprimerie El Jadida, 1996, pp : 47 et s. - V. également, H. OUAZZANI Chahdi, la Régionalisation et la déconcentration, REMALD, 1996, N° 6.

حديث خصص به القناة التلفزيونية الأوروبية تي في 5.5.T.V بتاريخ 17 شتنبر 1995 قال جلالاته : " . الدستور الجديد نص على كيان إداري جديد هو الجهات ، وينبغي أن يكون لهذه الجهات مفسون معين وفضلا عن ذلك سيمكننا هذا من تحقيق مزيد من اللامركزية ، وخاصة مزيدا من اللامركز فإذا ظلت كل القرارات تتخذ في الرباط فإن الأمر سيكون بمثابة مأساة بالنسبة للامركزية واللامركز ، وذلك مهما تحقق من تقدم في هذا المجال . فلو أردنا أن نضع حدا نهائيا لهذه المشكلة على المستويين التشريعي والقانوني بكيفية لا رجعة فيها فإنه يتعين إضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية المحلية التي تبقى في حاجة إلى اللامركز " (15) .

وفي انتظار وضع سياسة محكمة في هذا الميدان تبقى الديمقراطية المحلية مكسبا أساسيا يضاف إلى المكاسب الأخرى التي حققها المغرب في المجال الديمقراطي منذ استقلاله إلى يومنا هذا .

(15) نشر هذا الحديث الصحفي عبد الرحمان جحامة ، اللامركزية مع اللامركز والديمقراطية المحلية في الخطاب الملكي : من إرساء التجربة إلى إعلان الإصلاح الجهوي ، الرباط ، مطبعة أمبريال ، 1996 ، ص 5 .

قراءة في دساتير دول المغرب العربي

الأستاذ محمد حجي (*)

لعل مما يميز الحركة الوطنية في شمال أفريقيا أنها انطلقت موحدة متكاثفة منذ سنوات العشرين من هذا القرن، ضرورة أن المنطقة تتمتع بطبيعة جغرافية متناسقة، وتقطنها عناصر بشرية منسجمة تدين بالإسلام وتنطق بلغة القرآن، من جهة، وتخضع كلها للاستعمار الفرنسي، فكان رواد الوطنية في المغرب والجزائر وتونس يواجهون عدواً مشتركاً يقارعونه أساساً بلسانه وثقافته وقوانينه التي تعلموها في المدارس المحدثه ببلادهم ثم في المعاهد والجامعات الفرنسية، وكم من نقمة في طيها نعمة ! كما يقول المثل .

وإذا كان تتبع ظاهرة تضافر جهود الوطنيين المغاربة خلال فترة الكفاح السياسي خارجاً عن موضوع عرضنا، وأوسع دائرة وأكثر تشعباً، فإننا مع ذلك رأينا - إن سمحتم - أن نقف قليلاً عند بعض محطات النضال المغربي المشترك الذي كان الزعيم المرحوم محمد حسن الوزاني من أبرز عناصره النشيطة، هذا النضال الذي عرف تطورات كبرى وأفرز في النهاية علاوة على الاستقلال، فكرة هذه الدساتير التي ستحدث عنها . ومعلوم أن الوطنيين المغاربة لم يكونوا يفرقون في مختلف مراحل نضالهم السياسي بين العمل لتحقيق الحرية وإرساء قواعد الديمقراطية .

(*) أستاذ التاريخ بجامعة محمد الخامس وعميد سابق بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط .

بدأ محمد حسن الوزاني يشتغل بالسياسة في منتصف أعوام العشرين وهو ما يزال تلميذا في ليسي غورو بالرباط، فكان من مؤسسي التنظيم السري باسم حماية الحقيقة إلى جانب أحمد بلافرج والمكي الناصري وغيرهما من الوطنيين الشباب. فكانوا يجتمعون بانتظام لمطالعة الصحف والمجلات الصادرة بالخارج، ويتداولون في قضايا التحرر. وهبوا مواد مجلة لكن لم تسمح لهم سلطات الحماية بإصدارها، فصاروا ينشرون مقالاتهم في صحف الجزائر وتونس، وكان ذلك أول اتصال لمحمد حسن الوزاني ورفاقه المغاربة برجال الفكر والسياسة في بلاد المغرب العربي.

وفي سنة 1927 توجه محمد حسن الوزاني إلى باريس لإتمام دراسته الثانوية والعليا ضمن الفوج الأول للطلبة المغاربة، فكونوا مع الطلبة التونسيين والجزائريين، وفي طليعتهم فرحات عباس رئيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين. فكان محمد حسن الوزاني عضواً مؤسساً لهذه الجمعية إلى جانب الحبيب بورقيبة ومنجى سليم والهادي نويرة وصالح بن يوسف وغيرهم من الطلبة التونسيين الذين كانوا أكثرية الطلبة الجزائريين فكان أعضاء الجمعية يلتقون في المقاهي، ثم أصبح لهم ناد بالحلي اللاتيني يقيسون فيه ندوات ويلقون محاضرات. وبالرغم على الصبغة الطلابية المهنية للجمعية فإنها كانت تهتم بالقضايا السياسية وانعقاد أقطار شمال إفريقيا. وقد عقدت جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين ثلاثة مؤتمرات كبرى كان من المقرر أن ينعقد المؤتمر الثالث بفاس سنة 1933، - بعد أن عُقد الأول في تونس سنة 1930 والثاني في الجزائر سنة 1932 - لكن سلطات الحماية منعت المؤتمر في آخر ساعة بعد أن وصلت الوفود إلى فاس، فكانت النتيجة عكس ما أرادته السلطات، حيث بقيت الوفود بفاس مدة أطول لقيت أثناءها كل ترحيب وتكريم، وتهيأت لها فرص شتى للاتصال بمختلف الأوساط العلمية والطلابية وغيرها في حفلات أقيمت لهم في البيوتات الكبرى، ومنها بيت محمد حسن الوزاني.

وقد انخرط محمد حسن الوزاني في جمعية مغربية أخرى في باريس هي جمعية نجم الشمال الإفريقي التي كان كاتبها العام الوطني الجزائري

مصالي الحاج . وهي جمعية سياسية صرفة مبنية على مقاومة الاستعمار ، يشارك فيها عمال ومثقفون وسياسيون إلى جانب طلبة مختلف أقطار المغرب الكبير ، وكان لها جريدة "الإقدام" تصدر بالفرنسية والعربية في الجزائر وباريس ، وقد اختفت بعد نفي الأمير خالد حفيد الأمير المجاهد عبد القادر الجزائري ، الداعية إلى استقلال أقطار المغرب العربي . واستمر نشاط مكتب جمعية نجم الشمال الإفريقي في باريس لكونها كانت منخرطة في اللجنة الدولية لتحرير الأهالي في المستعمرات (المتهمة بتأييد الشيوعيين) . وقد انعقد مؤتمر في بروكسيل ضد الاستعمار فيما بين 10 و15 فبراير 1927 حضره ممثلون مغاربة باسم جمعية نجم الشمال الإفريقي ، قدّم فيه مصالي الحاج مطالب الجزائر والمغرب ، وقدّم الشادلي خير الله مطالب تونس . ومما جاء في عرض مصالي الحاج : المطالبة بالاستقلال وجلاء قوات الاحتلال الفرنسية ، وتأسيس جيش وطني ، وحرية الصحافة والجمعيات والاجتماعات ، والتمتع بالحقوق السياسية والنقابية ، وتحويل المجلس الصوري إلى برلمان منتخب بالاقتراع العام الخ .

وآخر الجمعيات السياسية المغاربية التي نشط فيها محمد حسن الوزاني هي جمعية شباب الوحدة التي أسست كذلك في باريس بمبادرة شاب تونسي هو محمد العيد الجباري ، وقد قامت مبادئ الجمعية - كما يقول محمد حسن الوزاني في مذكرات حياة وجهاد " على اعتبار شمال إفريقيا وحدة لا تتجزأ ، ووطناً واحداً يجب أن يؤلف أبنائه جبهة واحدة للدفاع عنه " . وفي أحضان هذه الجمعية كانت تتربى الناشئة تربية سياسية وطنية لترجع بعد فترة الطلب إلى بلادها كاملة الاستعداد للكفاح ومقاومة المستعمر " .

هذه أيها السادة والسيدات طلائع العمل السياسي المغاربي الموحد الذي جاء امتداداً لحركات المقاومة المسلحة والتي كان من أبرز قادتها الأمير عبد القادر الجزائري ، وعلي بن خليفة التونسي ، والبطل محمد بن عبد الكريم الخطابي المغربي . لقد حقق الكفاح الشعبي المغاربي السياسي والمسلح طوال أربعة عقود من

السنين استقلال هذه البلاد وفسح المجال لإقامة نظام ديمقراطي فيها يضمن للمواطنين الحياة الحرة الكريمة والمساواة.

وسيعمل هذا العرض على تقديم خمس نماذج مقارنة من فصول الدساتير الحديثة المعمول بها اليوم في بلاد المغرب العربي، حسبما نشرته في السنة الماضية المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية في سلسلة نصوص ووثائق، لإبراز استمرارية وحدة العمل والوسائل والأهداف لهذه الأقطار، رغم اختلاف الأنظمة، وتشابه المنجزات الديمقراطية فيها.

1 - تتفق مطالع الدساتير الثلاثة - وإن اختلفت العبارة - على تأكيد المبادئ الأساسية الثابتة : الإسلام والعروبة والوحدة.

ففي طليعة الدستور المغربي المراجع بموجب استفتاء 13 شتنبر 1996 :
" المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة ، لغتها الرسمية هي اللغة العربية ، وهي جزء من المغرب العربي الكبير " .

وفي ديباجية الدستور الجزائري المعدل بموجب استفتاء 28 نونبر 1996 : " إن الجزائر أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير ، وأرض عربية "

وفي توطئه الدستور التونسي لسنة 1957 المعدل والمنقح بسلسلة قوانين دستورية آخرها القانون الدستوري عدد 65 بتاريخ 27 أكتوبر 1997 : " إن الشعب التونسي معصم على تعلقه بتعاليم الإسلام وبوحدة المغرب الكبير وبانتمائه للأسرة العربية " .

2 - وفيما يتعلق بالحرريات العامة تنص الدساتير الثلاثة على ضمان حرية الرأي والاجتماع والتنقل وإنشاء الأحزاب والنقابات والإضراب وما إلى ذلك . ففي الباب الأول من الدستور المغربي جاء في الفصل الثالث :
" الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم . ونظام الحزب الوحيد نظام غير

مشروع". وقد انفرد الدستور المغربي بالتنصيص على عدم شرعية الحزب الوحيد، ولو أن هذه النزعة الاستبدادية انتشرت غداة الاستقلال في أقطار المغرب كلها، إلا أنها أثارت في المغرب الأقصى جوا من الرعب والعنف ضد حساة الديمقراطية الذين قضوا عليها في المهّد، واضمحلت بصدور ظهير الحريات العامة سنة 1958 أي قبل وضع الدستور الأول بأربع سنوات.

ونقرأ في الفصل التاسع منه: "يضمن الدستور لجميع المواطنين:

- حرية التجول وحرية الاستقرار بجميع أرجاء المملكة؛
- حرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم. ولا يمكن أن يوضع حد لممارسة هذه الحريات إلا بمقتضى القانون.

وفي الفصل الرابع عشر: "حق الاضراب مضمون".

كذلك نقرأ في الدستور الجزائري في الفصل الرابع المتعلق بالحقوق والحريات المادة 29: كل المواطنين سواسية أمام القانون؛ والمادة 32 الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة؛ والمادة 36: لا مساس بحرية المعتقد وحرمة الرأي؛ المادة 42 حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به مضمون؛ والمادة 43: حق إنشاء الجمعيات مضمون؛ والمادة 44: يحق لكل مواطن يتستع بحقوقه المدنية والسياسية أن يختار بحرية موطن إقامته وأن يتنقل عبر التراب الوطني؛ والمادة 56 الحق النقابي معترف به ويمارس في إطار القانون.

وفي الباب الأول من الدستور التونسي يقول الفصل السادس: "كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون" وفي الفصل الثامن حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة، والحق النقابي مضمون وتساهم الأحزاب في تأطير المواطنين لتنظيم مشاركتهم في الحياة السياسية، وتُنظَّم على أسس ديمقراطية.

وفي الفصل العاشر : " لكل مواطن حرية التنقل داخل البلاد وإلى خارجها واختيار مقر إقامته في حدود القانون .

وبالطبع تقوم دساتير بلاد المغرب العربي على مبدأ فصل السلط ، لكن المثير للانتباه أنها تتشابه كثيراً في جوهر التنظيمات الخاصة بكل سلطة ، حتى لا تكاد تختلف إلا في بعض العبارات أو التسميات .

3 - ففيما يتعلق بالسلطة التشريعية خصص الدستور المغربي الباب الرابع بجميع فصوله للبرلمان وتنظيمه . وهو يتكون من مجلسين مجلس النواب ومجلس المستشارين ، ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة ، ويتنخب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر . بينما ينتخب ثلاثة أخماس من مجلس المستشارين من أعضاء " تنخبهم في كل جهة هيئة ناخبة تتألف من ممثلي الجماعات المحلية ، ويتنخب الخمسين هيأة ناخبة تتألف من المنتخبين في الغرف المهنية وممثلي المجاورين حسب ترتيبات خاصة .

ويصدر القانون عن البرلمان بالتصويت حسب ترتيبات محددة ، في المواد المسندة إليه في مختلف فصول الدستور ، كما يختص بالتشريع في عدة ميادين مفصلة في هذا الباب مثل الحقوق الفردية والجماعية ، وتحديد الجرائم والعقوبات ، والنظام الأساسي للقضاة وللوظيفة العمومية وما إلى ذلك .

ويراقب البرلمان عمل الحكومة ، وتخصص بالأسبقية جلسة في كل أسبوع لأسئلة أعضاء مجلسي البرلمان وأجوبة الحكومة . يجب أن تدلي الحكومة بجوابها خلال العشرين يوماً التالية لإحالة السؤال إليها .

ويمكن مجلس النواب بغرفتيه - حسب ترتيبات تنظيمية - ان يعارض في مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها ، وذلك بالموافقة على ملتمس الرقابة ، وتؤدي الموافقة على هذا الملمس إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية .

وخصص الدستور الجزائري الفصل الثاني من الباب الثاني بجميع موادَه للسلطة التشريعية ، وفيه : " يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من

غرفتين، وهما للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة. وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه. ويُنتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري لمدة خمس سنوات، وينتخب ثلث أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر ويعين رئيس الجمهورية الثلث الآخر حسب تنظيم محدد. والحصانة البرلمانية معترف بها للنواب وأعضاء مجلس الأمة مدة نيابتهم ومهمتهم البرلمانية.

وكل مشروع أو اقتراح قانون يكون موضوع مناقشة من طرف المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة على التوالي حتى تتم المصادقة عليه. ويشرع البرلمان في الميادين التي يخصصها له الدستور، كحقوق الأشخاص وواجباتهم الأساسية لا سيما نظام الحريات العمومية، وحماية الحريات الفردية، وواجبات المواطنين.

يراقب البرلمان عمل الحكومة، ويمكن أعضاء البرلمان أن يوجهوا أي سؤال شفوي أو كتابي إلى أي عضو من الحكومة، ويكون الجواب عن السؤال الكتابي كتابيا خلال أجل أقصاه ثلاثون يوماً.

ويمكن للمجلس الشعبي الوطني لدى مناقشة بيان السياسة العامة أن يصوت على ملتبس رقابة، حسب ترتيبات محددة، فإذا صادق المجلس على ملتبس الرقابة قَدّم رئيس الحكومة استقالته.

وتقرأ في الباب الثاني من الدستور التونسي أن الشعب يمارس السلطة التشريعية بواسطة مجلس النواب، (مجلس واحد) ينتخب أعضاؤه انتخاباً عاماً حراً مباشراً سرياً، ولا يمكن تتبع النائب أو إيقافه أو محاكمته لأجل آراء أو اقتراحات يبدئها، أو أعمال يقوم بها لأداء مهام نيابته داخل المجلس.

مجلس النواب هو الذي يمارس السلطة التشريعية، ويصادق على القوانين الأساسية والعادية بالأغلبية المطلقة. ويحدد الفصل الرابع والثلاثون المجالات التي تتخذ النصوص فيها شكل قانون كإحداث أصناف المؤسسات

والمنشآت العمومية، والإجراءات أمام مختلف أصناف المحاكم، وضبط الجنايات والجنح والعقوبات.

لكل نائب أن يتقدم إلى الحكومة بأسئلة كتابية أو شفاهية، ويمكن لمجلس النواب أن يعارض الحكومة في مواصلة تحمل مسؤولياتها إن تبين له أنها تخالف السياسة العامة للدولة والاختيارات الأساسية، ويكون ذلك بالاقتراع على لائحة لوم. وإذا وقعت المصادقة على لائحة اللوم بأغلبية الثلثين من النواب استقالت الحكومة.

4 - وفيما يتعلق بالسلطة القضائية خصص الدستور المغربي الباب السابع للقضاء ونص على أن القضاء مستقل عن السلطة التنفيذية، وأنه لا يُعزل قضاة الأحكام ولا ينقلون إلا بمقتضى القانون، ويسهر المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه الملك على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة فيما يرجع لترقيتهم وتأديبهم.

كما خص الدستور الجزائري الفصل الثالث من الباب الثاني السلطة القضائية بشيء من التوسع، فنص على أنها مستقلة تحمي المجتمع والحريات، وتضمن للجميع ولكل واحد المحافظة على حقوقهم الأساسية، ولا يخضع القاضي إلا للقانون، وهو محمي من كل أشكال الضغوط والتدخلات، ومسؤول أمام المجلس الأعلى للقضاء عن كيفية قيامه بمهمته، ونص كذلك على أن الحق في الدفاع معترف به، ومضمون في القضايا الجزائية.

ويتناول الباب الرابع من الدستور التونسي السلطة القضائية فيؤكد أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وإن الضمانات اللازمة للقضاة من حيث التعيين والترقية والتأديب يسهر على تحقيقها مجلس أعلى للقضاء.

5 - أما السلطة التنفيذية فقد خصص الدستور المغربي الباب الرابع للحكومة، وجعلها مسؤولة أمام الملك وأمام البرلمان.

يتقدم الوزير الأول أمام كل من مجلسي البرلمان بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه به ويجب أن يتفحص هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية". ويُناقشُ هذا البرنامج أمام كلا المجلسين ويتلو مناقشتهُ في مجلس النواب تصويت يمكن أن يؤدي إلى سحب الثقة من الحكومة حسب شروط منصوص عليها.

وتعمل الحكومة على تنفيذ القوانين تحت مسؤولية الوزير الأول، والإدارةُ موضوعة رهن تصرفها.

ونقرأ في الفصل الأول من الباب الثاني من دستور الجمهورية الجزائرية أن رئيس الحكومة يقدم برنامجه إلى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه فيجري المجلس لهذا الغرض مناقشة عامة، ثم يقدم رئيس الحكومة عرضاً حول برنامجه لمجلس الأمة. وفي حالة عدم موافقة المجلس الشعبي الوطني على البرنامج المعروض عليه يقدم رئيس الحكومة استقالة حكومته.

يمارس رئيس الحكومة علاوة على السلطات التي تخولها إياه صراحة عدة أحكام في الدستور: يوزع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة ويسهر على تنفيذ القوانين والتنظيـمات ويسهر على حسن سير الإدارة العمومية وما إلى ذلك.

ويختص الدستور الجزائري بأن الحكومة تُقدم سنوياً إلى المجلس الشعبي الوطني بياناً عن السياسة العامة تتلوه مناقشة لعمل الحكومة، ويمكن أن تختتم هذه المناقشة بلائحة، كما يمكن أن يُرتب عليها إبداء ملتس رقابة.

ونقرأ في القسم الثاني من الباب الثالث المخصص للسلطة التنفيذية أن الحكومة مسؤولة أمام رئيس الجمهورية، تسهر على تنفيذ السياسة العامة للدولة طبق التوجيهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية ويُسير

الوزير الأول وينسق أعمال الحكومة . وقد رأينا أن مجلس النواب التونسي يراقب أعمال الحكومة بل ويعارضها في تحمل مسؤوليتها بالاقتراع على لائحة لوم تؤدي المصادقة عليها إلى استقالة الحكومة حسب الضوابط التنظيمية المشار إليها آنفاً .

هكذا نرى ، أيها السادة والسيدات ، أن الأحلام التي كانت تراود حماة الحقيقة ورواد الوطنية المغاربة في تحرير شعوبهم وجعل هذه الشعوب معسلة السيادة في بلادهم يمارسونها بكيفية مباشرة وغير مباشرة ، قد تحققت ، أو بالأحرى أخذت تتحقق ، وأصبحت دساتير مدونة تكون المرجع الأساسي للعلاقة بين الحاكمين والمحكومين . وإذا كانت الديمقراطية في بلادنا لم تبلغ بعد الشأو المطلوب ، وما زالت تنخبط في مشاكل تنظيمية نظرية ، وأخرى تطبيقية عملية ، فإنها تتطور وتحسن ، ولا أدل على ذلك من أن الدساتير المغاربية ، استُبدل بعضها أكثر من مرة ، وعُدل البعض الآخر بقوانين دستورية متتالية ، أو بموجب استفتاءات شعبية .

وحتى نبقي متفائلين ننشد مع الشاعر العربي :

وإذا رأيت من الهلال نموء أيقنت أن سيصيرُ بدرًا كاملاً

أشكركم ، والسلام عليكم

مبدأ الانتخاب في خطاب محمد بن الحسن الوزاني

محمد معروف الدفالي(*)

نقديم

يصنف الزعيم الوطني، محمد بن الحسن الوزاني، مثقفاً، ومفكراً سياسياً، من أنصار الديمقراطية الليبرالية، فقد كان متشعباً بأفكار هذا الاتجاه، ومجتهداً في سبيل التبشير بصلاحيته، ومن أجل موازنة خطوطه العريضة مع خصوصيات البلاد.

وبما أن المساواة السياسية، التي من بينها إعطاء صوت واحد لكل مواطن، وإقامة هيئات تشريعية تمثيلية، واحترام مبدأ الأغلبية، كأسلوب لاتخاذ القرار، والحسم بين وجهات النظر المختلفة، هي من أسس الديمقراطية الليبرالية، فقد استلزم الأمر اهتمام الوزاني بالمسألة الانتخابية، وشغل هذه الأخيرة حيزاً واضحاً في خطابه السياسي، ورؤيته الإصلاحية. ففي مجمل كتاباته المتطلعة لإرساء دعائم نظام ديمقراطي بالمغرب، أكد باستمرار أن هذا النوع من النظام "لا يستقر أمره إلا بتوفير شروط، في طليعتها التربية

(*) أستاذ التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - عين الشق. الدار البيضاء.

الوطنية، والسياسية الملائمة لممارسة الديمقراطية، على أساس حق الانتخاب، والنظام النيابي، ومسؤولية الحكم، والمعارضة، ورقابة الرأي العام⁽¹⁾، وداخل هذه الشروط، نظر لمبدأ الانتخاب، كعنصر أساسي بارز في كل ديمقراطية⁽²⁾ وكبديهة ديمقراطية لاختيار الحكام⁽³⁾.

لقد اهتم الوزاني، بالمسألة الانتخابية، بحثاً ومناقشة، وتنظيراً، وتبشيراً، في عهد الحماية، والسنوات التي عاشها في عهد الاستقلال. وسيركز موضوع هذه المداخلة على التجارب الانتخابية الأولى في بداية الاستقلال، نظراً لخصوبة المرحلة، كمرحلة انتقالية، ونظراً لخصوبة فكر الوزاني، حول الموضوع، تبعاً لشروط الفترة، وأهبيتها، من أجل رسم أفق مستقبل سياسي، تخيلته الفصائل السياسية، كل من منظورها، وتصوراتها، وقناعاتها الإيديولوجية.

1. المسألة الانتخابية في مغرب بداية الاستقلال :

دخل مصطلح "الانتخاب" بمعناه السياسي العصري، ونظام الانتخاب، تشريعاً، وممارسة، المغرب، مع نظام الحماية. فقد حرص الفرنسيون على نقل جزء من ثقافتهم السياسية إلى محسيتهم، وناضلوا من أجل إنشاء مجالس تمثيلية، حتى اعترف لهم قرار مقيسي سنة 1919، بحق تأسيس غرف استشارية، فلاحية وصناعية وتجارية. وبحق اختيار ممثليهم عن طريق الانتخاب. كما اعترف لهم قرار مقيسي آخر سنة 1926 بتأسيس هيئة ثالثة، لتكتسل صورة "مجلس شورى الحكومة"، كمجلس تمثيلي لهذه الجالية.

(1) الوزاني : إلى أين يسير المغرب ؟ الدستور - عدد 19 - الإثنين 4 مارس 1963.

(2) أنظر كمثال : الوزاني : مؤامرة السكوت وشر الفضيحة. الدستور - عدد 44 - الإثنين 5 غشت 1963.

(3) الوزاني : من قضايا الديمقراطية. الدستور - عدد 42 - الإثنين 23 يوليوز 1963 -

وتبعاً لمسطرة الإصلاح البعثية، التي نهجتها فرنسا بالمغرب، لم تمنح الحماية حق الانتخاب للسفارية. إلا سنة 1947، أي بعد مرور خمس وثلاثين سنة على معاهدة 1912، وثمانية وعشرين سنة على تمتيع الفرنسيين بذلك الحق، والأُنكى من ذلك أن حق الانتخاب الذي مُنح للمغاربة، كان محدوداً ومقيداً.

لم تكن الحركة الوطنية، منذ تأسيسها، راضية على تمتع الفرنسيين - دون المغاربة - بامتياز اختيار ممثلين عنهم في مجالس تمثيلية، فعارضت الأمر بالنقاش، والمطالبة. فاعتبر الوزاني - على سبيل المثال - حق الانتخاب المخول للفرنسيين بالمغرب، بمثابة حصولهم على الجنسية المزدوجة، الفرنسية المغربية، كما طرح هذه المسألة للنقاش، من الوجهة القانونية، والدبلوماسية، ومن وجهة مخالفتها لنصوص المعاهدات التي أطرت اتفاقية الحماية.

أما من وجهة الواقع، فقد اعتبر - الوزاني - العملية الانتخابية، وما كان يحيط بها من عمليات، وغيرها، نوعاً من تمتع غير صاحب الحق بالحق في المغرب⁽⁴⁾ وبالمقابل كانت نظرتة للهيئات والمجالس التي تمثل المغاربة، نظرة ازدراء، بسبب افتقادها إلى أبسط الشروط الحقيقية، ومنها شرط الانتخابات. وهكذا اعتبر باستمرار، تلك المجالس، صورية، من خلال تركيبتها، وأدوارها، ودرجة نفعها للسفارية، كما صنفها " بمثابة خيال، وسراب، وذو الرماد في عيون الناس " ⁽⁵⁾ وحفلت مقالاته في نهاية الأربعينات، وبداية الخمسينات، بالحديث، عسا كان ينعتة بالدور " المسرحي " للقسم المغربي من مجلس شوري الحكومة. لم يكن الوزاني في خطابه العام، إزاء الأوضاع عديمياً، ولا من الذين يقنعون بموقف النقد والانتقاد، لهذا حرص دائماً على اقتراح البدائل، كما يراها ويتصورها،

(4) من أمثلة مقالات في هذا الباب، أنظر مثلاً : كيف يتمتع بالحق في المغرب غير صاحبه ؟ ...
جريدة الإصلاح [الجزائرية] عدد 71 - 5 فبراير 1948.

(5) المصدر نفسه.

ويعتقد في إيجابياتها، وهكذا اقترح من أجل تصحيح أوضاع المسألة الانتخابية كما سادت عهد الحماية، ضرورة السماح للشعب المغربي، بحق تدبير شؤونه العامة "بواسطة مجالس نيابية وبرلمانية، تكون ذات نظام ديموقراطي محكم، ويتولى الشعب انتخابها من أحسن العناصر كفاءة ونزاهة، وتفانياً في خدمة الصالح العام" (6). ولم يكن مطلب تأسيس مجالس نيابية منتخبة من طرف الشعب المغربي، في عهد الحماية، خارجاً عن التصور العام للوزاني، في نهاية الأربعينات، من أجل الاستقلال، وإنما كان منسجماً انسجاماً تاماً مع نظيره لإمكانية توظيف الديمقراطية طريقاً ومنفذاً للاستقلال، ومع إيمانه بضرورة الترشيد، والتدريب على ممارسة الثقافة الديمقراطية.

ولما حصل المغرب على الاستقلال، رفعت الفصائل الوطنية شعار ضرورة إرساء دعائم حكم ديمقراطي، دستوري، قائم على الانتخابات، غير أن الإنشغال بترجمة الاستقلال إلى واقع ملموس، والأحداث المضطربة، والصراعات التي عاشتها البلاد في السنوات الأولى للاستقلال، همشت شعار الديمقراطية، وعادت به القهقري على مستوى الواقع والممارسة. أما على مستوى النظر، فانقسمت النخبة الوطنية إلى تيارين توزعت مرجعيتهما بين تجارب أوروبا الغربية، وتجارب بعض الديمقراطيات الشعبية، حيث رفع التيار الأول شعار "الديمقراطية من أعلى"، أي البدء في ديمقراطية البلاد بانتخاب مجلس تأسيسي يعهد إليه بوضع دستور للبلاد، وبعد ذلك تجري انتخابات تشريعية ينبثق عنها برلمان البلاد، ثم في مرحلة ثالثة تجري الانتخابات المحلية، من بلدية وقروية، لتكوين المجالس... أما التيار الثاني، فرفع شعار "الديمقراطية من أسفل" بمعنى البدء بانتخاب المجالس البلدية والقروية قبل أي مرحلة أخرى (7). وكان الوزاني من أبرز أنصار التيار الأول، والمنظرين

(6) نفسه.

(7) حول التيارين أنظر: الوزاني: مشكلة الانتخاب في المغرب. الديمقراطية من أعلى. الدستور - عدد ممتاز - الجمعة 20 ماي 1960.

لإيجابياته، المدافعين عنه ضد خصومه، إلا أنه مع ذلك لم يكن رافضاً بشكل قطعي للنظرية التي بنى عليها التيار الثاني موقفه، بقدر ما كان متشككاً في سلامة أسسها ومراميها لدى دعائها، وهي الأسس والمرامي التي قدم احتساب أن يكون من حسننها تأجيل دخول الحياة الديمقراطية الدستورية إلى أجل غير مسمى⁽⁸⁾.

ويحقب الوزاني تطور نظام الحكم بالمغرب، إزاء المسألة الديمقراطية المسألة الانتخابية في الفترة ما بين نهاية عهد الحداثة وبداية السبعينات إلى خمس مراحل :

- مرحلة مستهل الاستقلال، وهي مرحلة وصفها بالخلو من أية صبغة ديمقراطية، كما صنفها تجربة كادت أن تضع المغرب تحت نظام الحزب الوحيد، وانتقد شدة ركائزها السياسية، خاصة تجربة "الحكومة المنسجسة"، وتجربة "المجلس الوطني الاستشاري"⁽⁹⁾ وحول هذه المرحلة لاحظ الوزاني، كيف أن قضية الانتخاب، كانت إحدى المشاكل التي واجهتها النخبة السياسية، دون أن تتمكن من إيجاد مدخل صالح لها⁽¹⁰⁾.

- مرحلة ما قبل الدستور، وهي الفترة التي تم فيها تعيين "مجلس الدستور" لإعداد مشروع دستور للبلاد.

- مرحلة الدستور، التي تشمل فترة تزويد المغرب بدستور، وإجراء انتخابات، على أساسه، والتي صنفها محاولة لدخول تجربة ديمقراطية أولى⁽¹¹⁾.

(8) المصدر نفسه.

(9) الوزاني : مشكلة الساعة الأولى في المغرب. السياسة - عدد 12 الخيس 25 مايو 1967.

(10) الوزاني : مشكلة الانتخاب في المغرب، الديمقراطية من أعلى، م. س.

(11) الوزاني : من قضايا الديمقراطية م. س.

- مرحلة الإستثناء التي اعتبرها انقلاب دولة، وعودة بالمغرب إلى وضع عهد الحماية، ووضع بداية الاستقلال⁽¹²⁾ وأبدى حولها تخوفاً كبيراً مصدره الانتزاع من إمكانية استمرارها الأبدى، وحرمان المغاربة من فرصة جديدة للاستدعاء من أجل التصويت والاستشارة⁽¹³⁾.

- مرحلة عودة الدستور ابتداء من سنة 1970.

إن المتتبع لخطاب الوزاني إزاء التجارب الانتخابية الأولى التي عرفها المغرب، يلاحظ كيف أن هذا الرجل استمر دائماً غير راض على تلك التجارب، ولا مقتنعاً بما أحاط بها من ملاسبات، انتقدها بشدة، واقترح مقترحات بديلة في كل شأن من شؤونها، نابعة من موافقه المعتدلة، الطامحة إلى البناء والإرساء. وحتى موقفه من الانتخابات سنة 1970، الذي ترحز عن هذا السياق، لم يكن سوى على مضض، ولا يمكن تفسيره إلا بالانسياق وراء تفضيل وضع دستوري كيفما كان، على حالة الاستثناء.

2. تصور الوزاني للعملية الانتخابية :

صنف محمد الحسن الوزاني الانتخاب، من صميم الصالح العام، وعنصراً أساسياً في نظام الديمقراطية، ومظهراً هاماً من مظاهر حياتها، وأكد باستمرار على أن الأصل فيه هو "اختيار جمهور الناخبين من بينهم نخبة صالحة تتولى الإدارة، والتسيير في حدود الأنظمة القائمة، والاختصاصات المحدودة، وفي سبيل مصلحة الفرد والجماعة"⁽¹⁴⁾ كما أكد على أن الهدف

(12) الوزاني : مفككة الساعة الأولى في المغرب م. س.

(13) الوزاني : المغرب بين الحياة النيابية... وحالة الاستثناء السياسية - عدد 11 - 18 مارس 1967.

(14) بالإضافة إلى المقالات المتعددة، ومحتوى المنتسبات والمذكرات التي صدرت عن حزب الوزاني، أجمل هذا الأخير وجهة نظره وتصوره للانتخاب في مذكرة رفعها إلى الديوان الملكي (20 يونيو 1959) جواباً على أسئلة القصر حول طريقة تنظيم أول انتخابات في المغرب.

منه هو " تجديد أداة الحكم والسياسة، والعمل على تنفيذها، بما يحقق خدمة الصالح العام... " (15). واستناداً إلى هذه المحددات، وإلى قناعات الوزاني بفضائل الديمقراطية، والدور الذي يمكن أن تقوم به النخبة. شغل مطلب الانتخاب حيزاً مهماً في خطابه السياسي منذ مستهل الاستقلال. ففي جوابه عن الإستشارة التي طلبت منه إتر التفكير في طريقة تشكيل أول حكومة في عهد الاستقلال، طالب بأن تُوزع المسؤوليات بالتساوي بين الفعاليات السياسية، إلى حين إجراء انتخابات تحدد الأغلبية التي تشكل الحكومة، وتبعاً لهذه الرؤية عارض تركيبة كل الحكومات، التي جاءت بعد حكومة البكاي الأولى، بدعوى لا شرعية إسناد الحكم إلى حزب واحد في غياب الانتخابات. وإبان ممارسة حكومة البكاي الأولى لمهامها رفض الوزاني باستمرار محاولات اختزال مهامها إلى مهمة التفاوض مع فرنسا من أجل اعتراف رسمي بالاستقلال، متشبثاً وبعده بالمهام الثلاث التي حددت لتلك الحكومة، أي التسيير، والتنظيم، والتفاوض. وضمن مهمة التنظيم، اقترح على تلك الحكومة القيام بمبادرة وضع لبنات نظام دستوري، وتنظيم أول انتخابات في المغرب المستقل. ولما سقطت هذه الحكومة، اختار الوزاني لحزبه موقع المعارضة، ووسع لنفسه مساحة حرية إبداء الرأي. فمن هذا الموقع عالج مختلف القضايا بوضوح كبير، وعالج قضية الانتخابات، بأدبيات واجتهادات في شكل مقالات صحفية، وملتزمات ومذكرات سياسية حزبية، يبين الاطلاع عليها حدة اهتمامه بهذا المبدأ، والتركيز عليه كسبيل يلزم الإسراع بالاتجاه نحوه (16).

(15) أنظر نفس المذكرة.

(16) من المذكرات والملتزمات المقصودة نذكر :

- مذكرة بتاريخ 19/7/1957 إلى القصر الملكي حول الانتخابات التي أعلن عنها آنذاك.

- مذكرة 3 مارس 1958 إلى القصر الملكي.

- مذكرة بتاريخ أبريل 1958 جواباً على الاستشارة الملكية حول الأزمة الوزارية.

لقد رحب الوزاني بالإعلان الرسمي عن نية توجيه البلاد وجهة ديمقراطية انتخابية، وثمنه أيما ثمين، منبهاً إلى ضرورة توافق الوعد مع المحتوى، عن طريق إجراء انتخابات حقيقية، شكلاً ومضموناً حماية للتجربة الانتخابية الأولى وللمستقبل الديمقراطي بالمغرب، ومساهمة في هذا الاتجاه قدم تصوراً منسجماً مع فناعاته الفكرية والايديولوجية، حيث دعا إلى اقتباس نظام الانتخاب المطبق في الدول التي نعتها بالديمقراطية العصرية، بمعنى البلاد الليبرالية الغربية، وحذر من تقليد بعض التجارب التي أبانت أنها كانت ناقصة في بعض الأقطار، تجنباً لمغبة تكرار نفس التجربة، واقترح من بين النماذج الفتية آنذاك، التجربة الانتخابية الأولى التي أجرتها الهند سنة 1952، باعتبارها تجربة جديرة بالتقليد، استناداً إلى نتائجها، وإلى التشابه النسبي بين الوضع العام لتلك البلاد وأوضاع المغرب.

وفي إطار ما يتعلق بالانتخاب، وكيف يجب أن يجري، أي ما يتعلق بالعملية الانتخابية في حد ذاتها، شكلاً ونظاماً، اقترح الوزاني نظام "الانتخاب العام"، ودافع عن إيجابياته، كما دافع عن منهاج "التمثيل النسبي"، إزاء "منهاج الأغلبية" وعن طريقة "التصويت على القائمة" المحصورة. وانطلاقاً من تحسسه لنظام الانتخاب العام، دعا إلى عدم تضيق نطاق الهيئة الناجبة، تحت أي ذريعة كانت، والاقتصار في الشروط التي يلزم توفرها في الناخب على الحد الأدنى الضروري⁽¹⁷⁾ مؤكداً على ضرورة مشاركة المرأة بطريقة متكافئة مع الرجل.

أما فيما يخص شروط الترشيح، فلم يخرجها عن شروط الناخب، إلا في مسألة واحدة، هي ضرورة رفع السن من 18 إلى 25 سنة، ومثلما أكد الوزاني على إجبارية التسجيل في القوائم الانتخابية، أكد على اختيارية

(17) وهي : الجنسية المغربية - سن الرشد (18 سنة) - القدرة العقلية - الاستقامة الشخصية - العفة المدنية - التسجيل في قائمة الانتخاب.

التصويت، وحرية، وسريته. واقترح إمكانية استعمال الألوان، والرموز لمساعدة الناخبين على معرفة اختياراتهم. أما فيما يخص سلامة الانتخابات، ومن أجل اطمئنان الجسيع إلى نتائجها فقد اقترح إجراءات عملية وشروطاً وضمانات، التقت مع بعضها على أكثر من صعيد، ويمكن إجمال تلك الإدارات في :

- إقامة حكومة محايدة، أو حكومة اتحادية، تشرف على تهييء الانتخابات وعلى إجرائها.

- تعميم نظام الحالة المدنية.

- إشراك كل الأحزاب والفعاليات السياسية في كل ما يتعلق بالانتخابات.

- التروي، ونبذ الارتجال، والالتزام بالنزاهة ابتداء من عمليات إحصاء الناخبين وتسجيلهم.

- القيام بحملة للتلقين والتربية الانتخابية، بمشاركة الحكومة، والأحزاب، تنبه المواطنين إلى أخطار الإغراء، والرشوة، والتفصيل.

وعلى العموم، فقد اختار الوزاني، من أجل العملية الانتخابية، نظام الانتخاب العام، لتوسيع دائرة الناخبين إلى أكبر حد ممكن، واختار طريقة التمثيل النسبي درءاً للإشكالية أغلبية مطلقة، وتمكيناً من أن يأخذ كل ذي حق حقه. واختار التصويت على اللائحة من أجل ترسيخ مكانة الأحزاب السياسية، في العملية الانتخابية، ومن أجل تربية الناخب على التصويت للعزب والبرنامج، وليس للشخص، وكذلك من أجل الحد من إمكانية الضغط والتدخل من طرف الإدارة.

وفي نهاية هذه النقطة، لابد من الإشارة إلى أن العودة إلى مقالات واجتهادات الوزاني في نهاية الخمسينات، وبداية الستينات، حول الانتخاب، تبين أن المشكل الكبير الذي كان يؤرق الرجل في هذه المرحلة،

كان هو نقشي الأمية، في أوساط المغاربة، وضعف التربية السياسية الضرورية لإجراء انتخابات حقيقية، كما تبين أن التصور العام الذي حاولنا رصد خطوطه العريضة أعلاه، هو الذي حكم مختلف مواقفنا من التجارب الانتخابية الأولى التي عرفها المغرب.

3. من مواقف الوزاني إزاء التجارب الانتخابية الأولى :

عندما تم الإعلان رسمياً سنة 1957، عن التفكير في إجراء انتخابات محلية، بلدية وقروية، لم يستقبل الوزاني القرار بأي ارتياح، واعتبر الأمر نوعاً من توجيه البلاد نحو مسار "الديمقراطية من أسفل"، محسلاً أنصار هذا الاتجاه مسؤولية توجيه البلاد تلك الوجهة⁽¹⁸⁾ ورغم رفضه للقرار من جذوره، لم ينبذ المسألة بحدافيرها، فتتبع عملية إحصاء وتسجيل الناخبين، وترصد التجاوزات والتزوير الذي طال العملية، وندد بالأمر باعتباره انتهاكاً لجذر أساسي في المسألة الانتخابية. كانت النقطة الأساسية التي لفتت انتباه الوزاني أكثر من غيرها، هي عدم تعميم التسجيل في القوائم الانتخابية، حيث أفرد لها عدة نقاشات اعتبر الأمر فيها خرقاً للمسؤولية، وحرماناً لغير المسجلين "من حق ضروري لهم، لا يقل عن حق تمتعهم بالأكل والشراب والتنفس"⁽¹⁹⁾. وأحيت تلك التجاوزات لديه الحديث مرة أخرى عن ضرورة تأطير الانتخاب بإطار قانوني تخضع له العملية من بدئها إلى نهايتها، وهكذا ضمن مذكرة إلى الديوان الملكي، مطلب ضرورة إجراء إحصاء تام نزيه، ومطلب إعداد أنظمة ووسائل انتخابية صالحة، ومطلب سن قانون للانتخاب⁽²⁰⁾ باعتبارها ضمانات ضرورية لسلامة أي اختيار، وتجمل الإشارة إلى أن قلم الوزاني، لم يتوقف عن الكتابة في الموضوع، إلا بعد أن تم إلغاء العملية الإحصائية.

(18) الوزاني : مشكلة الانتخابات في المغرب، الديمقراطية من أعلى م. س .

(19) من نشرة داخلية، أنظر نصها في حرب القلم ج 1 ص ص 293-299 .

(20) أنظر مذكرة يونيو 1959 م. س .

وفي إطار تنظيم العملية الانتخابية بشكل عام، شكل مطلب إصدار قانون منظم للانتخابات، ركناً أساسياً في خطاب الوزاني في نهاية الخمسينات، وكان يتمنى باستمرار الإسراع بإصدار ذلك القانون، وبأن يكون قانوناً متيناً، تساهم في بلورته الحكومة، إلى جانب الأحزاب السياسية. غير أنه لما أصدرت الجهات الرسمية قانوناً في الأمر لم يستغ الوزاني الأمر، فندد بتلك المبادرة، لاعتبارات شكلية وأخرى مضمونية. فعلى المستوى الشكلي استنكر عنصر المفاجأة الذي طال عملية الإصدار، ومحاولة الحكومة جعل الأحزاب أمام الأمر الواقع. أما على مستوى المضمون، فتتبع عيوب ذلك القانون، وأجملها في مجسوعة من المآخذ منها :

- تعذر تنفيذ ذلك القانون في ظل الأوضاع التي كان يعيشها المغرب .
- احتكار السلطة لمراقبة العملية الانتخابية إعداداً وإجراء .
- السماح للشيوخ وهم من رجال السلطة بترشيح أنفسهم .
- تقسيم الدوائر الانتخابية تقسيماً أملت أغراض سياسية منافية للديمقراطية .
- ترك الحرية للمواطنين في تسجيل أو عدم تسجيل أنفسهم .
- توجيه عملية التصويت نحو الاسم الواحد (21) .

وتبين هذه المآخذ اختلاف ذلك القانون مع عدد من الخطوط العريضة التي أطرت فكر الوزاني حول العملية الانتخابية، إلا أن ما يفاجئ هو موقفه من تمرير ذلك القانون، فبدعوى الرغبة في عدم حرمان أنصاره من المشاركة في أول تجربة انتخابية، دعاهم إلى التسجيل في القوائم، وإلى الترشح (22)، مراهناتاً على ما يمكن أن يحدث من إصلاح في مستقبل الأيام .

(21) أنظر : مشكلة الانتخاب م. س .

(22) من خطاب الوزاني إلى أنصار حزبه بتاريخ 1960/4/15 .

إن هذه النزعة التفاضلية لدى الوزاني ، سرعان ما اصطدمت بمعاكسة الماجريبات ، ففي سنة 1960 جرت الانتخابات المحلية بطريقة استفرت الوزاني مرة أخرى ، وحتت عليه التنديد بأشكال الغش والتزوير وملاساتها ، وبكل الذين وقفوا وراءها ، بل إن درجة التجاوزات - كما سطرها - جعلته يطالب بتدخل القضاء في الأمر ، وبإلغاء تلك الانتخابات ، ليس من أجل ما أسفرت عنه من نتائج مباشرة فقط ، بل كذلك من أجل إنقاذ سعة البلاد⁽²³⁾ ولم تزد الملاسات التي أحاطت بإعداد مشروع دستور 1962 ، وطريقة الاستفتاء حوله إلا إحباطاً آخر ، جعله يدعو أنصاره إلى الإمساك عن التصويت في ذلك الاستفتاء .

لقد أفقدت تجربة الانتخابات البلدية والقروية ، سنة 1960 ، وتجربة الاستفتاء حول مشروع دستور 1962 ، الوزاني الأمل حول مسار الديمقراطية في المغرب ، ولم تزد الطريقة التي جرت بها الانتخابات البرلمانية سنة 1963 إلا يأساً ، جعله يتساءل هل الديمقراطية فعالة ؟⁽²⁴⁾ في المغرب . وإذا اتخذ الوزاني موقفاً إيجابياً من مراجعة الدستور سنة 1970 ، وعبر عن الاستعداد للمشاركة في الانتخابات ، فإن ذلك لم يكن عن رضى إزاء تلك المراجعة ، بقدر ما كان رغبة في المساهمة من أجل جعل حد لحالة الاستثناء . . . فالاقتناع يتجاوز الفساد ومظاهره لعدد من المقومات ، جعله يكرس جزءاً مهماً من خطابه ، منذ أواسط الستينيات ، للكشف عن مظاهر ذلك الفساد وبؤره ، وباعتباره أصل الداء وأرضية لا تنسجم مع أي تطلع لأي إصلاح ديمقراطي ، وضمته الانتخاب . . .

(23) أنظر ملتئم الهيئة المركزية لحزب الدستور الديمقراطي - 26 يونيو 1960 .

(24) الوزاني : هل الديمقراطية فعالة ؟ الدستور - عدد 43 - 29 يوليوز 1963 .

كان الوزاني نصيراً لاتجاه " الديمقراطية من أعلى " ، ولمبدئ الانتخاب الذي اعتبره عنصراً ومظهراً مهماً من عناصر ومظاهر تلك الديمقراطية ، واستناداً إلى هذا التداخل ، نظر للانتخاب بنفس القوة التي نظر بها للديمقراطية . فطالب بإرساء دعائم سلطة مستندة إلى اختيارات الشعب عبر صناديق الاقتراع . كما طالب بوضع قانون منظم للانتخاب ، يصبح ضمانه ضرورية لسلامة أي اختيار .

ناصر الوزاني " الانتخاب العام " نظاماً ، و " التمثيل النسبي " منهاجاً ، و " التصويت على القائمة المحصورة " طريقة . ونادى بإجبارية التسجيل في القوائم الانتخابية ، وباختيارية التصويت وحرية وسريته . كما نادى بمشاركة المرأة في العملية الانتخابية ، بشكل متكافئ مع الرجل ، وبعدم المبالغة في شروط التصويت ، والترشيح ، وتحديد سن الثامنة عشرة الأولى ، والخامسة والعشرين للثانية .

وكان من خلال نظيراته ، واقتراحاته الإصلاحية ، يبدو كصاحب مهمة رسولية ، تدافع عن القضايا العامة ، وكمبشر ومربي ، يبسط النظريات ، ويعود لتجارب الشعوب ، ويحلل ، ويشرح من أجل تكوين رأي عام مؤمن بنفس القضايا .

وبما أن مجهود الوزاني ، حول الانتخابات ، لم يجد في الأوساط الرسمية نصيراً ، لاختلافها معه إيديولوجياً ، ولم يجد في الأوساط العامة منافحين ، بما فيه الكفاية ، بسبب انتشار الأمية ، وعوامل أخرى - طالما بسطها هو نفسه في مقالاته - ، فإن الأمور سارت في الغالب عكس نظيراته ، ورغباته ، بشكل حتم مواجهته لكل التجارب الانتخابية التي عاصرها في مغرب الاستقلال ، وتسفيهه لها بكشف عيوبها وتجاوزاتها ، وهي نفس العيوب والتجاوزات التي مازالت النخبة السياسية المتزنة تشكو منها لحد الآن .

الفكر السياسي لمحمد حسن الوزاني : الإيديولوجية الانقلاية

د. علي حَسَنِي (*)

"لكن صادقين مع ضمائرنا، وصرحاء مع أنفسنا نسمي كل شيء باسمه الحقيقي غير خائفين من الأسماء ومسمياتها، وغير مترددين في الدلالة على نوع التحول المراد، وهو ما نعبر عنه بـ "الانقلاب" لأن الأوضاع السائدة في البلاد بلغت من الفساد والتعفن درجة لم يبق معها شيء نافع غير العمل لقلبها رأساً على عقب، وإقامة أوضاع جديدة صالحة على انقاضها، فالإنقلاب الذي ينتقل بالبلاد والشعب، ولو في مراحل، من سوء الحال، وينقذهما من سوء المآل هو الذي يحقق (إرادة التحول)" (الدعوة إلى النهضة والانبعاث، ص 30). (**)

يعتبر محمد حسن الوزاني من الرعيل الأول للنخبة الوطنية التي كافحت من أجل استقلال المغرب، وبالرغم من وحدة الفكر الوطني، فقد تميز فكره بصياغة مفاهيم وتصورات سياسية للرد على تطور الواقع ولتنفيذ

(*) أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - مراكش.

(**) هذه المداخلة سقت من كتاب د. علي حَسَنِي، محمد حسن الوزاني وإشكالية البناء الديمقراطي بالمغرب 1947-1978، الذي فاز بالجائزة الأولى للسابقة العلمية التي نظمتها المؤسسة، بمناسبة الذكرى العشرين لوفاة الزعيم محمد حسن الوزاني، بفاس، شتنبر 1998، وقد نشرت المؤسسة بالمناسبة هذا الكتاب.

استراتيجية الوطنية، حيث دعا، في شتبر 1947، بمجرد تحريره من المنفى، للربط بين مطلب الاستقلال وضرورة إرساء النظام الديمقراطي، مادامت الغاية هي بناء دولة عصرية، لأن الاستقلال وسيلة وليس غاية.

ومن المواقف المشهورة لمحمد حسن الوزاني، دعوته إلى "الثورة من الأعلى"، أو ما يسميه أحياناً بـ "الانقلاب من الأعلى"، والتي صاغها بوضوح في مذكرة حزبه، حزب "الدستور الديمقراطي"، المؤرخة في 27 أبريل 1965، جواباً على المذكرة الاستشارية الملكية، ثم مرة أخرى، في الاستشارة الملكية في شأن "الأوضاع الداخلية وكيفية تغييرها وإصلاحها"، في 15 يناير 1972، والتي نشرت في كراس بعنوان "الثورة من الأعلى هي الطريق ولا طريق سواه". والواقع أن "الثورة من الأعلى"، شكلت دعوة حزب الدستور الديمقراطي، منذ مؤتمره التأسيسي، خاصة مع صدور جريدة "الدستور" لسان حال الحزب، بتاريخ 5 نونبر 1965، وظلت الدعوة الأساسية للزعيم محمد حسن الوزاني، حتى وفاته في 9 شتبر 1978.

وتجد "الثورة من الأعلى" مشروعاتها في واقع الفساد الذي عم واستفحل، دولة ومجتمعا، فالرشوة والفساد الإداري يشل فعالية الإدارة، والارتجال في تدبير شؤون الدولة، يهدر مصداقيتها، هكذا فعهد الاستقلال الذي اعتبرته النخبة الوطنية، عهد تحقيق مشروعها الوطني الديمقراطي، أصبح عهد الخيبة الوطنية، فلا الاستقلال اكتمل، ولا الشعب شارك في تسيير شؤون العامة فعليا، بواسطة ممثليه.

و"الثورة من الأعلى"، رفع لحالة الخيبة الوطنية، تجاوز لكبوة الإصلاح الوطني، ومن ثم لا بد من إعادة هيكلة الحكم على أساس وطني، بشكل يسمح للنخبة الوطنية، بتسيير شؤون البلاد تسييرا فعليا، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، لتحقيق الهدف الأكبر: بناء الدولة الوطنية الديمقراطية.

فهـ "الثورة من الأعلى"، مشروع نظري للتغيير في مغرب الخيبة الوطنية. بعد كسوة الإصلاح، وانزلاق الدولة، في سياسة الارتجال، والقمع الثقافي والاجتماعي والسياسي، حيث عسلت على مواجهة الحركات الاجتماعية المطلوبة بالقمع العنيف والمباشر، بدل التفهم والحوار، فأصبحت السياسة والعمل السياسي، لهما معنى واحد: مواجهة الدولة، بله النظام القائم! مما أدى إلى انفجار العنف، الذي كانت ذروته المحاولتين الانقلابيتين (أحداث الصخيرات 8 يوليوز 1972 ثم المحاولة الانقلابية سنة 1973).

ولكسوة الإصلاح وتفشي الفساد في عهد الاستقلال فإن "قلب الأوضاع رأساً على عقب، وتغيير مجرى التاريخ بالنسبة لحياة الأمة والبلاد" لهو الكفيل بإحياء "الانبعاث الوطني الذي ينبثق عنه عالم مغربي جديد دولة ومجتمعاً" (1).

الشيء الذي دفع الزعيم محمد حسن الوزاني، إلى تأمل الوضع العام لمغرب السبعينات، وأفاق التغيير، الذي لا يمكن إلا أن يكون ديمقراطياً، ولأن السبيل بلغ الزبى، فكانت "الثورة من الأعلى"، جواباً على هذا الواقع، وأرضية للمشاورات الملكية، من أجل إنقاذ المغرب، في أفق بناء الدولة الوطنية الديمقراطية. فكيف حدد محمد حسن الوزاني، مفهوم "الثورة من الأعلى"؟ وما هي مضامينها؟ وما هي سبل تحقيقها؟

أولاً: المفهوم

الواقع أن فكرة "الثورة من الأعلى"، ليست وليدة المشاورات الملكية لشهر يناير 1972، بل ترجع إلى المؤتمر التأسيسي لحزب الدستور الديمقراطي الذي خلف حزب الشورى والاستقلال، الذي انعقد بمدينة فاس أيام 19 حتى 21 شتنبر 1959، تحت شعار "في سبيل مجتمع انقلابي صالح" (2). غير أن

(1) مذكرة حزب الدستور الديمقراطي، 5 أكتوبر 1972/ حرب القلم، الجزء الأول، ص 373.

(2) حزب الشورى والاستقلال. المؤتمر الوطني العام. فاس 19-20-21، المطابع الفرنسية المغربية، 1959، ص 26.

المؤتمر لم يناقش ذلك، حسب مقرراته، كإيديولوجية للحزب، الشيء الذي سيعمل الزعيم محمد حسن الوزاني على تطويره. وبالرغم من ذلك فلن يفونه أن يشير إلى أفق الإصلاح الجديد، بقوله في التقرير السياسي للمؤتمر بأنه "لا سبيل إلى إقامة مجتمع قومي ديمقراطي تقدمي اشتراكي بمجرد الوسائل العادية البطيئة، بل بالانقلاب الحقيقي الشامل الذي لا يتم إلا بالنضال الشعبي" ويذهب أبعد من ذلك: "ولهذا فاشتراكتنا ليست تقدمية في مبادئها وأهدافها فحسب، بل حتى في وسائلها التي هي جريئة وفعالة إلى حد الثورة والانقلاب على أوضاع التأخر والانحطاط والفساد"⁽³⁾. ولقد سبق لمفكر عربي أن أصدر مؤلفاً ضغماً حول "الإيديولوجية الانقلابية"، ضمن نظرية الثورة العربية⁽⁴⁾، ويرجع أصل نظرية "الثورة من الأعلى"، بأوروبا، إلى القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر⁽⁵⁾.

وستتلور الدعوة "الانقلابية" أكثر لدى محمد حسن الوزاني مع صدور جريدة "الدستور" لسان حال حزب الدستور الديمقراطي، حيث استهل محمد حسن الوزاني عددها الأول الصادر بتاريخ 5 نونبر 1962، بمقال ضمن عموه الدائم "الوثبات"، عنوانه يبنى ببرنامج: "الانقلاب لماذا؟ وكيف؟"، حيث أطلق الوزاني صرخة مدوية مازال صداها يدوي في أذان الكثير من المواطنين: "وبكلية صريحة، نعلن أنه لا سبيل إلى القضاء على الفساد الداخلي إلا بواسطة إصلاح انقلابي يستأصل هذا الفساد، ويطيح بالمفسدين، ويقيم في البلاد وضعاً سليماً يمتاز بالنظام المحكم، والقيادة الصالحة والسياسة المثلى"⁽⁶⁾.

(3) حزب الشورى والإستقلال. المؤتمر الوطني العام.

(4) نديم البيطار، الإيديولوجية الانقلابية، بيروت، 1967. أنظر نقد عبد الله العروي، الإيديولوجية العربية المعاصرة، ترجمة محمد عيتاني، دار الحقيقة، بيروت 1970.

(5) Barington Moor, Les origines sociales de la dictature et de la démocratie, F. Mas-péro, Paris, 1983.

(6) "الانقلاب لماذا؟ وكيف؟"، الدستور، 5 نونبر 1962، حرب القلم، الجزء الثاني، ص 25-26.

ويتحدد الإنقلاب بكونه وسيلة : "أما وسيلتنا الفعالة لتحقيق كل هذا فهي - كما تقدم - الإنقلاب بالوسائل المشروعة"، فالإنقلاب هو وسيلة التغيير الفكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي لصالح المجتمع "الفرد والأسرة والمجتمع"، ويعني ذلك "القضاء على الأوضاع الفاسدة، وإنجاز الإصلاحات الجوهرية في جميع الميادين، والعمل باستمرار على مراجعة الأنظمة والمؤسسات لتجديدها حسب سنة التطور، ولجعلها مطابقة لروح ومصلحة كل عصر وجيل، وتحرير الفرد والجماعة من كل استغلال، وقهر، وعبودية، وكفالة الأمن، والحرية والعدل والمساواة للجميع، وضمان تمتع كل فرد بصفته إنساناً ومواطناً بوسائل الرقي المعنوي، والتقدم المادي، والثقافة الروحية والبدنية" (7).

"الإنقلاب من الأعلى" أو "الثورة من الأعلى" أو أحياناً "الثورة الباردة من الأعلى" يحددها محمد حسن الوزاني بكونها "ثورة صالحة ومصلحة في حد ذاتها، وفي أهدافها ووسائلها، فهي ثورة غير عنيفة أي لا تستعمل القوة ولا تستخدم السلاح، بل تقوم على السلم والسياسة والتنظيم والتشريع لبلوغ غاياتها، فهي ثورة على الفساد والتخلف في جميع مجالات الدولة والمجتمع"، وبالفضبب إنها "السياسة الجديدة الكبرى التي تتطلبها عملية الإنقاذ، ومعركة الخلاص مما تتخبط فيه البلاد منذ الاستقلال من مشاكل وأهوال، وأزمات وأخطار" (8).

ولحسولة الكلمة بمعاني متعددة، لا يمكن أن ينفي أحدها الآخر، خصوصاً في المخيلة الاجتماعية، يصرح محمد حسن الوزاني : "لنكن صادقين مع ضئائرنأ، وصرحاء مع أنفسنا نسمي كل شيء باسمه الحقيقي غير خائفين من الأسماء وعسئائتها، وغير مترددين في الدلالة على نوع التحول

(7) "فساد الحكم والمجتمع في عهد الاستقلال"، في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال، ص 41-42.

(8) الثورة من الأعلى هي الطريق ولا طريق سواه، المذكرة الجوابية للاستشارة الملكية، بتاريخ 20.

المراد، وهو ما نعبر عنه بـ "الانقلاب" لأن الأوضاع السائدة في البلاد بلغت من الفساد والتعفن درجة لم يبق معها شيء نافع غير العمل لقلبها رأساً على عقب، وإقامة أوضاع جديدة صالحة على انقاضها، فالانقلاب الذي ينتقل بالبلاد والشعب، ولو في مراحل، من سوء الحال، وينقذهما من سوء المآل هو الذي يحقق "إرادة التحول"⁽⁹⁾.

هكذا فالانقلاب، يعني الإصلاح الجذري، "ثورة إصلاحية"، وسرعة وتيرة الإصلاح وعمقه هو ما يجعلها انقلاباً، أي عودة على بدء، عودة أو استرجاع للبرنامج الوطني: بناء الدولة الوطنية الحديثة الذي هو هدف معركة الاستقلال أي "ثورة الملك والشعب". غير أن الإصلاح لكي يكون كذلك لابد أن يبنى على أسس إسلامية وعلى رأسها الشورى والأصالة.

ثانياً : إرادة التحول والتغيير

و"الثورة من الأعلى" ثورة باردة، في وسائلها "لأنها لا تلجأ إلى القوة المادية، والعنف، والفتنة، والفوضى أو التخريب، لأن هذا فساد، والثورة هدي واستقامة وإصلاح وصلاح، "فهي ثورة سلمية، تدعو إلى الإصلاح بالحكمة والموعظة، بالتي هي أحسن، غير أنها ليست باردة في طبيعتها بحكم أنها ثورة، أي حركة تغيير وتجديد متواصلة "نور وضياء يهدي إلى الحق، والرشد، فهي قيس وشعلة، ومشعل لرسالة التغيير والإصلاح ولهب محرق مبيد للظلم، وللانحراف والفساد"⁽¹⁰⁾. وهي ثورة سلمية لأنها من الأعلى، وليس من الأسفل حيث يصعب تلافي العنف والمغامرة والتكهن بنتائجها، بل هي ثورة النخبة الوطنية بتحالف مع الملكية، أي تجديد لعقد التحالف الوطني، الذي رأى النور في 11 يناير 1944، وتفجر أعصاراً ضد الحماية في "ثورة الملك والشعب".

(9) الدعوة إلى النهضة والانبعاث، ص 30.

(10) "الثورة من الأعلى، تعريف وتوضيح"، في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال، ص 29.

فهي ثورة لأنها امتداد وتحيين (Actualisation) لـ "ثورة الملك والشعب" واستمرار لرسالة الملكية في المغرب، لأنه "إذا كان المغرب مدينا بالاستقلال لثورة الملك والشعب فيجب أن يكون مدينا بالإصلاح والبناء في عهد الاستقلال لامتداد هذه الثورة الخالدة في ثورة مُواصلة ومُكملة هي الثورة الباردة من الأعلى".

و"الثورة من الأعلى" هي ثورة انقلابية لأنها تهدف إلى "قلب الوضع الفاسد رأسا على عقب، وإحلال وضع جديد صالح محله يستعيد معه المغرب كامل صحته، ويضمن به دوام سلامته، ويحقق به انطلاقة الجديدة نحو مستقبل أفضل، ومصير أضمن" (11). إن المسألة تتعلق باقتصاد سياسي للتغيير، يشغله هم الفعلية والاستمرارية والسّداة، ولضمان ذلك لابد من إيديولوجية وطنية للإثراء السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

هكذا، فالإيديولوجية الانقلابية، لدى محمد حسن الوزاني هي أفكار ومبادئ وقيم المشروع الوطني الإصلاحي "تغذي حركة الإصلاح، والتقدم، والتحديد". لأنها تعكس غايات هذا المشروع، والتي هي غايات سامية أنية ومستقبلية، واقعية وعملية "لا مجال فيها للخيال الكاذب، والسراب الخادع، والنظر المجرد". فهي نظرية الإصلاح بشحنتها العاطفية التعبوية، غير أنها ليست إيديولوجيا بالمعنى القدحي، أي يوطويا تنفي الواقع باسم مستقبل لن يرى النور مطلقا. فهي إيديولوجية، أي نظرية للإصلاح والتغيير، لأنها تنشد المثال لتغيير الواقع، والتغيير يفرض الحماس الشعبي والاجماع الوطني، اللذين لن يحصلوا إلا حول مثل وقيم جماعية كبرى.

وأهمية الإيديولوجية إلى جانب العلم الذي يترجم على مستوى التكنولوجيا، تظهر في كونها "عوامل حاسمة كبرى في الإسراع بالإنسانية

(11) من خطاب في اجتماع لمناضلي حزب الدستور الديمقراطي بالرباط، يونيه 1978، خطاب، الجزء الثاني، ص 208.

نحرم مصيرها الجديد"، تظهر في أن "الحركات، والوثبات، والثورات التي تتسخر عنها المجتمعات، سواء المسماة بالراقية أو بالمتخلفة، إنما تغذيها إيديولوجيات تسيطر على العقول، وتهيمن على القلوب، وتنطلق بأنصارها من الشباب خاصة إلى التعبير بشكل أو بآخر عن رفض المجتمع الحاضر باسم المجتمع الانقلابي الجديد كما تنشده القوات الحية الواعية التي تعتبر نفسها طبيعته وأداته" (12).

أما قوة الإيديولوجية الانقلابية، فتكمن في كونها ليست إيديولوجية جاهزة كالشيوعية أو غيرها، وإلا فقدت الحياة، أي التطور، بل هي منظومة من الأفكار الإصلاحية، التي تتجدد وتتطور مع تجدد وتطور المجتمع، وقاسمها المشترك، أو الثابت فيها، هو الثورة على الفساد والتخلف. فهي إيديولوجية عسلية لتغيير الواقع، وإعادة بنائه بكيفية متجددة، لا تخضع لمنظور عقائدي مسبق، وبالتالي فهي لا تسقط في التحجر والجمود. وإيديولوجية الثورة الإصلاحية الوطنية من الأعلى، "ليست عنصرية أو شعوبية ككل إيديولوجية قديمة أو حديثة تقوم على فكرة خاطئة هي رفع عنصر معين أو سلالة معينة إلى أعلى مرتبة باعتبارها العنصر الأسمى أو السلالة العليا، فنحن كبشر ومسلمين نؤمن بعقيدة الإسلام التي عبر عنها القرآن بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾، ويقول: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾" (13). فهي دعوة إنسانية إسلامية وطنية "تؤمن بوجود المجتمع الإنساني بجسيه طبقاته، وتؤمن بالتعاون والتضامن بينها بدل الصراع والتطاحن الطبقي الذي يفرق الأمة، ويخلق فيها العداوة والبغضاء، والفتنة والاضطراب"، غير أنها لإعطائها "لونا مذهبيا عصريا"، فإنها "لا ترفض كلمة "الاشتراكية" منتسبة إلى الإسلام، وإن كنا لا نعني به إلا صلاح الحكم

(12) الدعوة إلى النهضة والانبعاث، ص 10.

(13) المصدر نفسه، ص 34.

وعدالة المجتمع " ، والاشتراكية هنا تأخذ معنى العدالة الاجتماعية ، فهي ليست إلا جزءاً من أيديولوجية الانقلاب . فلقد سبق لمحمد حسن الوزاني أن حدد مفهومه للاشتراكية ، في مؤتمر حزب الشورى والاستقلال المنعقد بفاس شهر شتنبر 1959 بقوله : " إن اشتراكتنا متناسقة مع القومية المتحررة التي تستهدف تطوير المجتمع القومي وتجديده ، وضمان كل وسائل الرقي لأفراده ولجميعه ، فهي بهذا عريقة في التقديمية ، ولا تعتمد على الإصلاح الشكلي ، والتجديد الجزئي ، والتطور البطيء ، بل تريد خلق مجتمع جديد متحرر بواسطة الإصلاح الانقلابي الذي هو طبيعي وضروري في كل مجتمع يريد حقاً تجديد الوضع ، والنظام ، والحياة " (14) .

أما الإسلام بقيمه وتعاليمه ، فيبقى المنهل الذي تقتبس منه الإيديولوجية الانقلابية " تعاليمه الأخلاقية ، وتوجيهاته التربوية لتكوين المواطن الصالح ، وإقامة المجتمع الراقي " ، ولأن " الأزمة المادية والروحية التي نتخبط فيها لا يمكن الخروج منها إلا بالأخذ من جديد من رسالة الإسلام ، وبالتشبع بروحه الصافية " ، فذلك " من شأنه أن يغذي بالقيم المثلى ، ويزودنا بالخصائص الكريمة ، لأننا نعتقد أن لرسالة الإسلام دوراً جديداً في إصلاح الفرد المسلم ، والمجتمع الإسلامي في المغرب " (15) ، هكذا فالإسلام في ثورة الإصلاح الوطني ليس له موقع وظيفي ، بل هو منبع الإصلاح ، كما سنرى في القسم المخصص للشورى والديمقراطية .

هكذا فالإنقلاب هنا لا يعني إلا الإصلاح الجذري ، أي استرجاع السياسة العامة للبلاد لأفقها الوطني التحديثي ، ف " الانقلاب - كما يدل عليه اسمه - قلب الأوضاع رأساً على عقب ، وكل قلب - في اللغة - يعني التحويل والتغيير في الحالة والوجهة معاً ، ولهذا فإن كل انقلاب جدير بهذا الاسم إنما هو انبعاث ، ووثبة ، ونهضة قوامها الثورة على كل فساد ، وتعطيسه

(14) حزب الشورى والاستقلال ، المؤتمر الوطني العام ، فاس 19-21 شتنبر 1959 .

(15) الدعوة إلى النهضة والانبعاث ، ص 36 .

من أجل الإصلاح والبناء، وتؤدي الثورة رسالتها، وتحقق أهدافها، وفي هذا المجال، فإنها لا تتردد في إعادة الأمر جذعا طلبا للتجديد، وسعيا في خدمة الصالح العام" (16)، وهذا القرآن الكريم يذكرنا بأن التغيير لا بد أن يشمل أوضاع الظلم والفساد * وسيعلم الذين ظلموا أي متقلب ينقلبون * (سورة الشعراء : الآية 227).

وييسر محمد حسن الوزاني دعوة الانبعاث الوطني، في بيان إيديولوجي، على غرار الدعوات الجماهيرية الكبرى، لجعلها أكثر إقناعا وانتشارا، فالدعوة تقوم على أسس : القومية (الوطنية)، الإسلام، الشعبية (الديمقراطية)، التخلف، الانقلاب، اما وسائل إنجازها فهي : الايديولوجية، البرنامج والقيادة" (17).

وأمام خيبة الاستقلال ونكوص الإصلاح وانسداد الآفاق، وفي غمرة التجربة البرلمانية الأولى، وقبل إعلان حالة الاستثناء يكتب محمد حسن الوزاني "وبصراحة، لا نرى للقضاء على أوضاع الفساد الداخلي وإصلاح الدولة والمجتمع وسيلة أسرع وأجدي من الانقلاب بالطرق الشرعية الحكيمة الفعالة، وتحت قيادة جلال الملك الحسن الثاني ومن حوله عصبة الحق والعمل، أي نخبة جديدة صالحة من رجال الإيمان والاستقامة، والكفاءة والمسؤولية" (18).

فأمام الفساد الداخلي الذي استفحل وانتشر، حيث أصبح المغرب دولة ومجتمعا ك "الرجل المريض الذي أنهكه الداء، داء الفساد الداخلي الذي يحتاج إلى الاستئصال بعملية جراحية هي السياسة الانقلاية بواسطة التشريع، والتنظيم، والإصلاح الجذري. وذلك على يد طبيب ماهر هو نظام

(16) المصدر نفسه، ص 30-31.

(17) البيان السياسي لدعوة الانبعاث الوطني، الدعوة إلى النهضة والانبعاث، ص 74-125.

(18) الدستور، العدد الأول، 5 نونبر 1963/ حرب القلم، الجزء الثاني، ص 26-27.

الحكم الصالح الذي تمارسه النخبة المؤمنة الوفية، والعصبة العاملة (équipe valable) الملتفة حول قائد الأمة جلالة الملك الحسن الثاني كبطل الانقلاب الإصلاحي المنشود⁽¹⁹⁾. والمغرب هذا "الرجل المريض"، لا يعني الدولة لوحدها، بل الدولة والمجتمع، وكلاهما يحتاج إلى "عسليّة جراحية" سياسية واجتماعية واقتصادية، لاستئصال الداء، داء "الفساد الداخلي" لأن "الانقلاب الذي نؤمن به كعقيدة سياسية، والذي ندعو إليه كوسيلة فريدة للإصلاح العام إنما هو ثورة على الفساد أولاً، وتحول واسع وعميق ثانياً، فهو بعد القضاء على الفساد، يتناول بالإصلاح الأشكال والأعماق على السواء في ثورته التطهيرية وحرركته البنائية من أجل خلق مجتمع جديد صالح"⁽²⁰⁾.

فـ "الثورة من الأعلى" هي بعث لقيم ومثل "ثورة الملك والشعب" لرفع الغُصة عن الأمة وتبديد الحسبة الوطنية، في نفس الوقت تجديد لها لـ "تواصل مسيرتها بعدما يعطاها كل المشغول الإيجابي المطلوب، وتزود بسائر الوسائل اللازمة في عهدها الجديد، عهد الثقة الشعبية والحناس الجماهيري والتعبئة الوطنية لجميع ما في البلاد من إمكانيات وطاقات في سبيل البناء والتنظيم، والإصلاح والتجديد، والتنمية والازدهار" وهي ثورة بقدر ما هي كفيلة "بإحداث الهزة النفسية في الشعب".

وهي ثورة بمعنى المشروع الاجتماعي الذي تصبو إلى تحقيقه، حيث تتخذ "أسسا وأركاناً هي :

1. إيديولوجية صالحة نابعة من واقعنا الوطني ومن قيمنا الأصيلة.
2. برنامج مستمد من مطامحنا القومية، كفيل بإيجاد أصلح الحلول لمشاكل الحاضر والمستقبل.

(19) مذكرة 26 أبريل 1965 ؛ الدعوة إلى النهضة والانبعث، ص 13.

(20) الدعوة إلى النهضة والإنبعث، ص 32.

3. نخبة مسؤولة صالحة (Une équipe dirigeante de choix). تسهر على سير ثورة الملك والشعب في أقوم الطرق نحو أهداف محددة.

4. قوة سياسية منظمة تعين العناصر الحية - Une force politique organisée au service de l'intérêt public isée au service de l'intérêt public
الملك والشعب " (21).

هكذا فالانقلاب الذي يدعوله محمد حسن الوزاني " لا يخرج - في حقيقته - عن الانقلابات التي تُجدد الحياة في المجتمع وتكسب الدول قوة وعزة، والأم نهضة ورفعة " (22). ف " القورة الانقلابية " تعني " تغيير الأوضاع رأسا على عقب، والقيام بإصلاحات جذرية عميقة في جميع ميادين الحياة القومية المغربية، وتحقيق برنامج جريء ومحكم يخدم نهضة البلاد إصلاحا وتجديدا وتنمية ورقيا " (23).

وفكرة الإصلاح الجذري هذا أخذ صفة الانقلاب مجارة مع العصر لأن " العصر عصر انقلابات وثورات علمية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية، وإنه لا سبيل إلى التطور والتقدم في كل ميدان إلا بمسيرة العصر روحا، ونهضة وحرارة " (24). ولأن مقاومة تيار العصر، تيار التغيير الديمقراطي " بفوراته وإعصاراته بالاعتساد على القوة التي هي سيف ذو حدين، والتي قد تعوز المعولن عليها في أخرج الساعات حين تفاجئهم الانفجارات، كما أنه قد لا ينفع حذر من قدر، كما قيل " (25).

(21) في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال، ص 48-49.

(22) " الانقلاب لماذا؟ وكيف؟ " الدستور، العدد الأول، 5 نونبر 1963، حرب القلم، الجزء الثاني، ص 26-27.

(23) مذكرة 26 أبريل 1965، الدعوة إلى النهضة والانبعث، ص 134.

(24) " هذا هو السبيل "، الدستور، العدد 22-26 أبريل 1963/ حرب القلم، الجزء الثاني، ص 202.

(25) " هل من سبيل إلى الإنقاذ بغير الانقلاب؟ "، الدستور، العدد 17-18 نونبر 1963/ حرب القلم، الجزء الثاني، ص 143.

وفكرة "الانقلاب من الأعلى" ، انخراط في مسار التحول الذي يعيشه العالم العربي من انقلابات في أغلبها لا شعبية ، فهي انخراط وتصحيح لفكرة الانقلاب نفسها فـ "قيام الثورة أو الانقلاب في العالم العربي دليل الحيوية والتحول ، ورد فعل كل شعب غير راض عن الأوضاع في الداخل ، وباحث بوسائله المجدية عن طريق جديد في الحياة ، وأن ما يدفع إلى هذا كله لهو عجز النظام الحاكم عن الاستجابة لمقتضيات العصر ومتطلباته بصفته عصر شعوب لا أفراد ، وأحرار لا سادة ، وتقدم لا تقهقر" (26) . وفي هذا الخضم من التحولات ، يتساءل معهد حسن الوزاني ، هل يمكن للشمال الافريقي ألا يتأثر بما يجري في بقية العالم العربي ، ألا يجب سبق الأحداث لتوجيهها الوجهة الصالحة .

هكذا ، فـ "الثورة من الأعلى" ، أي ثورة الإصلاح والتحديث الوطني ، هي ثورة ذات مضمون إصلاحي ، ووسائل سلمية للتطهير والتغيير والبناء ، وذات هدف أساسي ، هو تشييد الدولة الوطنية العصرية . ومعنى ذلك أن "الثورة من الأعلى" فلسفة إصلاحية للتغيير الاجتماعي ، فهي إيديولوجية لاسترجاع الحماس الشعبي وتعبئة الجماهير ، ورفض لواقع الخيبة الوطنية (27) (Le désenchantement national) ، وإعادة لهيكله الحكم على أساس وطني ديمقراطي حديث .

ثالثا : التحالف الوطني أو بعث ثورة الملك والشعب

"ثورة الملك والشعب" التي تخلذ ذكراها كل سنة ، فقدت زخمها الإصلاحي التعبوي "فباسم ثورة الملك والشعب يجب أن يستأنف المغرب مسيرته في طريق الإصلاح الذي هو بطبيعته انقلابي وثوراني على كل فساد ،

(26) المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

(27) حول مفهوم الخيبة الوطنية أنظر النموذج التونسي :

Hélé Béji, Désenchantement national. Essai sur la décolonisation, F. Maspéro, Paris, 1982.

وتخلف، وانحرف سواء في الدولة أو المجتمع . وبعبارة أوضح، يجب أن تتجدد ثورة الملك والشعب في شكل الثورة الباردة من الأعلى (Révolution à froid par en haut) التي تقدر على إخراج البلاد من أوضاع الاستياء والتذمر، ومن حظيرة التخلف والفساد، ومن بحر الهيجان والفتنة متوجهة توجيهها قاصدا نحو تحقيق مطامحه وآماله في الانبعاث لصالح الأمة والدولة " (28).

إن محمد حسن الوزاني يؤمن بأن التغيير الاجتماعي لا يمكن أن يكون دون حساس شعبي وانخراط العقول والقلوب، ف "الحركات، والوثبات، والثورات التي تتمخض عنها المجتمعات، سواء المسماة بالراقية أو بالمتخلفة، إنما تغذيها إيديولوجيات تسيطر على العقول، وتهين على القلوب، وتنطلق بأنصارها من الشباب خاصة إلى التعبير بشكل أو بآخر عن رفض المجتمع الحاضر باسم المجتمع الانقلابي الجديد كما تنشده القوات الحية الواعية التي تعتبر نفسها طليعته وأداته، وتلتبس إقامته بكل وسائل الشدة والعنف والثورة إن لزم الأمر" (29).

وبالعقد الروحي لإيديولوجية "الثورة من الأعلى"، يتمثل في الإجماع الوطني حول المقومات الأساسية للمجتمع المغربي وذلك لـ "إحباط محاولات تسرب الإيديولوجيات الهدامة إلى الجماهير عامة، وإلى عناصر الشباب خاصة، والقضاء في المهد بجد وفعالية على أسباب المشاغبة والتحريض والفتنة في الداخل، والمحافظة على سلامة البيئة المغربية، وضمان الوحدة المعنوية والحصانة الفكرية في المجتمع القومي، وتأمين حياة الحكم والاستقرار والاطمئنان والعمل البناء الصالح للأمة جسعا" (30).

(28) في السياسة والمجتمع بعد الإستقلال، ص 47.

(29) المصدر نفسه، ص 10.

(30) المصدر نفسه، ص 49.

الواقع أن الهدف الثاوي لدعوة الثورة من الأعلى ، هو إحياء التحالف الوطني ما بين النخبة والملك ، الذي تبلور أيام الكفاح ضد الحماية ، وتكوين إيديولوجية وطنية حديثة ، مُواكبة لتطور المجتمع المغربي ولتحولات العصر ، فالعصر عصر إيديولوجيات ، وبالتالي " فإن خطر الإيديولوجيات المستوردة لا يقاوم ولا يهزم بمجرد القمع وصرامة القانون ، إذ هذا بالعكس من أكبر العوامل في نشرها ونصرها ، وإنما تقاوم وتهزم في عصر الفلسفات السياسية والمذاهب الثورية بإيديولوجيات أفضل وأقوى منها ، وهذا ما يجب أن يدركه المسؤولون في كل دولة تُبتلى بتسرب الإيديولوجيات الدخيلة إليها وبزعف القوى الداعية إليها " . غير أن تكوين الإيديولوجية هو إحدى أهداف الثورة الانقلابية وليس كل الأهداف . إن جانب الإيديولوجية هنا ، يهتم بالبعد التعبوي في عملية التنسية ، واعتبارا لاقتصاد السياسة الذي يعتد مخزون الوطنية ، ومن ثمة يجب الاستفادة من " ثورة الملك والشعب " ، وبذلك " تبعث ثورة الملك والشعب من مرقدها ، وتواصل مسيرتها بعدما يعطاها كل المشسرل الإيجابي المطلوب ، وتزود بسائر الوسائل اللازمة في عهدها الجديد ، عهد الثقة الشعبية والحماس الجماهيري والتعبئة الوطنية لجميع ما في البلاد من إمكانيات وطاقات في سبيل البناء والتنظيم ، والإصلاح والتجديد ، والتنسية والازدهار " (31) ، بل إن " ثورة الملك والشعب " الثانية ، في " طورها الإيديولوجي والإصلاحي الجديد " تكون بهدف " إحداث الهزة النفسية في الشعب أول الأمر " ، أما لاحقا فستأخذ أبعادا أخرى ، وتتطور عبر مراحل .

وتثير قضية التخيير الاجتماعي ، تساؤلات كبرى ، حول وسائل تحقيقه ، خصوصا إذا كانت الدعوة إليه عن طريق " الثورة من الأعلى " ، ومن ثم فهل يحصل التقدم ، الرقي أو المدنية ، نتيجة الثورة والعنف ؟ يرد محمد حسن الوزاني عبر ترجمته للآبيون وابط : " قلنا ينشأ الرقي بمجرد الهدم

(31) المصدر نفسه ، ص 48 .

(32) لآبيون وابط ، حرية الفرد وسلطة الدولة ، ص 93 .

والتعظيم . وحيث إن للماضي حقوقا فالرقي يكاد يكون دائما توافقا بين العنصرين القديم والحديث ومزيجا من العادة الموروثة والعقل " (32) ، فالاستمرارية لا القطعية ، تحكم منطق التقدم والمدنية ، استمرارية ما هو إيجابي لأفق التغيير . لأن " كل عصر يحسّل لترقية ما خلفه له العصر السابق " . وهي قناعة لا يلبث محمد حسن الوزاني يؤكدّها في كل مناسبة .

وعن دور الفكر ، وبالتالي النخبة يمكن أن نرجع للترجمة التي أنجزها محمد حسن الوزاني ، والتي فيها تصرف كبير ، مما قد يعني تبني كثير من أفكار لايبون وايط ، خاصة وأنه مسيحي إنساني (humaniste chrétien) ، وهي صفة محمودة لدى محمد حسن الوزاني ، الذي يؤمن بضرورة الأخلاق في عملية التقدم . والتقدم لا يحصل دون نخبة مفكرة واعية ، أي دون قيادة ، إذ الأمر لا يتعلق بمسألة عفوية ، كما حصل لدى المجتمعات الإنسانية الأولى ، ولا بمحض الصدفة كما وقع لكثير من الاكتشافات العلمية ، وفي جميع الحالات " لا يصدر الرقي عن الكل ولكن عن البعض ولا ينبعث من الدهماء ولكن من الأفراد " (33) ، الذين يتحررون من هيمنة الحس العام وروتينية الحياة اليومية ، بفضل العقل المشيع بالأخلاق ، بالطيبة وحب الجسّال " ، فكل الثورات التقدمية بأوروبا لم تنجح بمجرد تفجيرها ، بل بتوفر جماهيرها على " نخبة مفكرة عاملة " ، إذ كيف يعقل أن ينبعث الرقي الذي هو نمو وارتقاء في المدارك والمعارف الإنسانية من مخلوقات وعقول مقضي عليها بالانكسار دوما على وسائل العيش وبالجرمان وسوء الحظ ، بل وببلادة الفكر وضعف الهمة كما هو الشأن فيمن يزاول الصنائع اليدوية " (34) ، إن في ذلك لتفسيلا كبيرا ، ورغم ذلك يردده الكثير من الناس ، " فالجماهير إن تركت وشأنها لا تقدر على أن تشار لنفسها وإنما تتوصل إلى هذا بعون وقيادة القوى العاقلة التي هي بمثابة الرأس للمجتمع ، فالجماهير إذا ليست عاجزة عن الاضطلاع بالحكومة

(33) المصدر نفسه ، ص 86 .

(34) المصدر نفسه ، ص 86 .

فحسب ، بل هي عاجزة أيضا عن الانقلاب والثورة في الأخلاق والعلوم والفنون " . فالقوة مهما كان وزنها ، والحق مهما كانت حجته ، لا يمكنهما لوحدهما تغيير الواقع ، إذ " لا غنى للقوة والحق عن العقل المفكر والمدير " (35) ، فستى أُعترف بسلطة الفكر ، كان للنخبة دور ريادي .

غير أن الرقي بالرغم من ذلك ، لا تتوفر له عوامل الاستقرار والاستمرار ، أي الديمومة ، إلا على يد الدولة لأن " الرقي يمكن أن يكون بادئ بدء مجرد نظرية ودعوة خاصة ولكنه يصير في النهاية من قضايا الدولة ولهذا يتغلب على المصالح أو النزعات المتأخرة العادية " . فالحق دون تلازم مع القوة ، إهدار له ، لأن البشر ليسوا ملائكة ، فقوى الشر والخير تعتمل داخلهم ولا بد من قوة السلطان لردعهم ، فدون إكراهات تنعدم الحرية ، وقوة الدولة تنبع من مشروعيتهما ، ففي بعض قوانينها قوة معنوية ، " ذلك بأن ما يكون للشرع من التقدير والاعتبار هو ما ينشأ عنه معظم الطاعة التي تظفر بها القوانين لدى الناس . فكلما عظمت قيمة الحكومة ارتفع على نسبتها فضل القانون الذي تفرضه " (36) .

فالنخبة لها " نفوذ معنوي " ، قيادي ، ريادي ، فهي طليعة التغيير ، غير أنه دون دولة لا يمكن أن يعرف التحقق ، فالدولة في علاقتها مع النخبة " هي العقل وماله من نفوذ على الإنسان ، وهي زيادة الحزم ، والإشراق ، والتدبير ، والعظمة ، وجسيع الأشياء التي لها أثرها في أحد مدارك الإنسان وهو الخيال " (37) ، لأن " أداة الحضارة هي الدولة مع ما يلزمها من الاختصاصات لا لمنع الشر بين الناس فحسب ، ولكن لفعل الخير الذي يذهل أو يعجز عنه البشر ، لا لقمع الأثرة فحسب ، ولكن للقيام بما لا تعرف إليه سبيلا " (38) .

(35) المصدر نفسه ، ص 88 .

(36) المصدر نفسه ، ص 90 .

(37) المصدر نفسه ، ص .

(38) المصدر نفسه ، ص 56 .

وعلاقة الدولة بالنخبة تحكمها الحرية، فالفكر حر، فـ "مهما تغلغلت الحكومة في حياة مجتمع سائر في مهيع التطور والارتقاء فهناك شيء لا يحكم قط، وإنما يبقى حقاً خاصاً بالفرد دون سواه، ذلك هو الفكر" (39)، ولا يعني أن كل الأفكار بناءً، إذ يمكن للفكر أن يكون هداماً، وحسينذاك يُسأل عن حدود حريته ويمكن أن يطاله العقاب. فالحرية هنا لا يحدها القانون فقط بل الأخلاق قبل كل شيء إذ "حرية الفكر هي حرية الأعمال الضرورية لإعلان نتائج العقل ضمن الأخلاق والعادات الصالحة في كل موطن وأمة، وأقل ما تقتضيه الأخلاق والعادات في جميع الأمصار حرية النشر والإذاعة" (40).

وبما أن الدولة هي سلطان العقل حسب هيجل، فدولة الرقي والمدنية هي دولة النخبة، بمعنى التدبير والتوجيه والقيادة، أما النخبة فهي نخبة الفكر وليست بالضرورة طبقة اجتماعية معينة، والرقي السياسي هو سيادة دولة القانون، حيث الكل يخضع لنفس القانون، الحاكم والمحكوم دون استثناء.

ومن المفارقات أن الدولة أنجزت "الانقلاب من الأعلى" على طريقتها، وليس على الشكل ولا المضمون الذي دعا له محمد حسن الوزاني، وتمثل ذلك في الإعلان عن حالة الاستثناء، التي هي في الواقع "انقلاب الدولة"، بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الانقلابات، لأنه "مغاير في الشكل والجوهر، لأنواع الانقلابات المعهودة في الدول، وهي التي يثور فيها فريق من الحكام على آخرين بغية الاستيلاء والسيطرة. أما (انقلاب الدولة) عندنا فهو جديد وغريب، إذ كان انقلاب الدولة بأكملها على الدستور، والبرلمان، والديمقراطية عامة" (41)، وبقدر ما هو انقلاب على التجربة النيابية، هو انقلاب على الدستور، الذي "أصبح في حكم العدم"، وبالتالي فـ "إنقلاب الدولة"، المتمثل في إعلان حالة الاستثناء، "انتهاك للقواعد والأنظمة الدستورية".

(39) المصدر نفسه، ص 98.

(40) المصدر نفسه، ص 101.

(41) "حالة الاستثناء أو انقلاب الدولة لتسفيه الديمقراطية"، السياسة، العدد 15، 15 يونيو 1967/ حرب القلم، الجزء السادس، ص 311-312.

الأمة وممارسة السلطة في فكر محمد حسن الوزاني

ذ.ة. نجية بن يوسف

ارتبط الاهتمام بالديمقراطية في فكر محمد حسن الوزاني بتزايد الحاجة إلى برامج سياسية واجتماعية وخطط تنموية، لمواجهة ما عَبر عنه بالأزمة الشاملة التي كانت تواجه المجتمع المغربي بعد الاستقلال. فقد أكد على ضرورة إعادة النظر في العلاقة بين الأمة والدولة والاقتصاد والمجتمع عموماً، مبرزاً أن الأزمة العامة التي كان يتخبط فيها المغرب والفراغ الذي اتسعت به الحياة السياسية آنذاك لا يمكن ملؤه بقيام أي "رهن من الحكم" أو بإيجاد أية مؤسسة تبرز فوق مسرحها ديمقراطية اسسية أو وصائية، أي ديمقراطية بلا شعب⁽¹⁾.

وكان يعني بذلك أن الحل الأساسي والجذري يتمثل في وضع حكم من شأنه أن يؤسس "الحوار بين الحكومة والأمة"⁽²⁾ وفي تمكين الشعب المغربي من أن يصبح "قائد نفسه والمسؤول عن مصيره وصانع مستقبله"⁽³⁾، لأنه بدون

(*) أستاذة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - فاس.

(1) محمد حسن الوزاني : تصريحات صحفية . ج 2 . ص 157-158.

(2) محمد حسن الوزاني : تصريحات صحفية . ج 2 . ص 160.

(3) محمد حسن الوزاني : تصريحات صحفية . ج 2 . ص 158.

ذلك لن يستطيع المغرب تذليل صعابه والخروج من مشاكله . يقول الوزاني :
 "إن استرجاع هذا الحق المطلق الطبيعي الغير القابل للتفريط ليس معناه
 بالنسبة للشعب إلا وضع حد لغيبته عن تسيير شؤونه العامة ولحرمانه من
 تدبير تراثه القومي وإلا فإن الاستقلال لن يحصل أكثر من إبدال عناصر
 الطغیان في شعبنا" (4)، أي استبدال الاستعمار بالمستبدین .

فأنجح سبيل لتجاوز الأزمة عنده هو إقامة حكم ديمقراطي دستوري
 سليم في البلاد وتولي الشعب مهام السلطة (5) . والدليل على ذلك - حسب
 رأيه - أن جميع الدساتير "الحررة السليمة" في الدول المتقدمة وحتى في بعض
 الدول المتخلفة تجعل من سيادة الأمة أساس النظام السياسي في البلاد (6) .

بل أكثر من ذلك سيستند إلى الخلفية السياسية التي قام عليها الحكم في
 الإسلام والتي تجد منابعها في الأصول الدينية ليؤكد أنه لو لم تكن الأمة هي
 مصدر السلطة لما خاطب القرآن الرسول بقوله : "لست عليهم بمسيطر" ولما
 جعل الله أمر المسلمين بيدهم (7) .

والسؤال الذي يطرح هو كيف يمكن للأمة المغربية أن تتولى السلطة
 وتمارس شؤون الحكم والمغرب يعرف مازقا سياسيا آنذاك ؟

يرى هذا المفكر أنه لا منفذ لذلك خارج ما أسسه "بالثورة الباردة
 من الأعلى" وهي عبارة كان قد قال بها : "صائب سلام" (رئيس الوزراء
 اللبناني في 17-10-70) (8)، وتبناها الوزاني الذي عرفها بأنها "ثورة غير مسلحة

(4) محمد حسن الوزاني : نفس المرجع ، نفس الصفحة .

(5) نفس المرجع السابق .

(6) محمد حسن الوزاني : "في الدستور والبرلمان" : ص 19 . (في هذا الإطار : لم ير الوزاني في
 الدستور المغربي الثاني سوى رجوعا بالديمقراطية إلى الوراء لأنه جرد الأمة المغربية من كثير
 من حقوقها وحرّمها من عدد من اختصاصاتها : ص 23) .

(7) محمد حسن الوزاني : "الإسلام والدولة" ص 97 .

(8) محمد حسن الوزاني : "حرب القلم" ج 1 ، ص 242 .

تستعمل الوسائل السلمية الهادئة المشروعة " التي يراها في " الدعوة إلى الخير " والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " ، وهي " وسائل الحكمة والنصيحة والموعظة الحسنة " (9).

ويكون دورها الأول هو مراجعة مفاهيم الحكم وإعادة النظر في عملية ممارسة السلطة في المغرب ، بحيث تعمل على تمكين الشعب مما هو محروم منه كشعب " راشد " و " حر " و " غير مستعبد " ليتمكن من استرجاع حقوقه كاملة وتدير شؤونه والتمتع بسيادته (10).

وقبل ذلك كان الوزاني قد حث الشعوب العربية بعد نكسة 1967 على ضرورة المطالبة بالحكم وعدم انتظار تخلي القادة لها عما هو من حقها ، لأن الزعماء العرب في نظره مازالوا أو كانوا لا يزالون متمسكين بمفهوم القيادة ولم يكفوا عن " الامتنان على الشعوب بوجودهم الذاتي على رأسها " (11).

إلا أنه سيغير موقفه بخصوص المغرب الذي يرى أن الانقلاب فيه بالطرق الشرعية لن يكون فعالاً إلا تحت قيادة وزعامة ملك البلاد (الحسن الثاني) ومن حوله " عصابة الحق والعمل " ، أي نخبة جديدة " مستقيسة ومسؤولة وذات كفاءة " (12).

ولعل هذا التناقض في الرأي يرجع إلى كون النظام الملكي القائم في المغرب كما يراه هذا المفكر ، يختلف عن النظام الملكي في الدول العربية والإسلامية ، باعتبار أن سلطان المغرب " يستمد سلطته من البيعة الشرعية لأهل الحل والعقد في الأمة " (13) ، خصوصاً وأن البيعة عنده تمثل الاقتراع

(9) محمد حسن الوزاني : في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال : ص 29.

(10) محمد حسن الوزاني : خطب ج 2 ، ص 206 (خطبة القين في يونيو 78).

(11) محمد حسن الوزاني : حرب القلم ج 1 ، ص 210.

(12) محمد حسن الوزاني : حرب القلم ج 1 ، ص 273.

(13) محمد حسن الوزاني : تصريحات صحفية ج 1 ، ص 141.

العام الذي هو " أفصح ترجسان عن إرادة الأمة وأقوى عساد تقوم عليه سيادتها " وهذا ما لا نجده في الدول العربية الأخرى (14) .

لكن إذا كان الوزاني يرفض القيادات السياسية الموجودة آنذاك ويرفض مفهوم الزعامة فهذا لا يعني أن مطالبته بممارسة الأمة أو الشعب للسلطة يعني تولي العامة للحكم ، لأنه يؤمن بأن مستقبل المغرب رهين بوجود القيادة الصالحة .

صحيح الوزاني أخذ المعنى الإطلاقي للأمة أي كافة الناس إلا أنه ركز على المعنى الذي يقول بأن الأمة هي " الصفوة المختارة المؤمنة الصالحة المصلحة " (15) .

فالأمة المالكة لحق ممارسة السلطة عنده تحصر في " رجال النخبة " وهم - حسب رأيه - رجال ذوو قيمة وأهلية ، يستمدون ثقتهم من الأمة ويتفانون في خدمة الصالح العام (16) .

أمر الأمة إذن يتطلب إيجاد القيادة الصالحة الممثلة في " النخبة " لمختارة من الرجال الذين يكونون بكفاءتهم ونزاهتهم في مستوى المشاكل التي تحتاج إلى حل . وتساءل الوزاني عمن يستطيع أن يوجد القيادة الصالحة والمناهج الرشيدة والوسائل الفعالة غير " المستيرين والمخلصين من أبناء الأمة " خصوصا الشباب منهم (17) .

وفكرة " النخبة " عنده تركزت على ما جاء به الإسلام الذي يرى أن أحق من يقوم بواجب إرشاد الأمراء هم العلماء المطالبون بذلك شرعا ، استنادا إلى منطوق الآية " ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون

(14) محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة : أو حقيقة الحكم في الإسلام ، ص 83 .

(15) محمد حسن الوزاني : خطب . ج 2 (1958-1978) ، ص 205 .

(16) محمد حسن الوزاني : تصريحات صحفية : ص 241 .

(17) محمد حسن الوزاني : خطب . ج 2 ، ص 78 .

عن المنكر". وفي الحديث النبوي "صنفان من أمتي إذا صلحوا صلح الناس وإذا فسدوا فسد الناس : الأمراء والفقهاء" (18).

"الفقهاء" أو "أولو الألباب"، وهم قادة الرأي في الأمة الذين يحث الوزاني على ضرورة استشارتهم من طرف الأمير قبل تنفيذه لأي أمر حتى لا يضعهم أمام الأمر الواقع لأن الشورى واجبة بنص القرآن "وأمرهم شورى بينهم".

وفي هذا الإطار يلاحظ الوزاني أن الديمقراطية كما أسستها تعاليم الإسلام الروحية والأخلاقية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لا تختلف في شيء عن جوهر الديمقراطية العصرية العصرية. فعبارة "وأمرهم شورى بينهم" تؤدي نفس المعنى الذي تعبر عنه كلمة الديمقراطية في معناها اليوناني حكم الشعب بالشعب (19).

لكن أصلح ديمقراطية للسجستع المغربي، عند هذا المفكر، ليست هي الديمقراطية "المستوردة التي تعاني في مواطنها الأصلية أزمة مستفحلة" بل هي الشورى كما فرضها الإسلام وقنتها تشريعه الدستوري (20).

وهذه الفكرة لم ينفرد بها الوزاني بل قال بها كل الوطنيين المغاربة الذين شكلوا النخبة الجديدة، التي كان ينتمي إليها هذا المفكر والتي سعت لتولي مصير بلادها. وكان همها الأول هو تحديث جميع مؤسسات الدولة شريطة عدم إقامة قطيعة مع التقاليد العربية الإسلامية القديمة. فهي نخبة تؤمن بأن الشخصية الأساسية للبلاد هي شخصية عربية إسلامية لهذا وضعت لنفسها آنذاك مهمتين :

أولاهما : تغطية الفضاء السياسي الذي كان يستحوذ عليه المستعمر .

(18) محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة. ص 165.

(19) محمد حسن الوزاني : خطب. ج 2 (58-78)، ص 64.

(20) محمد حسن الوزاني : في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال، ص 36.

وثانيها : استرجاع الهوية الوطنية(21).

وفي هذا الإطار يطرح سؤال آخر هو إذا كانت النخبة هي المالكة لحق ممارسة السلطة وليس الأمة بأكملها، فأين يمكن لهذه النخبة أن تمارس هذه السلطة؟ وكيف يتم انتقاؤها؟

يقترح الوزاني أن يكون ممثلو الأمة في المجلس (البرلمان) من رجال النخبة الجديرين بالثقة العامة ويجب أن يكون عددهم محدودا لأن الكثرة في مجالس التشريع - حسب رأيه - تؤدي إلى كثرة "الجدال والمناقشة" واستحالة البت في الأمور بسرعة(22).

ولانتخاب أعضاء هذه النخبة يضع خطة يركز فيها على ضرورة إيداع تمثيل صحيح والابتعاد عن تقليد الغرب في أنظمتها التي "خلقت له ولا تصلح لغيره" (23).

فاعتبر الأحزاب السياسية جزءاً من الأمة أو "فريقاً من المجموع الذي يؤلف الأمة" و "يمثل النخبة" (24). وباعتبار هذه الأحزاب تمثل الاتجاهات السياسية وتنظم المواطنين وتوجههم حسب الدستور المغربي، فقد عهد إليها الوزاني باختيار المرشحين على أساس المقاييس والشروط المطلوبة شرعاً في أهل الحل والعقد وفي أهل الشورى لانتقاء العناصر الصالحة لعضوية البرلمان الذي يسميه "مجلس الشورى". ثم تعرض اللائحة على الاستفتاء. ليحيى هذا المجلس محققاً للقاعدة "وأمرهم شورى بينهم" (25).

إلا أنه يرفض طريقة الاقتراع العام الذي يشارك فيه جمهور الشعب، ويرى أن يكون انتخاب هذه النخبة محصوراً في جماعة خاصة في الأمة هم

Livre collectif : la formation des élites politiques maghrébines : p. 60 et 84. CNRS. (21)

(22) محمد حسن الوزاني : في الدستور والبرلمان، ص 18.

(23) محمد حسن الوزاني : في الدستور والبرلمان، ص 15.

(24) محمد حسن الوزاني : حرب القلم، ج 2 ص 134.

(25) محمد حسن الوزاني : في الدستور والبرلمان، ص 15-16.

أهل الاختيار أو أهل الشورى الذي يشبهه بالاقتراع المحدود الذي يتميز عنده بمعاسن كثيرة عكس الاقتراع العام المقترن في نظره " بمساوئ أعمال الدهماء والجماهير الكثيرة الغباوة والاضطراب والانفعال وما إليها " . وهذا ما يؤدي إلى فساد الأنظمة كما يقول (26).

والملاحظ أن الوزاني لا يلجأ إلى الشعب (عن طريق الاستفتاء) إلا في آخر المطاف لكون الشعب " يفتقد النضج السياسي " و " التربية الوطنية " و " التنشئة السياسية " كما يقول .

ثم إن الاستفتاء عنده ليس إلا وسيلة في يد من يسيهم بالمستبدلين " ليظفروا بمبرادهم " ، فمثلا عرض الدساتير على الاستفتاء الشعبي كما وقع في المغرب لا يرى فيه " إلا تهرب من عرضها على البرلمان للنقاش والنقد والتعديل من طرف رجال ذوي خبرة بالمشاكل والأسرار الدستورية التي لا إمام لأفراد الشعب بها " (27) .

فالاستفتاء في نظره ما هو إلا أسلوب لإضفاء " ديمقراطية شعبية مصطنعة " (28) . ولكن لا يجب أن نفهم من ذلك أن الوزاني كان يعمل على محاربة حرية الرأي والديمقراطية ، بل على العكس من ذلك لم ير في من سعى لتأخر الشعب إلا شخصا " رجعيا ومستبدا " (29) ، لهذا أناط بالنبذة سواء كانت في المجلس أو في الأحزاب (القيادة السياسية) مهمة تلقين الشعب المغربي تربية ديمقراطية حتى يتيسر له تسيير شؤونه المحلية والوطنية بصفة حازمة ، وتوجيهه التوجيه القومي الصحيح ، لهذا يقول في أحد تصريحاته : " . . . لا بد من أن استأنف الإتصال مع الجمهور المغربي والعاملين في حزبي وسيكون دوري هو

(26) محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة أو حقيقة الحكم في الإسلام ، ص 83 .

(27) محمد حسن الوزاني : حرب القلم ، ج 1 ، ص 204 .

(28) محمد حسن الوزاني : حرب القلم ، ج 2 ، ص 33 .

(29) محمد حسن الوزاني : تصريحات صحفية ، ج 1 ، ص 31-32 .

تربية هذه الجماهير لأنبهاهم إلى الطامعين في استغلالها. إن رسالتنا الأولى هي إبراز شخصية المواطن المغربي وتحريره من المركبات والعقد النفسية التي تحول دون نمو الشخصية ولذلك وجب التوجه إلى الشعب لفهم مطامحه والتنقيب عن أمراضه لنجد لها العلاج الناجع" (30).

يفهم من فكر الوزاني أن النظام الديمقراطي في المغرب لا يمكن تطبيقه دفعة واحدة وإنما يأتي ذلك بالتدريج⁽³¹⁾ لأن الشعب المغربي وإن كان ديمقراطيا بطبعه (نظام الجماعات في البادية) فإنه يحتاج إلى تنشئة سياسية تقوم بها النخبة التي من مهامها كذلك رصد أعمال الحكام لأنها هي العارفة بالواجب والداعية إليه.

لكنه يعارض كل من يقف في وجه التعجيل بتطبيق النظام الديمقراطي في المغرب بدعوى أن الشعب المغربي شعب غير واع وغير ناضج لحكم الديمقراطية. موضحا أن "هؤلاء المستبدين قد فاتهم أن كل علم بالتعلم وكل تجربة بالعمل وكل إتقان بالتدريب" (32).

فالوزاني يرفض أن تكون "الدولة كل شيء" و"الأمة لا شيء" أو "لعبة في أيدي المتلاعبين" كما يقول⁽³³⁾، لأن إبعاد "الأمة" عن ممارسة السلطة ما هو إلا الرجوع بها إلى "عهد الجهالة أو الجاهلية والعبودية والاستبداد وإلى ما عرف في العصر الحديث بالديكتاتورية والنازية والفاشية" (34) التي تجعل الدولة غاية في حد ذاتها تسخر الأمة لخدمة مصالحها.

(30) محمد حسن الوزاني : الإسلام والمجتمع والمدينة، ص 234.

(31) محمد حسن الوزاني : تصريحات صحفية، ج 1، ص 25.

(32) محمد حسن الوزاني : خطاب، ج 2، ص

(33) محمد حسن الوزاني : حرب القلم، ج 2، ص 37.

(34) محمد حسن الوزاني : حرب القلم، ج 2، ص 136.

ندرك إذن أن الإصلاح السياسي الذي ينادي به الوزاني يركز على مبدأ
أحقية النخبة المثقفة، الممثلة للأمة، في ممارسة السلطة، إلا أنه يلح في كل
كتابات على أن الانفصال من أجل الديمقراطية لن يكون مجدياً إلا إذا قامت به
"طبقات الكادحين والفلاحين وأهل الفكر والمثقفين والبرجوازية الصغيرة أي
كل من يعمل من أجل مصلحة الأمة" (35).

(35) محمد حسن الوزاني : الإسلام والمجتمع والمدنية . ص 231 .

الجهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر عبر الانتخابات

ذ. عبد العزيز برضوان الإدريسي (*)

قبل أن تقيس الجهة الإسلامية للإنقاذ قوتها عن طريق الانتخابات عملت على معرفة مكانتها الاجتماعية بناء على قوة تأثيرها في الشارع، فكانت المفاجأة الكبرى في الساحة السياسية عندما نظمت هذه الجهة إحدى أكبر مظاهرات المعارضة في تاريخ الجزائر حيث شارك فيها عشرات الآلاف من النساء والرجال مرددين شعارات تؤيد تطبيق الشريعة الإسلامية ومنع الاختلاط بين الجنسين، تعبيراً عن ردها على مظاهرة قامت بها بعض مئات من النساء احتجاجاً على قانون الأحوال الشخصية. وفي 12 يونيو 1990 ومن صناديق أول تجربة انتخابية في تاريخ الجزائر المستقلة، أحرزت الجهة الإسلامية للإنقاذ انتصاراً انتخابياً كبيراً، فأصبحت تسيطر على 853 بلدية من مجموع 1551 و32 ولاية من مجموع 48. كما حصلت على أغلبية الأصوات في جميع المدن الكبرى : ب 64,18٪ من الأصوات في الجزائر العاصمة و70,37٪ في وهران و72٪ في قسنطينة وسيطرت أيضاً على جميع بلديات ولايات الجزائر، بلدية، قسنطينة، جيجل، وهران.

وإذا كانت الانتخابات البلدية لعام 1990 قد أثبتت انهيار جبهة التحرير الوطني لعدم قدرتها على التأثير في نتائج الانتخابات بسبب تهالكها الناتج عن ممارستها للسلطة مدة ربع قرن من الزمن، وأيضاً لاستنزافها الداخلي بسبب الصراعات الداخلية بين معسكر الإصلاحيين المقربين من الرئيس "بنجديد" وأنصار الخط الذي كان يتبعه "هوارى بومدين" بعد عودتهم القوية أثناء المؤتمر الأخير للحزب، فإن أهم ما كرسته هذه الانتخابات هو الأغلبية الواضحة التي حصلت عليها جبهة الإنقاذ والتي فرضتها كقوة سياسية واجتماعية صاعدة، هذا

(*) من طلبة الدراسات العليا بكلية الحقوق بالدار البيضاء.

النجاح لم يكن ناتجا للنظام الانتخابي الذي يعطي أغلبية المقاعد للقائمة المنتصرة، بل يكمن أساساً في قدرة جبهة الإنقاذ في أن تحول لصالحها أكبر وأهم الإمكانيات السياسية التي كانت متوفرة لها، بفضل طبيعة خطابها الذي يقوم على توظيف الرمزية الدينية لخدمة أهداف سياسية.

إن قراءة تحليلية لكيفية وقوة استخدام ألفاظ "الإنقاذ" و"المنقذ" في خطب ومقالات زعماء جبهة الإنقاذ، قياساً على الآية القرآنية ﴿وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها﴾ تؤكد المنحى التماثلي بين الإسلام في عصره الأول والجبهة الإسلامية للإنقاذ في أواخر القرن العشرين. هذا التماثل اللاتاريخي الذي يلغي كل الفواصل الزمانية والمكانية ويوحد بين الظواهر التاريخية ليمخلق قدسية في خطاب له تأثير على المستوى النفسي، إذ ينقل شعور ومخيال مناخلي ومناصري هذه الجبهة إلى ذلك العصر وكأنهم يكررون تلك المرحلة التاريخية بسعيهم وجهادهم لقيام الدولة الإسلامية، وهو ما يفسر أيضاً ذلك الهيجان والصياح والصخب والبكاء المصحوب بعبارة "الله أكبر". بل الأكثر من ذلك أنها تذهب حيناً آخر إلى تبرير وعزل الآية القرآنية عن سياقها التاريخي، فتوظفها توظيفاً من أجل تحقيق هدف أو غرض معين داخل المجال السياسي، إضافة إلى تبني شعارات يعتقد أغلب الناس أنها آيات قرآنية. فالحملة الانتخابية للمجالس البلدية والتشريعية جرت تحت شعارات محددة، مثل: "التصويت للفس، تصويت ضد إبليس" وأيضاً "أصواتكم أمانة، تسألون عنها يوم القيامة". هكذا يصبح التصويت لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ واجبا دينيا كالصلاة والصوم يسأل عنه الجزائريون يوم القيامة.

كما أن المشاركة في المسلسل الانتخابي قد تم تبريرها من منطلقات دينية: فعلي بن حاج ومحاولة منه لإيجاد مخرج فقهي يؤكد التزام جبهة الإنقاذ بقواعد الشرع، أصدر مقالا تحت عنوان "كشف النقاب، حول ضوابط دخول الانتخاب"، تناول فيه مشروعية المشاركة في الانتخابات وفق الضوابط التالية :

- إقامة العدل وإيصال الحقوق إلى أصحابها.
 - الكفاءة لمن رشح لذلك من حفظ وعلم وأمانة وقوة.
 - أن يفوض إليه الأمر في البلدية فلا يعارض، أي أن يأمر فيطاع، لا أن يؤمر فيُطيع.
 - أن لا يكون رئيس البلدية مجرد خادم لأوضاع الجاهلية، بل يعمل على إزالتها وفق سياسة شرعية حكيمة مع مراعاة الظروف.
 - أن يرفض كل أمر يخالف الشرع لقوله ﷺ "إنما الطاعة في المعروف".
- فكل هذه المواقف والدلائل كانت تستهدف تبرير دخول الانتخابات البلدية والتشريعية، لكن الثابت هو أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ اعتمدت على مبررات شرعية حاولت ربطها بالواقع التاريخي انطلاقاً من فهمها أن الانتخابات ما هي إلا وسيلة من وسائل عديدة لتحقيق الدولة الإسلامية، فانطلاقاً من تقديراتها وتوقعاتها الفوز في الانتخابات، بحثت عن المسوغات الدينية الشرعية ومزجت بين السياسي والديني بطريقة تخدم مصالحها جيداً في إدارة معركة الانتخابات.

وقد خاطب الشيخ "رابع كبير" الشعب الجزائري داعياً إياه للمشاركة في الانتخابات بكلمة قبل أيام من الاقتراع استهلها : قال الله تعالى : ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ لذلك أيها الشعب الجزائري المسلم فأنت اليوم مدعو لنصره دينك وإقامة دولة إسلامية بإعطاء صوتك لمن يحقق هذا المشروع العظيم، ولا تنس أن صوتك أمانة تسأل عنها يوم القيامة، ومشاركتك في الانتخابات من أجل تغيير هذا النظام الذي قاد البلاد إلى الإفلاس تغيير للمنكر وإحقاق للحق وعليه فهو جهاد في سبيل الله (...). ولتعلم أيها الشعب الجزائري المسلم أنك اليوم أمل المسلمين ومحط أنظارهم، فأنت وحدك المؤهل لإعادة دولة الإسلام إلى الوجود". هكذا صادرت الجبهة

الإسلامية الدين كاملاً ودخلت به ميدان العمل السياسي. وعلى الرغم من اشتراك الآخرين معها في هذا الرأسمال الرمزي نفسه فقد كانت الأكثر نجاحاً في استخدامه بفضل خطابها التبسيطي والشحنة العاطفية التي يحتويها. وانسجاماً مع بنية مشروعها السياسي الديني لبناء الدولة الإسلامية، أصبحت البلديات التي تسيطر عليها الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحمل اسم "البلديات الإسلامية" واستبدلت النشيد الوطني الجزائري بالنشيد الخاص لدولتها الإسلامية المحتملة "لا إله إلا الله، محمد رسول الله، عليها نحيًا وعليها نموت، في سبيلها نجاهد وعليها نلقى الله.

غير أن مبادرة الانفتاح السياسي التي تبنتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988، ستعرف تعتراً بسبب سلوك ومواقف كل من الجبهة الإسلامية للإنقاذ من جهة، والسلطة السياسية من جهة ثانية. فالصدمة الناجمة عن نتائج انتخابات يونيو 1990 إضافة إلى سلوك الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي نحا نحو التصعيد وتسريع التغيير، جعل السلطة السياسية تتبنى أسلوباً يستهدف إضعاف مصداقية الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتوريطها في المشاكل الداخلية للبلديات واستغلال الانقسامات داخل جهاز قيادتها وخلق تشكيلات إسلامية كفيلة بمنافسة جبهة الإنقاذ لتفتيت قدرتها الانتخابية خلال الانتخابات التشريعية، كما تم اللجوء أيضاً إلى إعادة تقسيم الدوائر إلى حد كبير في الجنوب حيث القاعدة الانتخابية العريضة لجبهة التحرير الوطني، في حين أصبح هذا العدد قليلاً في الشمال حيث الوجود المكثف لأنصار الجبهة الإسلامية. فأضحى التفاوت والاختلاف في عدد الأصوات اللازمة لانتخاب نائب يختلف من ولاية لأخرى بنسبة واحد إلى عشرة، وبناءً على ذلك طالبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بإعادة صياغة القانون الانتخابي وبانتخابات رئاسية سابقة لأوانها. أمام رفض السلطة التراجع عن هذه الإجراءات، اختارت جبهة الإنقاذ اللجوء إلى أسلوب الإضراب العام أو العصيان المدني الذي اعتبرت في بيانها الداعي إليه "منزلة وسط بين العمل السياسي والعمل المسلح، فهما يتشابهان من حيث

الهدف المتشثل في إقامة الدولة الإسلامية لكنهما يختلفان من حيث وسائل عملهما، لأن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية للمجتمع في لحظة زمنية معينة هي التي تملي استعمال هذه الوسيلة أو تلك، فالعصيان المدني في مفهوم قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ هو استراتيجية متقدمة تجعل من العمل السياسي والنقابي لا يقتصر فقط على التنديد والاستنكار بتنظيم المسيرات وإصدار البيانات والقيام بالاضرابات المنقطعة، بل أداة لاستنفار العمال والأفراد وتعبيثهم ماديا ومعنويا "قلب النظام" بالمقاومة الشعبية وإقامة الدولة الإسلامية بناء على مشروع مجتسعي شامل وكامل.

على هذا الأساس ازداد حجم التعبئة وانتشرت المظاهرات في أغلب المدن الجزائرية لتبدأ قوات الأمن والمجموعات الراديكالية المنضوية تحت لواء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كجماعة "التكفير والهجرة" وجماعة "الجهاد" وفي 4 يونيو من نفس السنة حاولت قوات الأمن اقتحام أحياء بلكور وباب الواد التي تشكل المعقل الرئيسي لأنصار الجبهة الإسلامية، فازدادت حدة الاشتباكات والمواجهات مخلفة العديد من القتلى والجرحى، فحاصر الجيش العاصمة مساء يوم 5 يونيو وتم إعلان حالة الحصار وتأجيل الانتخابات التشريعية واستقالة حكومة مولود حمروش واستبدالها بحكومة أحمد غزالي وأعلنت جبهة الإنقاذ يوم 7 يونيو وقف إضرابها العام. في هذا المناخ المتوتر دعا علي بن حاج إلى ضرورة "تخزين السلاح" وهدد بإعلان الجهاد إذا لم ينسحب الجيش من شوارع المدن.

غير أن الإضراب العام الذي دعت إليه جبهة الإنقاذ قد انعكس سلبا على وحدتها الداخلية : فالبيان الذي أصدره مجلس الشورى لوقف الإضراب يوم 27 يونيو 1991 اعتبره عباسي مدني مجرد بيان كاذب مما جعل الخلافات التي كانت قائمة داخل الجبهة تتخذ منحى أكثر خطورة تمثل في إصدار مجموعة من أعضاء هذا المجلس بيانا يعلن صراحة ابتعادهم عن خط عباسي مدني وأساليبه. وقد اختار الجيش مرحلة التفكيك والانشقاقات داخل الجبهة

الإسلامية للإنقاذ كفرصة مواتية لاحتلال مقرها في العاصمة واعتقال زعيمها: عباسي ممدني وعلي بن حاج وإحالتهما إلى محكمة الأمن العسكري بتهمة التآمر المسلح ضد الدولة.

ولتجاوز هذه المرحلة حاولت الجبهة الإسلامية التمسك بخط أساسي في المقاومة حددت ثوابته في مؤتمر "باتنة" يومي 25 و26 يوليوز 1991 والمتمثلة في التشبث بزعامة عباسي ممدني وعلي بن حاج على رأس الجبهة وإعادة تشكيل مجلس الشورى والمكتب التنفيذي الوطني، حيث بدا واضحا تهيش التيار السلفي وتكريس هيمنة تيار "الجزارة" على الأجهزة القيادية للجبهة تحت زعامة عبد القادر حشاني ومحمد سعيد، الذي تزامن اعتقاله في 18 غشت 1991، بعد تعيينه ناطقا رسميا باسم الجبهة الإسلامية، مع حظر الجرائد الناطقة باسمها كجريدة "المنقذ" و"الفرقان" بتهمة نشر "نداءات للعصيان المدني والعنف" وإثارة "الجرائم ضد أمن الدولة". وبالرغم من الانقسامات والاختلافات داخل الجبهة حول الاستراتيجية التي يجب اتباعها فقد قررت هذه الأخيرة المشاركة في الانتخابات التشريعية في حين اختار الجيش عدم السماح "للخطا الذي ارتكبه الشاذلي بن جديد، أي إعطاء جبهة الإنقاذ الطابع الشرعي أن يرقى إلى أهدافه، فسنت بذلك المظاهرات منذ بداية الحملة الانتخابية. بيد أن أهم حادث في هذه المرحلة وهو قيام مجموعة "الطيب الأفغاني" بالهجوم على مركز كمار للحرس الحدودي وقتل العديد من الجنود عشية إجراء الدور الأول من الانتخابات التشريعية.

بعد مرحلة الصدام هاته بين الجيش والجبهة الإسلامية للإنقاذ، ذهب أغلب التوقعات إلى أن هذه الأخيرة لن تفوز بأكثر من 30٪ أو 35٪ من الأصوات : فجريدة ليبراسيون الفرنسية استنتجت عشية إجراء الانتخابات التشريعية، وهي في ذلك لا تختلف عن الجرائد الأخرى بمختلف اتجاهاتها، أنه يبدو هناك أي حزب من الأحزاب الموجودة يمكنه الحصول على الأغلبية غير أن النتائج التي أفرزتها هذه الانتخابات جاءت لتؤكد فوز جبهة الإنقاذ بـ 188

مقعداً في الدور الأول من مجموع 430 مقعداً، ولم تكن في حاجة إلا لثمانية وعشرين مقعداً لتسيطر على المجلس الجديد، مما فتح الباب واسعاً أمام باقي التشكيلات السياسية الأخرى كحزبي التحدي والتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية للمطالبة بإلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية.

لقد كانت الجبهة إذن قريبة من استلام السلطة بطريقة ديموقراطية، غير أن تبنيتها لاختيار العنف والمواجهة المباشرة مع السلطة من أجل تسريع إعلان الدولة الإسلامية، جعل المؤسسة العسكرية تضع حداً لهذه التجربة الوليدة، فاضطر الشاذلي بن جديد إلى تقديم استقالته التي لم تكن سوى بداية لتعديل شامل للمؤسسات بما فيها الشرعية الدستورية برمتها، فحل المجلس الوطني الشعبي من طرف الشاذلي بن جديد قبل امتقالته كان يستهدف خلق الفراغ المؤسسي الذي كرسه رئيس المجلس الدستوري برفضه تولي منعصب الرئاسة بالنيابة ومهد الطريق لإنشاء المجلس الأعلى للدولة تحت رئاسة محمد بوضياف.

انتهى المسلسل الانتخابي في الجزائر إذن وما صاحبه من عنف متبادل إلى إلغاء المسلسل الديموقراطي برمته وحل جبهة الإنقاذ الإسلامية في مارس 1992 وتقديم زعمائها إلى المحاكمة بتاريخ 27 يونيو من نفس السنة، حيث صدرت في حقهم عقوبات بالسجن تتراوح ما بين 12 سنة و4 سنوات بتهم مخلفة، ولتدخل الجزائر حلقة العنف المسلح الراهن بين الدولة والجماعات الإسلامية المسلحة.

التقرير الختامي لأشغال الندوة المنظمة

من طرف

مؤسسة محمد حسن الوزاني تحت عنوان :

"الديمقراطية في المغرب العربي :

تطلعات و آفاق وإنجازات"

يوسف الفاسي الفهري(*)

السيد الرئيس :

أيها السيدات، أيها السادة :

ليس من السهولة واليسر تقديم تقرير ختامي لأشغال ندوتنا العلمية التي يرجع الفضل في تنظيمها لمؤسسة محمد حسن الوزاني . فموضوع الندوة ، موضوع دسم ومتشعب ، كما أن العروض التي تفضل الباحثون بتقديمها والمناقشات التي أعقبتها ، من الصعب استعراض مضمونها بكيفية اختزالية أو تسطحية . لذلك اسمحوا لي في هذا المدخل إبداء بعض الملاحظات الأولية التي قد تساعدنا على ملازمة الإشكالات المطروحة واستجلاء المحاور الأساسية للندوة .

تتمثل الملاحظة الأولى في كون جل المساهمات ركزت على الحلول والأجوبة التي قدمها المرحوم محمد حسن الوزاني لمعضلة الديمقراطية في بلاد كانت ترزح تحت نير الاستعمار ومتشعبة بقيم الحضارة العربية الإسلامية .

(*) أستاذ ونائب القيدوم بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - فاس .

تتمثل الملاحظة الثانية في كون قضايا الديمقراطية التي عالجها المشاركون، لم تظل معلقة في سماء الفكر المجرد، بل تم إخضاعها للتجربة التاريخية والواقع المعيش لشعرب المغرب العربي.

أما الملاحظة الثالثة، فتتمثل في حرص المشاركين على جعل عروضهم تتسم بالطابع العلمي، محاولين رصد الإشكالات الديمقراطية بكيفية منهجية تروم استشراف المستقبل بعيدا عن كل نزعة تبشيرية أو تبريرية.

انطلاقا من هذه الملاحظات الأولية، يمكن تقسيم وتقويم التراكم المعرفي الذي حققته أشغال الندوة، وذلك من خلال المحاور التالية :

- (1) الديمقراطية كمفهوم علمي إجرائي
- (2) الديمقراطية كالتزام سياسي وقانوني
- (3) الديمقراطية كممارسة سياسية ومؤسسية
- (4) الديمقراطية كرهان حضاري

المحور الأول : الديمقراطية كمفهوم علمي إجرائي

إذا كان مفهوم الديمقراطية قد استعمل في الماضي القريب كأداة للصراع الإيديولوجي بين الكتلة الغربية والكتلة الشرقية، فإن انهيار الأنظمة الشيوعية أحدث قطيعة إبستيمولوجية فيما يخص التعريف العلمي للديمقراطية، فالتصورات والشعارات القديمة التي اعتبرت ديكتاتورية البروليطاريا كديف للديمقراطية الحق، تهشمت أمام العقل الغربي المتحفز الذي يؤمن بالتعددية وحقوق الفرد. لكن هل يعني انتصار النموذج الليبرالي وجود تطابق أو انسجام تام بين قيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان ؟ لقد كان الأستاذ عياض بن عاشور محقا عندما طرح إشكال التناقض الموجود بين مرجعيتين تستمدان جذورهما من مصادر متباينة. فالفكر الديمقراطي منذ انبجاسه في ظل الحضارة اليونانية القديمة استهدف أساسا بلورة مبادئ سياسية يمكن

اعتمادها كأساس لتنظيم الجماعة السياسية التوافق لضمان المساواة (Isonomie) بين أعضائها مع إقصاء العبد المسخر والأجنبي الدخيل ، أما المذاهب الليبرالية فإنها حرصت دائما على صقل مقولات تسعى لتقييد الحكم السياسي في مواجهة الأفراد المتمتعين بحقوق أصلية لا يمكن للدولة انتهاكها . بيد أنه على صعيد التجربة التاريخية لدول الغرب منذ الحرب العالمية الثانية ، يمكن التأكيد على أنه تم تجاوز التعارض بين المرجعية الديمقراطية وحقوق الإنسان كما يتجلى ذلك مثلا من خلال الدساتير الأوروبية التي تزوج بين سيادة الشعب وحرية الفرد من جهة ، وتحرص على تحديد الآليات المؤسساتية التي تضمن فصلا للسلط مع جعل الاقتراعات خالية من العيوب الذاتية والموضوعية التي قد تشوبها . ولعل هذا ما يفسر تفوق النموذج الغربي للديمقراطية على غيره من النماذج الأخرى ، كما نستشف ذلك من خلال العرض الافتتاحي الذي تقدم به الأستاذ نجيب بامحمد . فبذ المغرب لنظام الحزب الأول هو الذي جعله بمنأى من العواصف والأزمات التي تنخر كيان بلدان المغرب العربي ، ودولة مؤهلة لممارسة شكل من أشكال التناوب الحكومي الذي يعد شرطاً لا محيد عنه لإقرار الديمقراطية . ولقد كان محمد حسن الوزاني رحمه الله ، واعيا بضرورة تكيف مفهوم الديمقراطية كمرجعية كونية ، مع المعطيات التراثية والمعلية . فليس هناك تعارض بين مبادئ الحداثة الديمقراطية والمفاهيم الكبرى للفكر السياسي الإسلامي كالبيعة والشورى وأهل الحل والعقد . وهذه النزعة الاجتهادية التي انخرط فيها محمد حسن الوزاني انخرطا تاما ، كما سجل ذلك كافة المشاركين في الندوة ، جعلته يساهم بقسط وافر في جعل مفهوم الديمقراطية يكتسي قوة إجرائية في العالم العربي الإسلامي . فثن كانت هناك مواصفات كونية للنظام الديمقراطي المرتكز على مؤسسات وآليات دستورية معينة ، فإن تنوع سبل إقرارها وتعدد تجلياتها ، كما لاحظ الأستاذ أمين الزاهري ، يعد أمراً طبيعياً في عالم متعدد الثقافات . ويحكم أن كافة الدول التي تبنت هذا النظام ، تعترف بحق الشعب في تقرير مصيره السياسي ، فإن الاجتهاد من أجل جعله مستوعبا من طرف مجتمع معين له خصوصياته

الذاتية، يعد السبيل الوحيد لجعله واقعا حيا ينمو باستمرار، كما تدل على ذلك تجربة دول المغرب العربي منذ حصولها على الاستقلال فشعرب هذه الدول ناضلت من أجل تكريس قيم الديمقراطية، لكنها لم تنكر لهويتها الحضارية أو معتقداتها الدينية. ولعل هذا ما جعل محمد حسن الوزاني يدين نظام الحماية في المغرب، باسم المبادئ التحررية التي أعلنتها الثورة الفرنسية الكبرى. لقد اعتبر أن حركات التنصير التي قامت بها بعض الأوساط المسيحية في المغرب، هي بمثابة مصادرة لحرية العقيدة لأنها تستعمل وسائل الإغراء المادي لدفع المحتاجين والبؤساء إلى تغيير دينهم.

المحور الثاني : الديمقراطية كالتزام سياسي - قانوني

إن معركة الحصول على الاستقلال لم تنفصل عن معركة البناء الديمقراطي التي خاضتها الحركات التحريرية في المغرب العربي. فرجالات الحركة الوطنية كما سجل ذلك ذ. محمد حجي لم يفرقوا بين النضال بين الاستعمار والكفاح من أجل تشييد دولة عصرية تركز على مفهوم المواطنة. ولعل هذا ما يمكن ملامسته بكيفية جلية عند قراءة مقارنة لدساتير بلدان المغرب العربي التي ترجمت الأحلام التي كانت تراود المفكرين في تونس والمغرب والجزائر. وإذا كانت دساتير هذه الدول قد عرفت تعديلات منذ إقرارها، فإنها بقيت ملتزمة بمبادئ التنظيم الديمقراطي للسلطات العمومية. ويختصص السلطة القضائية بالذات، أبرز ذ. محمد الدباغ بكيفية لامعة، مدى مساهمتها في ترسيخ الحريات الفردية والجماعية في المملكة المغربية. وهذا ما تعبر عنه الاجتهادات الجريئة للقضاء الإداري، الذي لا يتردد في إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه لإنصاف المتضررين من الأعمال التعسفية، ووضع حد للشطط في المجال الضرائبي أو عند إجراء العمليات الانتخابية. وهذا ما يساعد على ضمان حقوق المواطنين في مواجهة الإدارة ويجعل التجربة المغربية نموذجية إن على صعيد التشريعات المعسول بها أو على صعيد الحماية القضائية للمواطنين والتي كان محمد حسن الوزاني سباقا للمطالبة

بإقرارها وجعلها فعالة لتفادي الظلم والاستبداد . فدولة الحق في تصوره لا تختزل وجود برلمان منتخب أو مراقبة الحكومة ، وإنما تستلزم أيضا تدعيم قضاء مستقل ونزبه يستجيب لمتطلبات الديمقراطية باعتبارها ممارسة سياسية ومؤسسية .

المحور الثالث : الديمقراطية كممارسة سياسية ومؤسسية

إن الديمقراطية ليست مجرد قيم دستورية أو خطابات تمجد إرادة الشعب ، وإنما هي بالضرورة مسلسل تاريخي يؤدي إلى إفراز سلوكيات ومؤسسات قادرة على جعل الحكم متداولاً بين المواطنين . لذلك حاول جل المشاركين في هذه الندوة الدولية استنطاق واقع الديمقراطية في دول المغرب العربي من منطلق نقدي يسمح بتقويم تجربة كل دولة على حدة . وأبرز مفارقة يمكن ملامستها بهذا الخصوص ، هو كون المغرب استطاع تحقيق مكتسبات ديمقراطية هامة بالمقارنة مع الجزائر وتونس ، رغم أن دساتيره تحتوي على مكونات تراثية لا تجعل من الملك حاملاً فقط لقب أمير المؤمنين ، وإنما أيضا ممثلاً أسمى للأمة وضامناً لوحدها السياسية . وهذا الاختيار الاستراتيجي الذي يستجيب لتصورات رجالات الحركة الوطنية المغربية وعلى رأسهم محمد حسن الوزاني الذي آمن بمزايا ملكية دستورية تستمد قوتها من التربية الدينية والمشروعية التاريخية ، يفسر لحد كبير تطور المسلسل الديمقراطي في المغرب . فإذا كانت الجزائر قد عرفت انتكاساً للديمقراطية وحقوق الإنسان بسبب تسلط العسكر على السلطة كما أوضح ذلك ذ . عبد العزيز برضوان ، فإن تونس بدورها لم تستطع إنجاز قفزه ديمقراطية خلال عهد بورقيبة ، رغم وجود إرادة تحديثية للقوانين المنظمة للأسرة والنظام التعليمي . أما الأسباب التي جعلت هذه الإصلاحات تبوء بالفشل ، فتتشكل حسب الأستاذ محمد كروفي كون المجتمع التونسي لم يكن مستعداً لاحتضانها من جهة ، ولكون الحكام التونسيين اعتبروا المعارضة بمثابة قوة هدامة تسعى فقط لنشر الفوضى وتقويض دعائم الدولة من جهة أخرى . وخلافاً لهذا النهج ، سعت الطبقة

السياسية في المغرب ، إلى تعزيز ثقافة الحوار واعتقاد أسلوب التوافق لمواجهة التحديات الكبرى التي يواجهها كل بناء ديمقراطي متين . ولقد ساهم محمد حسن الوزاني بقسط وافر في بلورة تصور واقعي للمجتمع الديمقراطي المنشود ، من خلال رفضه لاستبداد الأغلبية ولو كانت منبثقة من الاقتراع العام . وهذا ما يفسر المكانة المركزية التي يحتلها مفهوم الشورى عند هذا المفكر كما لاحظ ذلك الأستاذ أمين زاهري ، وإلحاحه على دور أهل الحل والعقد في الحيلولة دون سيادة الغوغائية في المجال السياسي كما أوضح الأستاذ محمد طوزي . فمساوى الاقتراع العام جعلت محمد حسن الوزاني يطالب بعدم تقليد الغرب في مجال النظام التمثيلي وضرورة تكوين الحكومة من النخبة المختارة التي تستمد ثقتها من الأمة وجمالة الملك . وهذا الإيمان الراسخ بالدور الطلائعي " لنخبة الحق والعسل " يستمد مصدره من الفكر السياسي الإسلامي الذي أكد على ضرورة اضطلاع الفقهاء بدور إرشادي وإسداء النصيحة للأمر كما أبرزت ذلك الأستاذة نجية بن يوسف . فمن أجل إنقاذ البلاد من مآهات الأزمة السياسية التي كانت تشهق فيها منذ الإعلان عن حالة الاستثناء سنة 1965 ، نادى محمد حسن الوزاني بنظرية الثورة الباردة من أعلى التي تتعارض مع اللجوء إلى استعمال العنف ، وتستهدف تغيير الفكر السائد لما فيه مصلحة الفرد والأسرة والمجتمع ، كما شرح ذلك الأستاذ علي حسني . فلا سبيل للخروج من التخلف بواسطة الوسائل العادية والبطيئة التي اعتسدت أقطار أخرى ، وإنما ينبغي نهج إصلاحات جذرية تستجيب لمطامح الحركة الوطنية وإرادة المؤسسة الملكية . ذلك أن الديمقراطية في تصور محمد حسن الوزاني رهان حضاري كبير لا يمكن كسبه بدون تعبئة كل الطاقات التواقفة إلى الانعتاق من أسر التقاليد البالية والشعارات الديماغوجية .

المحور الرابع : الديمقراطية كرهان حضاري

إن الديمقراطية الحق ، لا توفر فحسب منابر للتعبير عن إرادة المواطنين ، ولكنها تشكل الانطلاقة الحقيقية لجعل هؤلاء واعين تماما بحقوقهم ومستعدين

للدفاع عنها في ظل مجتمع تعددي يؤمن بالحرية الفردية . لذلك اعتبر محمد حسن الوزاني أن استرجاع المغرب لسيادته دون إقرار الديمقراطية ، هو ضرب من العبث لأن الاستقلال الوطني الحقيقي يستلزم تمتع الشعب بحرية اختيار نظامه في الحكم كما أوضح ذلك الأستاذ أمين الزاهري .

بيد أن الديمقراطية ليست مجرد نتاج لحركة النضال من أجل الاستعمار وإنما هي الشجرة الناضجة لمسيرة طويلة من الآلام والمعاناة ، هدفها الأعلى تربية المواطن وجعله حرا وقادرا على تحمل مسؤولياته . فالعمليات الانتخابية لكي تكون أداة صالحة للتعبير عن إرادة الشعب ، ينبغي أن تقتن بتأهيل المواطن من أجل ممارسة حقه في اختيار ممثليه ، باعتبار أن الأمر لا يتعلق بإجراءات تقنية صرفة وإنما بفعل سياسي له أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية حسب محمد حسن الوزاني . فلئن كان هذا السياسي المحنك قد انتبه لأهمية الشروط القانونية التي تحكم في الانتخابات ، فإنه بلور تصورا طلائعيا للدور الذي يجب أن تضطلع به في بلاد لازالت تعاني من الأمية والفقر ، كما أبرز ذلك الأستاذ محمد الدفالي . وهذا ما يفسر إيمانه بمزايا البناء التدريجي للديمقراطية وضرورة اضطلاع النخبة السياسية بوظيفتها التنويرية . وهنا يتجلى بالذات راهنية فكر محمد حسن الوزاني ، الذي أدرك مبكرا بأن تحديات العولمة التي برزت ملامحها الأولى مع اكتساح الاستعمار لرُبوع العالم ، تستلزم تشييد دولة للحق تقوم على أسس متينة تضمن حماية الحرية الفردية في مواجهة السلطة الحاكمة كما جاء في عرض الأستاذ محمد الطوزي . لقد آمن محمد حسن الوزاني بالمبادئ الليبرالية التي تحول دون تحول الديمقراطية إلى أداة طيعة بين أيدي الأغلبية العديدة التي يفرزها الاقتراع العام ، ودفاعه المستبست عن حقوق الأقلية المعارضة ، جعلت منه "نورا وضاء" لكل الفعاليات التي تتوق إلى بناء نظام ديمقراطي منفتح على الوعود الكبرى التي يزرعها كل مجتمع تعددي يؤمن بقيم حقوق الإنسان ومتطلع دائما إلى تحقيق الأفضل .

الطف الأمانى في تأبين محمد بن الحسن الوزاني

لم تنزل في القلوب مناً مقيماً
 وأقيست ذكراك تنفث عطرا
 إن ذكرنا الكرام في كل وصف
 حسدت فضلك الزعامة عُمرأ
 وطنياً عُرفت شورى تنادي
 وكفى أمرهم لدى الذكر شورى
 قُست بالعقل والبصيرة تُعلي
 ظل دهرأ من الدخيل يعاني
 وبك العزم في المواقف يسطو
 فتصدت للدخيل مُعيداً
 كلما صحت بالتحير ضاقت
 باليراع البليغ حررت شعبا
 فتسلست رفعة القدر حتى
 وبصدق النضال خلفت مجدا
 وبفضل الكفاج خلدت ذكرا
 ومن المركبات خوَّلت صدرا
 فقضيت الحياة برأ رؤوفا
 تبسط الرفق للمكابر حلسا
 وإلى جانب الشهامة تُبدي
 ولطبع صفا رزقت مُحيا

مثل ما كنت في الحياة زعيما
 بات يسري مع التسييم نسيما
 كنت أعلى الكرام برأ كـريما
 كنت فيها تضئ بدرأ تميما
 مُخلصاً ثابتاً وقوراً حكيما
 وبها القسط في البرية شيما
 وطن الأند بالجهانة سيما
 مُخزيات الأذى ويصلى جحيسا
 لم تغيّر لدى الصعاب أديما
 كيده للحمي عليه وخيسا
 عنه أرض الحمى وبات سقيما
 وأنرت الدجأ وكان بهيما
 لسنّا (الفرقدين) كنت نديما
 مـشمخراً على (السناك) أقيما
 وثناء مسدى الليالي أديما
 ضمّ قلبا من الحقود سليما
 لم يكن في الحسى لديك خصيما
 فيرى الخصم منك خلاً حسيما
 جانباً للقاء أرق مضيما
 جملكته التقي أغرّ وسيما

منه بشرٌ يلوح واليسن يبلو
 فإذا ما الحسام عني طواه
 شرفُ النفس لم يدعك مُريباً
 فتسرفعت عن غدارة دنيا
 وحسرت الزمان حُراً نقياً
 لست ترضى استقلال شعب أبي
 كل مُستأثر به مُستبد
 هذه صرخة من الحق دوت
 هذه فكرة سست وتجلت
 طببت نفساً محمداً أنت يابن
 آل وزان طببت فيهم نجاراً
 لم يزل حزننا عليك مقيماً
 لم يكن موتك المعجل صيناً
 لم نذق بعدك الحياة هناء
 وبكاك القرين دمعاً مُوشأ
 وبذكراك ريق العهد نُحبي
 عشت شهما على النفوس عزيزا

وحباه الاله سَعداً مُقيماً
 كان ربّي له ولياً رحيماً
 ترتضي بالنفاق عيشاً دميماً
 زهرها ينتهي غُشاء هشيماً
 مطمئناً على الرضا مستقيماً
 أن يكون الكيان فيه عقيماً
 فهو مستعمر يكون غشوماً
 منك أرسلتها تروع الظلوماً
 وعلى غيرها الهدى لن يقوموا
 الحسن المصلح الزعيم العظيماً
 وزكا المتقى وصاد صميماً
 دائماً في الحشا يحز أليماً
 كان رُزأً وكان خطباً جسيماً
 ولبسنا الحياة ثوباً رديماً
 مثل دُرّ يروق عقداً نظيماً
 ونحني للمجد عهداً قديماً
 وغداً في الجنان تبقى نعيماً

الشاعر الأصيلي

محمد أحمد اللواح

موجز حياة محمد حسن الوزاني

- ولد بفاس (المغرب) في يناير 1910.

دراسته الابتدائية والثانوية :

- دخل وهو صغير الكتاب القرآني سيدي خيار (ساقية الدمناتي بفاس).
- سجل بمدرسة اللطفيين ليتلقى تكويناً عصبياً ويتعلم اللغة الفرنسية.
- بعد نجاحه في الشهادة الابتدائية دخل ثانوية مولاي إدريس بفاس حيث بقي أربع سنوات.
- كان يتابع دروساً عربية خاصة نمت معلوماته الدينية والعقدية.
- بعد إنهاء دراسته بثانوية فاس التحق بلمسي غورو بالرباط ومكث به عامين كان يقيم أثناءهما بداخله الفرنسيين.
- قبل إنهاء دراسته الثانوية سافر إلى باريس حيث هيا البكالوريا في لمسي شارلمان.

دراسته العليا :

- انخرط سنة 1927 في المدرسة الحرة للعلوم السياسية التي كان أول خريج مغربي منها.

كما درس في :

- كوليج دوفرانس.

- وبمعهد الصحافة.

- وبمدرسة اللغات الشرقية.

- في أثناء مقامه بباريس عمق معلوماته في السياسة الدولية بإقباله على دروس التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي التي كانت تنظمها مؤسسة "كارنيجي للسلام".

نشاطاته الثقافية والسياسية :

1927 - شارك في تأسيس جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين، وهو عضو في مكتب هذه الجمعية.

1928 انتخبه الجمع العام للجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين المنعقد بباريز في 16 ديسمبر 1928 أميناً عاماً للجمعية. ومحضر المداولات مكتوب وموقع بخط يده. وقد قام خلال هذا الجمع بمدخلة هامة دعا فيها شباب أقطار المغرب الثلاثة إلى التآزر والاتحاد.

1928 - نظم بتعاون مع بعض الطلبة العرب بباريز إرسال أول بعثة من الشبان المغاربة لمتابعة دراستهم بمدرسة النجاح في فلسطين.

1929 - شارك مشاركة فعالة في تأسيس جمعية الاتحاد العربي بباريز التي كان أول رئيس لها هو محمد صلاح الدين الذي أصبح فيما بعد وزير الشؤون الخارجية في حكومة النحاس باشا بمصر. وانخرط عضواً في جمعية "كوكب الشمال الأفريقي" التي أسسها معصالي الحاج سنة 1926.

1929 - (سنتبر) علم أثناء مقامه بفاس بهدم مسجد سيدنا عمر بفلسطين من طرف القوات الإنجليزية بتعاون مع الصهاينة، فنظم احتجاجاً في شكل عريضة أمهرت بآلاف التوقيعات ووجهت إلى الوزير الأول البريطاني. وقد تعرض بصفته المحرك لهذه العريضة إلى حملة من طرف الصحافة الاستعمارية.

1929 - (نونبر) بعد أن أقام مدة ببرشلونة، غادر هذه المدينة متوجهاً إلى باريز لإتمام دراسته.

1930 - أنهى دراسته العليا بباريز ورجع إلى المغرب.

- نظم قراءة "للطيف" بعد صلاة الجمعة بالقرويين بفاس، وخرج على رأس مظاهرة شعبية في الشوارع احتجاجاً على صدور الظهير البربري (16 ماي 1930).

- على أثر هذه المظاهرة جلده الباشا ابن البغدادي، وحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر قضاها في تازا.

- وبعد خروجه من السجن ألزم بالإقامة الإجبارية بفاس.

- ولم يتمكن بسبب السجن والإقامة الإجبارية من حضور المؤتمر الأول لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين المنعقد بتونس يوم 20 غشت 1930.

1931 - غادر المغرب متوجهاً إلى فرنسا بعد أن حصل على جواز سفر لا تتجاوز مدة صلاحيته شهرين.

- نشر بتعاون مع أصدقائه بباريز كتاباً بعنوان: "عاصفة على المغرب، أو أخطاء سياسة بربرية" بتأييد من الأوساط الفرنسية المعارضة للسياسة الاستعمارية للحكومة.

1932 - (14 مارس) ألقى محاضرة بباريز عن "مولاي الحسن (الأول) أبي النهضة المغربية".

1932 - أقام في جنيف حيث تعاون مع الأمير شكيب أرسلان، ونشر مقالات في مجلة "الأمة العربية" "La Nation Arabe".

- اضطر إلى مغادرة سويسرا بسبب نشاطاته السياسية.
- توجه إلى مدريد حيث شارك في تأسيس "الجمعية العربية - الإسلامية" (ان 1932).
- أقام في سبتة وتطوان (سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر 1932) حيث اتصل بالوطنيين
عربية في الشمال ونسق معهم برنامجاً للعمل >
- 1932 - (جوي) شارك في باريز مع روبر جان لونكي في تأسيس مجلة
رب" وكتب فيها بانتظام مقالات مهمة.
- 1932 - (ديسمبر) توجه إلى مدريد حيث تحادث حول العلاقات السياسية
نافية مع القادة الجدد للجمهورية الإسبانية.
- 1933 - (يناير) رجع إلى فاس ماراً بطنجة. فقام برحلة عبر المغرب نظم خلالها
ماعات ومظاهرات في فاس، والخميسات، والدار البيضاء.
- 1933 - (4 غشت) أصدر في فاس الجريدة الشهيرة "عمل الشعب" بالفرنسية.
- 1933 - (19 - 23 شتنبر) قام في فاس بتهيء المؤتمر الثالث لجمعية طلبة شمال
يا المسلمين الذي منع في آخر لحظة.
- 1933 - (8 ديسمبر) بعد أن خجرت المحكمة العدد 18 من عمل الشعب،
ر محمد حسن الوزاني جريدة "إرادة الشعب" وقد أعطى محمد حسن الوزاني
يس جريزة "عمل الشعب" و"إرادة الشعب" الحركة الوطنية المغربية سلاحاً خطيراً
لأ في نفس الوقت لتحقيق المطامح المغربية. بفضل هذه الجرائد تمكن المغاربة من
شاف حقوقهم إزاء الحماية، وبعض الحقائق لمبرراتها.
- 1934 - (مارس) حضر محمد حسن الوزاني بفاس في مؤتمر الاتحاد المغربي
معة حقوق الإنسان والمواطن.

- 1934 - (ماي) اتهام (عمل الشعب) بالتعريض على الشعب ومنعها من الصدور فكان ذلك رجوعاً إلى سياسة الحق والقمع.
- 1934 - حضر محمد حسن الوزاني مؤتمر الحزب الاشتراكي الإسباني، ووجه إلى أصدقائه الفرنسيين تقريراً كاملاً عن أشغال هذا المؤتمر.
- 1934 - (18 شتنبر) حضر محمد حسن الوزاني الجمع الكبير الذي أقامته الرابطة ضد الإمبريالية للتشهير بالضغط الواقع في تونس.
- 1934 - (فاتح ديسبر) كان محمد حسن الوزاني ثاني اثنين قدما "برنامج الإصلاحات المغربية" إلى الحكومة الفرنسية في باريس. وهو أحد المحررين الرئيسيين لهذا البرنامج.
- 1934 - (28-30 ديسبر) حضر محمد حسن الوزاني في بروكسيل المؤتمر العالمي للرابطة ضد الإمبريالية.
- 1935 - (11 يناير) حضر محمد حسن الوزاني تجمعاً هاماً لعمال شمال أفريقيا نظمته "الإغاثة الحمراء" في مقرها بشارع ماتيران - موزو بياريز.
- 1935 - (مارس) أصبح محمد حسن الوزاني، إلى جانب عدد من الصحفيين من بينهم جان لُونكِي، عضواً في اللجنة المؤقتة لجامعة الشعوب المستعمرة، برئاسة أندري بيرطون.
- 1935 - (2 ماي) حضر محمد حسن الوزاني في باريس، إلى جانب جزائريين وتونسيين وسوريين، وهندو حسيين، وملغاشيين، اجتماعاً نظمته لجنة الشباب ضد الحرب والفاشية، بحثت دراست مسألة مقاطعة المنتجات الفرنسية وبخاصة في شمال أفريقيا.
- 1936 - (31 ماي) حضر محمد حسن الوزاني المؤتمر الوطني للحزب الاشتراكي (S. F. I. O) فوزع على المؤتمرين والصحفيين المطالب المغربية في منشورين بعنوان: "نداء الشعب المغربي إلى حكومة الجبهة الشعبية".

1936 - (غشت) استقبل محمد حسن الوزاني بفاس على التوالي دافيد روسي، وروبير جان لُونكِي، وليو وأنثِير، وروبير لُوزُو (نقابي ثوري) الذين جاؤوا لبحثوا معه إمكانية إعانة الحركة الوطنية المغربية للجمهورية الإسبانية ضد فرانكو. فهياً الوزاني مع أصدقائه برنامجاً للمساعدة وتوجه صحبة عمر بن عبد الجليل إلى برشلونة حيث قدم بنجاح إلى الحكومة الجمهورية أطروحات الوطنيين المغاربة. وهياً مع الجماعة الوطنية الدولية (Confédération Nationaliste Internationale) مخططاً للتعاون.

لم ترد الحكومة الجمهورية أن تطبق الاتفاقات المبرمة إلا بموافقة الحكومة الفرنسية للجهة الشعبية، لكن للأسف عارض ذلك ليون بلوم.

وبعد أن أقام محمد حسن الوزاني مدة بإسبانيا توجه إلى باريز في محاولة لإقناع الحكومة الفرنسية لكن بدون جدوى.

1936 - (2 نونبر) رجع محمد حسن الوزاني من فرنسا وألقى خطاباً في مؤتمر كتلة العمل الوطني بفاس استعرض فيه نتيجة سفره إلى فرنسا ومساعدته لدى حكومة الجهة الشعبية. ولم يخف خيبة أمله الكبرى على إثر موقف الحكومة، وفكر في العمل المباشر بالمغرب بعدما اقتنع بأن على المغاربة ألا يعتمدوا إلا على أنفسهم. وهيث حينئذ عدة مظاهرات من طرف كتلة العمل الوطني.

1936 - (14 نونبر) مُنع تجمع في الدار البيضاء حول حرية الصحافة، وأوقف محمد حسن الوزاني بتهمة كونه المحرض على الاضطراب المستوحى من روبر جان لُونكِي. وقد وقعت حركات احتجاج في عدة مدن بالمغرب، تلتها عمليات اعتقال عدد من المناضلين. ولأجل تلطيف الجو عمدت سلطات الحماية إلى إطلاق سراح محمد حسن الوزاني ورفاقه ورفع الإجراءات القمعية عن الصحافة الوطنية.

1937 - وقع في هذه السنة انشقاق في حظيرة كتلة العمل الوطني على إثر خلافات تتعلق بالبرنامج السياسي والبنيات المكونة للمنظمة. وانبثق عن هذا الخلاف حركتان : "الحزب الوطني"، و"الحركة القومية" ذات الاتجاه العصري الديمقراطي

بزعامه محمد حسن الوزاني، التي كان لها من الصحف: "عمل الشعب" باللغة الفرنسية، و"الدفاع" باللغة العربية.

ساندت الحركة القومية بصحيفتيها الملتزميتين أعمال الاحتجاج المترتبة عن حوادث مكناس (2 شتنبر 1937) بسبب تحويل مياه وادي بوفكران، وحوادث مراكش (24 شتنبر 1937) التي أثارها البياز أثناء زيارة رمادي والجنرال نويس إلى هذه المدينة.

وقد وقع حجز العددين 51 و52 من "عمل الشعب" المخصصين لهذين الحدثين. وفي خضم موجة من القمع والاعتقالات ألقي القبض على محمد حسن الوزاني، ونُفي بظهير نونبر 1937 حيث طال نفيه تسع سنوات.

1937 - 1946 - نُفي محمد حسن الوزاني الذي ابتداءً في مستهل نونبر 1937 وانتهى في متم ماي 1946.

1946 - أسس محمد حسن الوزاني "حزب الشورى والاستقلال" بزعامته كأمين عام للحزب. ووضع لحزبه أهدافاً يمكن تلخيصها فيما يلي :

"إن حزب الشورى والاستقلال، كما يدل عليه اسمه وهو الحزب، الديمقراطي المغربي الحق، وهو بطل إقامة ديمقراطية بالمغرب لفائدة الشعب المغربي. إن الكفاح الوطني من أجل الاستقلال في نظر الحزب، كان وما زال مرتبطاً ارتباطاً لا ينفصم بالكفاح من أجل إقامة ديمقراطية في إطار ملكية ليبرالية دستورية. لذلك فإن الاستقلال في نظر الحزب ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحرير البلاد وجعلها من جديد مالكة زمام أمر مستقبلها، وذلك ما لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة مجتمع حر ديمقراطي. وهكذا فإن الديمقراطية تظهر كالمحتوى لكل سيادة الأمة واستقلالها.

"ومنذ الاستقلال تأكدت رسالة الحزب الديمقراطية كعملية خلاص وطني، وكعسل ملح أساسي وحاسم حياة البلاد ومصير شعبها.

ولكي يقوم الحزب بمهمته جند جميع العناصر الحية في الأمة. هذا التجنيد الضروري لقيادة النضال الديمقراطي للشعب المغربي. إن القوى الحركة الأساسية في

هذا النضال لهي طبقات الكادحين والفلاحين، وأهل الفكر، والمثقفين، والبرجوازية الصغيرة، وعلى العموم جميع الأفراد والجماعات المقتنين بالمثل العليا والأهداف القومية، الذين يضعون مصلحة الأمة فوق كل شيء.

إن خصومنا الأساسيين، فضلاً عن الاستعمار وعملائه في البلاد، لهي الإقطاعية والديكتاتورية بهجيم أشكالها. وإن المهمة الرئيسية والأولى لحزبنا لتتمثل في تنسيق النضال الديمقراطي على المستوى الوطني بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، مع كفاح العمال والفلاحين والمثقفين والشبان والنساء وجميع أفراد الشعب على جميع الواجهات الضرورية، وبالأساس على الواجهة الإيديولوجية، والواجهة الاجتماعية، والواجهة الاقتصادية.

إن المنطلق العام للحزب هو أن يحول المغرب المضطهد سياسياً والمستغل اقتصادياً إلى مغرب حر في سياسته مزدهر في اقتصاده. كما يجب كذلك أن يتحول المغرب الجاهل والمتأخر إلى مغرب عالم متقدم، ولتحقيق كل ذلك يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المبادئ الثلاثة التالية: الاستقلال، الديمقراطية، سعادة الشعب".

لم ينقطع محمد حسن الوزاني منذ رجوعه من المنفى عن الكفاح لتحقيق الأهداف التي رسمها لحزبه. ففي جريدة "الرأي العام" التي أسست في أبريل 1947، كتب بانتظام في افتتاحياتها الشهيرة "بالغمرات" مقالات أساسية تناول فيها مختلف موضوعات الساعة الوطنية والدولية، سواء ما يهم السياسة والاجتماع والاقتصاد. وإن مقالاته الطويلة تعد دروساً حقيقية في علم السياسة.

1946 - (غشت) رفض محمد حسن الوزاني جميع الإصلاحات التي اقترحها المقيم العام إيريك لاون في خطابه يوم 22 يوليو 1946 وعارض في مشاركة الوطنيين المغاربة في مجلس شورى الحكومة.

1947 - (شتنبر) حرر محمد حسن الوزاني مذكرة 23 شتنبر 1947 المقدمة إلى الحكومة الفرنسية التي كانت موضوع محادثات رسمية بين حزب الشورى والاستقلال والمقيم العام بالرباط من أجل تسوية المشكل الفرنسي - المغربي على

أساس إلغاء الحماية واسترجاع السيادة الوطنية وانتخاب مجلس وطني تكون مهمته الأولى إعطاء المغرب دستوراً قائماً على أساس ملكية دستورية، وقد ترأس وفد الحزب في هذه المحادثات.

1951 - (أبريل) كان محمد حسن الوزاني أحد المؤسسين للجهة الوطنية المغربية التي وُقِعَ ميثاقها في طنجة من طرف ممثلي الأحزاب الوطنية المغربية.

1951 - (غشت - 1957 يناير) هاجر محمد حسن الوزاني عن طواعية إلى الخارج فتوجه إلى عدد من البلدان لشرح القضية الوطنية والدفاع عنها (الشرق الأوسط، الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، البرتغال، سويسرا، باكستان، الهند، أندونيسيا)، وحضر دورات الأمم المتحدة بباريس (قصر شايو)، ونيويورك.

- شارك كعضو مؤسس للجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة التي كان الأمير محمد عبد الكريم الخطابي رئيساً لها مدى الحياة.

- مثل حزب الشورى والاستقلال لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة.

- حضر كسثل للحركة الوطنية المغربية في مؤتمر باندونك (إبريل 1955).

- قام من لوزان بتفسير المحادثات التي أجراها وفد حزب الشورى والاستقلال في إيكس ليان (غشت 1955) نظراً لكون التراب الفرنسي كان محظوراً عليه.

- أقام في باريس بعد رجوع جلالة الملك محمد بن يوسف إلى فرنسا لمتابعة المفاوضات الفرنسية المغربية.

- رجع إلى المغرب بعد ذلك. ولما كان يعتبر أن استقلال بلاده لم يكن غاية في حد ذاته، فإنه اتجه منذ ذلك الحين لإقامة ديمقراطية حقيقية، وقد حدد هو نفسه المهام التي كانت تنتظره بقوله : كان همنّا الوحيد منذ ثلاثين سنة هو تحرير المغرب والدفاع عن وحدة ترابه، ويمكن أن نقول إن هذا الهدف تحقق جزئياً. وقد بقي الآن أن نتم وحدتنا ونكمل استقلالنا. وقد كان حزب الشورى والاستقلال ينادي دائماً، إلى جانب الكفاح من أجل التحرير، بإعطاء الشعب المغربي تربية ديمقراطية حتى يتيسر له عند تحرير البلاد أن يسيّر دفة شؤونه الإقليمية والوطنية بهصفة حازمة.

"وإن أول ما أهتم به الآن - يقول محمد حسن الوزاني - أن أتوجه بكليتي إلى إقامة أنظمة ملكية دستورية بكيفية عاجلة. وإن جلالة السلطان يحبذ هذا النوع من الحكم.

"ثم لا بد من أن أستأنف الاتصال مع الجمهور المغربي والعاملين في حزبي وسيكون دوري هو تربية هذه الجماهير لأنبئها إلى الطامعين في استغلالها.

إن رسالتنا الأولى هي إبراز شخصية المواطن المغربي وتحريره من المركبات والعقد النفسية التي تحول دون نمو الشخصية، ولذلك وجب التوجه إلى الشعب لفهم مطامحه والتغيب عن أمراضه لنجد لها العلاج الناجع.

"هذا وإن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الآن تتطلب الاستعجال أكثر من غيرها، فيجب الكشف عن الحلول الملائمة لها.

"وعلى المغرب أن يجند ثرواته وقواته البشرية لخلق رفاهية اقتصادية في صالح جميع سكان المغرب، يجب علينا أن نقوم بكل مجهود لرفع موردا الوطني وعضان توزيعه توزيعاً عادلاً، فلا ننس أن اقتصادنا - خلال فترة الحماية - كان اقتصاداً استعمارياً لم يستفد منه إلا الأجانب وبعض الاقطاعيين الذين تحالفوا مع النظام السالف. إن الشعب المغربي مازال ينتظر تسوية المظالم التي ذهب ضحيتها، وإنني منذ الآن سأجتهد لتحقيق هذا البرنامج".

وهكذا فإن محمد حسن الوزاني لم يكن يكافح لإقامة ديمقراطية سياسية فحسب، ولكن أيضاً لإقامة ديمقراطية اجتماعية. ألم يصرح في تجمع بالدار البيضاء في يناير 1957 بقوله :

لقد كافحنا دائماً منذ تأسيس حزب الشورى والاستقلال لإقامة نظام ديمقراطي. هذا النظام الديمقراطي ليس نظاماً سياسياً فحسب، ولكنه أيضاً نظام اجتماعي. إن حالة الفلاح والعامل تفرض علينا مراجعة مفاهيمنا الاجتماعية من أجل ابتكار توزيع جديد ومنصف لثروات البلاد وفق طريقة حديثة وعادلة".

لابد إذن من إعطاء مكانة لحياة كريمة للطبقة العاملة، لأن عالم الشغل عندما كان يكافح من أجل الاستقلال والحرية، كان ينتظر من هذا الكفاح العدالة ورغد العيش".

- كان الوزاني يتابع بكيفية موازية معركة التحرير الوطني، ويطالب "بوحدة أجزاء البلاد. فأراضي سبتة ومليلية، وإفني، ووادي الذهب، مثل كولومب بشار، والقنادسة، والطاوس، وتيندوف وموريطانيا يجب أن ترجع أراضي مغربية، ويجب أن نستعمل كل الوسائل لتوحيد بلادنا".

- نهاية 1957، ترأس محمد حسن الوزاني الوفد المغربي في المؤتمر الأفريقي الآسيوي المنعقد في القاهرة، وعين عضواً في المجلس الوطني الدائم لهذا المؤتمر.

1957 - 1959 - أقام مرات عديدة في كل من الشرق الأوسط وسويسرا.

1959 - سمي عضواً في مجلس الدستور المغربي، ولم يحضر قط جلسات هذا المجلس.

1959 - (غشت - شتنبر) انفصل بعض أعضاء المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال عن الحزب ليؤسسوا مع المهدي بن بركة "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" مستوحذين على جريدة "الرأي العام" ومطبعة أمل. فجمع محمد حسن الوزاني مؤتمراً بفاس في 1 و 2 يناير 1960، وغير اسم حزب الشورى والاستقلال فأصبح يسمى حزب الدستور الديمقراطي، وأصبحت جريدة "شورى الرأي العام" الناطقة باسمه.

1961 (يونيو) - سمي محمد حسن الوزاني وزيراً للدولة، وبعد بضعة أسابيع قدم استقالته. وبصفته وزيراً للدولة ترأس الوفد الرسمي المغربي في المؤتمر التأسيسي لدول عدم الانحياز بالقاهرة، وفي مجلس الدفاع المشترك العربي.

1964 - انتخب محمد حسن الوزاني نائباً عن مدينة وزان في أول برلمان مغربي.

- وأصدر جريدتين سياسيتين : "الدستور" 1962، "السياسة" 1967، وكان رئيس تحريرهما. وفيهما كان يعرض أفكاره، سواء فيما يتعلق بالمسائل الوطنية أو الدولية.

1971 - (يوليو) - أصيب محمد حسن الوزاني بجروح في حوادث الصخيرات، وبترت يده اليمنى. ومنذ ذلك الحين أمتست حالته الصحية تتدهور واضطر إلى الإقامة للاستشفاء عدة مرات بالمغرب وبالخارج. وإذا كانت جراحه وأمراضه قد أصابته بكثير من الضعف فإنها لم تؤثر إطلاقاً على معنوياته ونشاطه وقدرته على العمل. فقد تابع عمله السياسي بعقد اجتماعات عبر أنحاء المغرب يشرح فيها مواقفه بالنسبة للوضعية السائدة آنذاك. وقام بكتابة التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية.

أما مواقفه السياسية تجاه المشاكل المغربية منذ 1971 فيمكن أن تلخص كما يلي:

1 - على الصعيد الداخلي :

أ - السياسة العامة : كان يرى أن المغرب يواجه آنذاك أكثر من ذي قبل وضعية داخلية عميقة التردّي في الفساد والإفلاس، بل متوترة ومهددة بالانفجار.

لكن المسؤولين وأسفاه يدون وكأن ليس لهم أي شعور بالأخطار التي تخفيها وبالتهديدات التي تتعرض لها البلاد. فالمغرب فيما يروجون، يتمتع بأفضل صحة وسلامة كأن كل شيء فيه يسير على أحسن ما يرام.

غير أن الوضعية الداخلية تظل متأزمة وعرضة للانهار. ومما لا شك فيه أنها وضعية أزمة تهدد في كل وقت بالانفجار. وإذا كان صحيحاً أنها ليست وليدة اليوم فهي سائرة إلى مأزق لا منفذ له بالنسبة للجميع.

ولذلك ففي هذه الساعة الحاسمة من الحياة الوطنية نرى واجباً علينا أن نصارح الجميع، إن لم يكن بالحقيقة كلها، فعلى الأقل ببعض الحقائق التي لم يبق في الإمكان كتمانها.

فأول ما نصرح به هو أن المغرب، منذ ست عشرة سنة، ما يزال يبحث عن طريقه وعن مسلك الإنقاذ والخلاص، وهكذا فإن جميع المغاربة يتساءلون مهمومين، بل متزعجين : إلى أين يسير المغرب؟ وما العمل؟.

ومعنى هذا : أين الداء وما الدواء؟.

وهي أسئلة تثار بعدة متزايدة كلما تخرجت الحالة بسبب عدم تغيير الحالة والمناهج الحكومية : ونحن مصممون على الإتيان لهذه الأسئلة ببعض عناصر الإجابة عنها.

فمسا لاشك فيه أن المغرب يشبه "رجلاً مريضاً" من الضروري التعجيل بإنقاذه بواسطة "عملية جراحية كبرى" تستأصل الداء، وتجري على يد "طبيب ماهر" هو قيادة جديدة قادرة على حكم البلاد حكماً صالحاً صحيحاً.

وبهذا تثار اليوم أكثر من كل وقت مضى المشكلة السياسية في المغرب المستقل، وهي مشكلة لا سبيل إلى تسويتها إلا بإخراج البلاد من الأزمة التي يتخبط فيها الجهاز السياسي الراهن، إذ بدون حل هذه المشكلة الجوهرية يستمر المغرب في معاناة الفراغ الكبير الذي تتصف به الحياة العامة وهذا الفراغ لا يمكن ملؤه بقيام أي "رھط من الحكم" أو بإيجاد أية مؤسسة تبرز فوق مسرحها ديمقراطية اسسية أو وصائية أي ديمقراطية بلا شعب.

وبكلمة واحدة، فإن المشكلة السياسية المتحدث عنه سابقاً تعبر حقاً عن أزمة الدولة وعن إفلاس الطبقة المسيرة في المغرب. قال بعضهم : "إن الطبقة القائمة التي لا تستطيع الاحتفاظ بانسجامها إلا بشرط أن تحجم عن العمل والتي لا يمكن أن تدوم إلا بشرط أن تمتنع عن التغيير، والتي لا تقدر على مساهمة مجرى الأحداث ولا على استخدام الطاقة الفتية للأجيال الصاعدة لحكوم عليها بالانقراض والاضمحلال من التاريخ".

ولنعد إلى الوضعية متسائلين : كيف العمل لمعالجتها؟ الحقيقة هي أنه ليس من سبيل إلى هذا إلا إعطاء المشكلة السياسية الكبرى لمغرب اليوم الحل الذي تتطلبه حتماً ولزوماً.

ونعني بهذا أن الحل الذي يفرض نفسه هو أن يمكن الشعب المغربي من أن يصير قائد نفسه، والمسؤول عن مصيره، وصانع مستقبله. فاسترجاع هذا الحق الطبيعي، المطلق، غير القابل للتفويت أبداً ليس معناه بالنسبة للشعب إلا وضع حد لغييبته عن تسيير شؤونه العامة، ولحرمانه من تدبير تراثه القومي كأنه، مع الاستقلال الذي انتزعه بضراوة الكفاح، لم يسترجع حقه في أخذ مصيره بيده، وتولي حكم نفسه بنفسه، وذلك بصفته شعباً راشداً، وسيداً في وطنه.

إن كل حل غير هذا للمشكلة السياسية الجوهريّة في هذا البلاد - وهي مشكلة تعني السيادة الوطنية وممارسة الشعب لسائر الحقوق الناتجة عنها - لا يمكننا إلا أن نقابله بالرفض الكلي المطلق ممتنعين بهذا عن كل حل آخر لا يكون أصح الحلول وأفضلها على الإطلاق.

وفي انتظار هذا، فإن المشكلة الوطنية الأساسية، وذات الأسبقية ما فتئت هي المشكلة الرئيسية التي تعد مفتاح العلاج للوضعية الراهنة في المغرب. فمن الواضح البين إذن أن حل كل مشكلة داخلية أخرى، مهما كانت أهميتها، إنما هو رهن حتماً بإعطاء تلك المشكلة ذاتها أفضل وأمثل حل لها. بل لنوضح بكل دقة أن تلك المشكلة الرئيسية ليست غير حكم البلاد حكماً صالحاً رشيداً، وهي مشكلة لا يمكن حلها كيفما اتفق وجرى، بل بكل الجدية التي تجدر بها. أما باعتبارها مشكلة وطنية في جوهرها فيجب ألا تبأشر تسويتها خارج الأمة، بل معها ومن أجلها. ولإنجاز هذه التسوية لا يوجد غير طريق واحد هو تزويد البلاد بحكم وطني صالح أي بحكم من طراز جديد، وعلى غير مثال سابق في المغرب.

فماذا نعني إذن بهذا الحكم ؟

في مذكرة سياسية مرفوعة إلى رئيس الدولة، في 20 أبريل 1965، سبق لحزبنا أن أثار نفس المشكلة، وأشار إلى الحل الملائم لها. فالمسألة اليوم كأمس هي، في رأينا، مسألة طي صفحة التجارب الحكومية السيئة الحظ طلياً نهائياً، وتمتيع البلاد بحكومة صحيحة أصيلة تتولى الحكم حقاً وواقعاً باسم الأمة، ومن أجلها، وبسندها. وبهذا وحده تتوفر لها قيادة سياسية في مستوى الرسالة الملقاة على كاهلها، والمهام التي عليها الاضطلاع بها، والمسؤوليات التي تتحملها في خدمة الصالح الوطني.

ولتحقيق هذا المطمح الأساسي والاجتماعي للأمة فإن التغيير الكامل لكيان الجهاز السياسي القائم في البلاد هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى ذلك.

وبعبارة أخرى، يتحتم تغيير الأجهزة ورجالها، والسياسة ومناهجها. أما الحكومة الوطنية الصالحة ذاتها فلا يمكن أن تكون إلا حكومة من نوع جديد، كما يجب أن تتألف من رجال النخبة الحقيقيين وذلك بما لهم من مقدرات، وجدارات ومزايا. فهم رجال ذوو قيمة وأهلية بفضل تكوينهم، وكفاءتهم، واستقامتهم، وفعاليتهم، وتفانيهم في خدمة الصالح العام، والثقة التي يستمدونها من الأمة.

وحتى تكون الحكومة الوطنية الصالحة مؤهلة للاضطلاع بمهامها القومية، وتعمل كقيادة جديدة جذرية بأداء رسالتها على رأس البلاد، يجب أن تكون مزودة بجميع السط والوسائل التي تكون لكل حكومة حقيقية ونشيطة وفعالة وبكلمة واحدة، الحكومة تتولي الحكم بالفعل وبجدوى.

وقيام هذه الحكومة يتنافى مع كل حكومة تتألف من "رجال مسخرين" أي يدخلها أي واحد، ليعمل أي شيء بأية كيفية. ومن شأن مجيئ الحكم الصالح أن يملأ الفراغ الذي يطبع الحياة العامة، كما يكون من شأنه أن يؤسس الحوار بين شقي البلاد الرسمي والحقيقي، أي بين الحكومة والأمة.

وخلاصة الأمر أن مجيء تلك الحكومة الوطنية هو الحل الوحيد للمشكلة السياسية الكبرى التي يثيرها تنظيم الحكم وممارسة السلطة في المغرب.

فانعدام هذا الحل الذي لا يمكن أن يوجد فيه محاورون صالحون، ولا حوار نافع بين الحكام والمحكومين والمواطنين، وبعبارة أخرى، أن المأزق السياسي الذي تنحس فيه البلاد يستوجب بالضرورة مخرجاً سياسياً يتحقق بتغيير المفاهيم والأساليب في مجال الحكم، وهذا يعني نهج سياسة كبرى تستهدف تحقيق نهضة التجديد الذي تطمح إليه الأمة جمعاء. وبتعبير واضح، يعني هذا، في رأينا، القيام بتنظيم ثورة باردة من الأعلى هي التي ما فتئنا ندعو لها، منذ 1962، كسياسة وبرنامج لقيادة جديدة تتمتع بتقدير، وثقة، وسند البلاد، وللقيام بمهمة التجديد الوطني التي هي مهستها فإن على القيادة الجديدة أن تبني عملها على برنامج من الإصلاحات الجريئة المطابقة لمقتضيات الساعة، وللمطامح المشروعة للأمة. وهذا البرنامج المزدوج يتألف، أولاً، من برنامج الحد الأدنى أو المستعمل، وهدفه إعادة الصفاء إلى الجو المعنوي للبلاد وتقويم الوضع الناشئ عن الأزمة الداخلية، وإعادة الثقة إلى الشعب محدثاً بهذا كله الهزة النفسية الضرورية، وثانياً، من برنامج الحد الأقصى أو المؤجل، ويشتمل على الإصلاحات الجذرية الهادفة إلى قلب الأوضاع والأجهزة رأساً على عقب، وإحلال تنظيم وطني جديد محلها يشاد على دولة عصرية، وحكومة صالحة واقتصاد منظم ومجتمع جديد.

وهكذا لا يوجد، في رأينا، منفذ للمأزق السياسي الحاضر خارج ما نسميه بالثورة الباردة من الأعلى التي هي ثورة عنيفة تنبعث من تفكير صحيح، وتقوم على نظام مستحكم، وتقاد قيادة موقفة.

نعم، لسنأ نرى غير ذلك وسيلة لحل الأزمة الداخلية التي تهدد بدفع البلاد إلى ما لا تحمد عقباه، وطريقاً لخلاص الأمة المغربية التي تطمح بصفتها حرة سيده إلى أن تحيي تاريخها، لا أن تتحمله ويفرض عليها فرضاً.

أما الوضع المتأزم بكل إصرار في المغرب فئري، مرة أخرى، وإجباً علينا أن نرفع الصوت للمطالبة بتغييره بغية قيام وضع وطني جديد، وبحق الشعب المغربي في أن يحكم حكماً صحيحاً صالحاً بوصفه شعباً راشداً، وصاحب السيادة، ومالكاً لمصيره.

فكفَى المغربَ ما ضيع عليه من أوقات، وجهود، وأموال، وكفاه ما عومل به
كوطن حر انتزع استقلاله وسيادته بشديد الكفاح وجسيم التضحية، أي كوطن
جدير بممارسة حقوقه كاملة في الحكم والسياسة لا وصي عليه ولا رقيب ولا حسيب
أبداً.

وباختصار إن المسألة الجوهرية التي ما فتئت مطروحة على البساط هي مسألة
تغيير جذري كامل للأوضاع في الداخل، لا مسألة تعديل جزئي للدستور لا يضمن
ولا يغني من جوع، ومسألة التغيير - في نظرنا - مسألة ثورة باردة من الأعلى دون
سواها، وهي ثورة فرضتها أحداث مضت وأخرى قد تكون الأيام بها جلي. وبديهي
أن الثورة الباردة من الأعلى ذات طورين مترامين، ودورين متلازمين، هما الهدم
والبناء، والتغيير والتطوير، والتصحيح والإصلاح.

فالثورة الباردة من الأعلى هي السياسة الانقلابية التي تستطيع أن تقتلع الفساد
من جذوره، وتبني المغرب الجديد دولة ومجتمعاً وتنطلق بالأمة نحو الآفاق الجديدة
حيث التطهير والإصلاح، والإنقاذ والخلاص، فهذا في نظرنا هو الطريق، ولا طريق
سواه.

أما إذا بقيت دار لقمان على حالها واستمر ما كان على ما كان فسيظل المغرب
معرضاً لما لا تحمد عقباه نتيجة عدم الاستقرار وعدم الأمن، وليس من شأن هذا إلا أن
يزيد الأوضاع فساداً، والأزمة تفاقم، والانفجار تزايداً. وخلاصة القول : أن الشعب
المغربي لم يعد يطيق تحمل ما هو فيه من أوضاع الفساد والتعفن والانحراف
والتدهور، وأنه أصبح أكثر من ذي قبل جد قلق على حاضره ومستقبله، وكل هذا
يدفع به إلى التماس الإنقاذ والخلاص على أحر من الجمر. ونعتقد أن السبيل الوحيد
إلى كل إنقاذ وخلاص إنما هو القيام بثورة وطنية جديدة فعالة بوسائل الحكمة
والإصلاح، وبواسطة التشريع والتنظيم، وذلك في نطاق إجماع وطني رائع، وتعبئة
شعبية حماسية تشمل سائر عناصر الأمة المغربية المتطلعة إلى معسر أحسن مهما كلفها
من جهد وتضحية. وإذا كان ضمان الاستقرار والأمن والطمأنينة هو أول وأفضل ما

“إذا كان النقص في تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية يعد ثغرة في الهيئة الناجبة المغربية فإن سبب ذلك يرجع إلى إغراض الملايين من المواطنين المسجلين وغير المسجلين عن الانتساب كما جرى ويجري كل مرة في المغرب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن التسجيل وسيلة لا غاية، إذ الغاية هي إقامة نظام ديمقراطي حقيقي سليم يستمد وجوده حقاً من إرادة الشعب، ولا يعمل إلا لصالح الشعب، بحيث لا يكون اسماً بلا مسمى، كما لا يكون ملفقاً ومسخرأ لمصلحة الحاكمين وسياستهم الظرفية، وذلك ما ينبغي أن يتحقق على أساس شورى الحكم طبقاً للمنهج الإسلامي الأصيل.

والخلاصة أن التسجيل الذي لا يكون وسيلة لتلك الغاية إنما هو مجرد عملية يراد بها تزييف إرادة الشعب، وصنع مؤسسات من النوع المألوف الذي لا يمت إلى الحكم الديمقراطي بعملية، وتسخير المؤسسات لما سخرت له سابقاتها إن لم يكن أكثر، وهكذا تكون عملية الانتخاب ونتيجتها متافيتين لمفهوم ومشمول الانتخاب وهو حرية التصويت وسلامته من كل غش، إذ بدون هذا لا يؤدي الانتخاب مهمته لصالح المواطنين، ويكون وسيلة لخدمة أغراض السياسة ودعايتها، ولا يخرج عن كونه مجرد ديماغوجية مہرجة ومضللة. والجدير بالذكر أنه في نفس الوقت الذي تعمل فيه أبواق الدعاية الرسمية من صحف وإذاعة لترغيب المواطنين في التسجيل كما ينشط أعوان السلطة بممارسة شتى الضغوط على المواطنين لنفس الغرض، نلاحظ أن ممارسة الحقوق الديمقراطية الأخرى كحرية التعبير عن الرأي وحق المعارضة بواسطة الصحف وغيرها تعرقل عملياً بواسطة الرقابة البوليسية المفروضة على الصحافة خلافاً لقانون الحريات العامة وللدستور الرسمي الذي يفرد لها باباً خاصاً، فلماذا تحرص السلطة على ممارسة المواطنين لحق التسجيل في لوائح الانتخاب دون بقية الحقوق التي لكل إنسان ومواطن؟ السؤال يحمل في طيه الجواب...

2 - على صعيد السياسة الخارجية :

كتب محمد حسن الوزاني في موضوع السياسة الخارجية :

يجب على كل دولة أن توفره للأمة في نطاق القانون العادل والمشروعية الصحيحة، والديمقراطية السليمة حقاً التي تستمد وجودها فعلاً من الشعب ولا تكون إلا في خدمة الصالح العام فيجب التعجيل بنهج السياسة المؤدية إلى كل هذا في الحقيقة والواقع. وبهذه المناسبة نعلن بصراحة أن كل حوار يجب أن يكون مع كل القوات الحية الواعية في البلاد، وذلك بغية إقامة نظام الحكم الصالح بدل أوضاع الفساد الداخلي الذي يشكل أعظم خطر على حياة الأمة حاضرها ومستقبلها. فبقاء ما كان على ما كان في الحكم والسياسة، والاستمرار في التحايل من أجله بوسائل ألف والدوران والمغالطة والمراوغة إنما يعرضان البلاد وشعبها مرة أخرى إلى سوء المنقلب والمعير بالنسبة للجميع وبدون استثناء، فالحوار المنشود يتحتم أن يهدف إلى وضع الأسس التي يجب أن يشاد عليها نظام الحياة العامة الجديدة للأمة في عهد استقلالها وسيادتها، وبمقتضى إرادة التحول والتجديد لديها، والعاقبة للمتقين، ولاعدوان إلا على الظالمين.

التجارب البرلمانية :

ولما اتخذ محمد حسن الوزاني موقفاً ضد مشروع مراجعة الدستور (1972) شرح وجهة نظره المتعلقة بالتجارب البرلمانية فكتب في هذا الموضوع : "ومن تلك التجارب والمحاولات التعمية الحظ العمليات الدستورية ومؤسساتها التمثيلية على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وقد كانت النتيجة الحتمية أنها مسخت الديمقراطية في هذه البلاد وشوهت سمعتها، وأفسدت أنظمتها، وأسأت إليها في نفس الأمة التي لم تجرب منها إلا ما هو غير ذي قيمة وجدوى.

وإذا كانت الديمقراطية والدستور من مطالبنا الأساسية فإن هذا لا يعني مطلقاً في كثير ولا قليل "سياسة الديمقراطية والدستور" كما ألفناها في بلادنا حتى اليوم، لأنها سياسة محكوم عليها في مهدها بالحياة التامة والفشل الذريع".

وفيما يتعلق بعدم تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية أعطى محمد حسن الوزاني التفسير التالي :

إن الشعب المغربي ما يزال شديد التمسك بحقه المقدس في استرجاع ما اغتُصب، زمن الاستعمار وعلى يد الاستعمار طبقاً لسياسة التوسع والتراضي، من الأراضي المغربية العسيية التي لا تتم سيادة ولا وحدة بدون تحريرها من قبضة الغاصبين والمحتلين مهما طال الزمان ومهما كلفه ذلك من ثمن وتضحية، كما أكد معارضته لكل سياسة تتصف بالتخلي والتنازل بغير حق وبصفة غير مشروعة عن أي جزء من تلك الأراضي، وكذلك لكل معاهدة أبرمت أو قد تبرم لهذا في غيبة الشعب صاحب السيادة والتراب الوطني المحرر أو المختصب لحد اليوم. وبمناسبة الاتفاق المبرم في مؤتمر القمة الأفريقي بالرباط في يونيو 1972 يلاحظ بكل دهشة واستغراب عدم نشر هذا الاتفاق الذي احتُفظ به سراً على الشعب لسبب غير واضح، بحيث كان وما زال يجعل حقيقة ما جرى بين المسؤولين في المغرب والجزائر خلال سنوات من لقاءات، ومخاطبات، واتفاقات ظلت كلها في طي الخفاء، الأمر الذي جعل الشعب في الداخل والرأي العام في الخارج يجهلان ما تم وما لم يتم في مشكلة الحدود والأراضي المحتلة، وهكذا وبعد نحو شهرين لا يعرف المغاربة خريطة بلادهم الحقة كأن أمرها لا يعينهم مطلقاً في قليل ولا في كثير. ولهذا نطالب المسؤولين في بلادنا بكشف مخبئات الدبلوماسية المغربية حتى يحكم الشعب عليها عن خبرة وبينة.

كما نستنكر بشدة كل سياسة تميل إلى التهاون والتساهل جرياً مع العواطف وطلباً للحلول السهلة على أساس قاعدة "كم من حاجة قضيتها بتركها" ونطالب بنبذ تلك السياسة المتسمة بالعجز، وبسلك سياسة خارجية جديدة بإعادة التفكير في أسس واتجاهات الدبلوماسية المغربية، وذلك لجعلها أكثر مطابقة للمتطلبات الوطنية ومراعاة للمصالح العليا للوطن والأمة، وهو ما يتم بترك كل سياسة عاطفية متساهلة، ونهج سياسة تنقيد بالواقع والحقيقة، وتسير على ضوء التجارب بالنسبة للأشياء، والرجال، والدول؛ وكل سياسة غير هذه إنما تسير على غير هدى وتعرض للفشل والخيبة، وتجر البلاد إلى الهزيمة والكارثة.

3 - فيما يتعلق بالوحدة الترابية :

فيما يخص الوحدة الترابية، كتب محمد حسن الوزاني في يونيو 1975:

إن قضية التحرير والتوحيد قضية ترابية لا تقبل التجزئة، فهي تشمل جميع ما يسيطر عليه الاستعمار الإسباني شمالاً وجنوباً في البر والبحر من المدن والجزر والأقاليم، كما تشمل سائر الأصقاع التي احتلتها فرنسا في عهد احتلالها وسيطرتها بالشمال الإفريقي كله والتي أرادت التفاوض مع المغرب في 1958 لإرجاعها إليه، ثم ترامت عليها الجزائر التي اعتبرت نفسها وارثة الاحتلال الأجنبي والاستعمار الفرنسي فيما اقتطعته فرنسا من المغرب وألحقته بسيطرتها في الجزائر والملحقة هي كذلك بالتراب الفرنسي مدة احتلالها منذ 1830، وتقع المنطقة الصحراوية المغتصبة من لدن الجزائر بعد فرنسا بين بشار والقنيطرة شرقاً وبين تيندوف غرباً وتمتد إلى أقصى حدود المغرب التاريخية جنوباً.

إن تحرير وتوحيد الأقاليم والأطراف المغتصبة يعد أسبقية جميع الأسبقيات كيفما كان نوعها وشأنها في المغرب لأنها قضية حياة أو موت بالنسبة إليه، فهي بسبب هذا تتعلق بمعركة وطنية مصيرية تهون في سبيلها كل التضحيات.

إن قضية التحرير والتوحيد قضية المغرب كله، والأمة جمعاء، فلا يجوز لأي فريق أو لأي فرد أن يحاول الاستبداد بأمرها واستغلالها بأي شكل للدعاية الحزبية أو للتهريج الغوغائي،

إن البت في قضية الوحدة الوطنية الكاملة لا يعني غير المغرب وطناً وأمة ودولة، وإن الفصل فيها بإحقاق حق المغرب وإبطال باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ومرترقته، حكومات كانت أو جماعات أو أشخاصاً، لا تملكه أية منظمة خارجية كيفما كان نوعها، بل العمدة في ذلك إنما هو الشعب المغربي بجميع طاقاته ووسائله وقواته، وفي طليعتها الجيش الوطني. فالوحدة غايتنا، والجهاد سبيلنا، وما النصر إلا من عند الله، ولننصرن الله من ينصر..

إن تكتل الجزائر وموريطانيا مع الاستعمار الإسباني ضد المغرب سرّاً وعلانية قد

فضح سياسة ما يسمى "بالمغرب العربي" وطعن في الصميم التضامن المنسرب إليه، فأقام البرهان على أن المغرب العربي لا يعدو أن يكون أسطورة فارغة، وورقة خاسرة خصوصاً بالنسبة للمغرب الذي توسعت الجزائر وتحاول أن تتوسع على حساب أراضيه المغتصبة سواء في عهد الاستعمار أو بعد الاستقلال.

إن الاعتبار بالوقائع، والانتعاض بالتجارب، من جهة، ومتطلبات الواجب الوطني، وضرورات المصلحة العليا للبلاد من جهة أخرى، تقضي كلها بأن يجعل المغرب بإعادة النظر جذرياً في سياسته الخارجية، وذلك بنبذ سياسة العواطف والمجاملات، والأوهام والخيالات بدعوى المرونة والتساهل، وبتقييم مواقفه على أساس صحيح وسليم من الواقع، والواجب والمصلحة. إن التمادي في سياسة الأساطير، والتساهلات والتنازلات إنما هو إمعان في الخذلان، وإخلال بقضايا الوطن، وإهدار لحقوقه، وتضحية بمصلحته، وهو العمى السياسي الذي نربأ بأنفسنا عن الوقوع فيه فضلاً عن اتخاذ أي موقف يتصف به.

إن المغرب - تمسكاً بحقه، ووفاء لقضيته - أصبح مضطراً إلى مراجعة موقفه من الجزائر وموريطانيا وبعض الدول العربية، وجامعة الدول العربية، وذلك نتيجة سلوك كل واحدة منها تجاه مسألة استرجاع كامل التراب الوطني المغربي المحتل.

إن لجنة تقصي الحقائق الأمنية تخلت - على لسان رئيسها - عن حيادها بعد زيارتها للجزائر وأثناء وجودها بموريطانيا حيث تبنّى المسؤول عنها في تصريحات بباريس ونواكشوط وجهة نظر الاستعمار والمتواطئين معه ضد المغرب وقضيته مع الجزائريين والموريطانيين، فحاد بذلك عن حقيقة مهمة اللجنة حتى بلغ به الأمر أن طعن في تحكيم محكمة العدل الدولية بطلب من هيئة الأمم المتحدة. وبذلك الموقف فقدت اللجنة كل صلاحية للبحث والتحقيق باسم لجنة تصفية الاستعمار، وفشلت في مهنتها معرضة تقريرها إلى الطعن من لدن المغرب إن تضمن ما يؤيد باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ضد حق المغرب في استرجاع صحرائه المغتصبة.

إن البلاغ الجزائري المكيفلي الصادر في 31 مايو 1975 باسم وكالة الصحافة الجزائرية الرسمية يثبت، بشكل صريح ووقع، التواطؤ الجزائري السافر مع الاستعمار

الإسباني، وإرادة الترامي والتوسع من جديد على حساب وحدة المغرب الترابية مبرهنًا بكل هذا على موقف التهجم والتحدي نحو المغرب، والتطاول إلى التدخل في شؤونه الداخلية ونزاعه مع إسبانيا المستعمرة المعروض حالياً على نظر محكمة العدل الدولية من طرف هيئة الأمم المتحدة، تأييداً لطلب المغرب، والعمل لإنصافه في حقه ضد الاستعمار الباغي.

فنظراً لهذا كله يتعين على المغرب أن يحزم أمره، ويقوي عزمه ويُعد عدته لأخذ حقه بالقوة عند الاقتضاء، إذ الحق يؤخذ ولا يعطى، وعملاً بهذا يجب أن يقف المغرب بالمرصاد لكل ما قد تقدم عليه إسبانيا من انسحاب كما هددت به وأعلنته رسمياً على سبيل التناور والمغالطة وذلك ليكتسح أراضيها إن لم تسلم إليه فور الجلاء عنها.

وبما أن قضية الوحدة الترابية الوطنية قضية لا تتجزأ فيجب على المغرب أن يعمل في نفس الوقت بكل حزم وجد، وبما يملك من وسائل فعالة لاسترجاع مدنه وجيوبه وجزره بالشمال.

وفيما يخص الجزائر فإن رد الفعل الوحيد على موقفها العدائي المكشوف من المغرب، وتواطؤها العلني مع الاستعمار ضده، وخطتها التوسعية على حساب التراب الوطني المغربي ومراميتها القريية والبعيدة ضد المغرب وطناً وأمةً في الحاضر والمستقبل، ليس هو الدخول معها في لحاج سلبي وحرب كلامية عقيمة، بل هو الإقدام على فتح الملف الترابي معها بصفتها دولة ورثت الاستعمار الفرنسي فيما اقتطعه من التراب المغربي وألحقه بسيطرته وقتما كان مالكا للجزائر كقطر مندمج في التراب الفرنسي منذ أكثر من 130 سنة.

والسبيل إلى وضع قضية استرجاع ما تحتله الجزائر خلفاً وإراثاً للاستعمار من مناطق مغربية صميمة هو :

- 1- إلغاء معاهدة إيفران المؤرخة في 15-1-69 وبلاغ تلسان المشترك في 27 مايو (1970) ومصادقات المحمدية وأوافق الرباط في 15 يونيو 1972 التي لم يصادق عليها المغرب قط.

2 - إعلان عزم المغرب على استرجاع حدوده الأصلية والتاريخية الحقة التي طلبت فرنسا في 1958 من المغرب التفاوض معه لإرجاعها إليه والتي التزمت حكومة الثورة الجزائرية في اتفاق 6 يوليوز 1961 مع المغرب بتسوية مشكلها الترابي غير متقيدة بالحدود المصطنعة في عهد الاستعمار الفرنسي.

4 - التصريح بعدم قبول المغرب مسبقاً لتعكيم أية منظمة خارجية (هيئة الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية) في قضية تحرير أراضيها المغتصبة، لأن تدخلها ليس من شأنه إلا أن يفسد عليها الأجواء ويعرضها إلى ما تعرضت إليه قضاياء في الماضي وتعرض إليه في الحاضر من آفات وأخطار.

كما يجب على المغرب أن يرفض سلفاً كل محاولة لإجراء ما يسمى بحق تقرير المصير، لأن شروطه منعدمة كلها حيث إن السلطة المتصرفة تستطيع أن تمنع تطبيقه الصحيح والنزيه والسليم بما تقوم به من مناورات، ومسرحيات للمغالطة، والتزوير، والتضليل، كما وقع ويقع في صحرائنا تحت السيطرة الإسبانية.

5 - توجيه النداء إلى المغاربة سكان المناطق المغتصبة من الجزائر بعد الاستعمار لتعريفهم بسياسة المغرب التحريرية تجاههم ولدعوتهم إلى تعبئة نفوسهم ووسائلهم للمساهمة في إنقاذ أراضيهم من الاحتلال، وخلاص أقوامهم من السيطرة الجزائرية بديلة السيطرة الاستعمارية الفرنسية.

6 - تطبيق مخطط محكم للعمل الجدي من أجل ذلك بكل الوسائل المجدية في مجال الاتصال والتوعية والإعلام.

فيما تقدم كله يواجه المغرب مسؤولياته الوطنية، ويرتفع بموقفه إلى مستوى الأحداث الخاصة بقضية التحرير والتوحيد لتراثه الوطني الذي تهون في سبيله كل الاختيارات، وتسترخس سائر التضحيات، وإن ينصركم الله فلا غالب لكم.

1975 - تدهورت صحة محمد حسن الوزاني أكثر فأكثر، وتأثر بالغ التأثير بوفاة حرمه السيدة أم كلثوم التي كان يكن لها كثيراً من الاحترام والإعجاب بسبب التضحيات التي تحملتها معه.

1978 - (9 شتنبر) قضى محمد الوزاني نحبه، ودفن حسب رغبته في روضة أسرته بفاس بجوار زوجته وبين أجداده، في قلب هذه الحاضرة التي شهدت الدعوات الأولى للحرية والعدالة التي نادى بها في بداية الثلاثينات، فأعادت الثقة والأمل للشعب المغربي في ساعة قاتمة من تاريخه. وقد ترك محمد حسن الوزاني مؤلفات هامة، منها :

1 - مذكرات حياة وجهاد

6 مجلدات.

I - طور المخاض والنشوء.

II - حرب الريف.

III - مرحلة الإنطلاق والكفاح.

IV - حركة المطالب والدعوة إليها.

V - ظهور الأحزاب والمطالبة بالاستقلال 1937-1946.

VI - ظهور الأحزاب والمطالبة بالاستقلال 1937-1946.

2 - حرب القلم

6 مجلدات.

مجموعة مقالات محمد حسن الوزاني في مختلف الموضوعات 1937 - 1978.

3 - دراسات وتأملات

7 مجلدات

I - الإسلام والدولة، أو حقيقة الحكم في الإسلام.

II - حرية الفرد وسلطة الدولة - ترجمة.

III - في الدستور والبرلمان.

IV - في السياسة والمجتمع... بعد الاستقلال.

V - الإسلام والمجتمع والمدنية.

VI - وطنيات.

VII - الدعوة إلى النهضة والإنبعاث

4 - خطب (جزآن)

من 1933 حتى 1978.

5 - تصريحات صحفية (جزآن)

6 - الحماية جناية على الأمة (ترجمة من الفرنسية)

7 - حدثني والدي - لإبنه عز العرب - (ترجمة من الفرنسية)

8 - Entretiens avec mon père - par son fils IZARAB

9 - Combats d'un Nationaliste Marocain (2 volumes)

(Préface : Robert Jean Languet)

10 - Protectorat crime de lèse - nation - Le cas du Maroc.

مقتطفات من بعض الصحف
حول الندوة

